جامعة الجزائر
معهد علم الاجتماع





التوطين الصناعي في الريف الجزائري واثاره الاجتماعية

الهجرة الزراعية وعملية الاندماج

"دراسة ميدانية في منطقة مزغران (الصناعية) ولاية مستغانم"

بحث مقدم لنيل دبلوم ماجستير في علم الاجتماع الريفي الحضري.

من اعداد الطالب: عثمان فكار
واشراف الدكتور: محمد السويدي

1985-1986

شكر وتقدير

أسوق شكري وتقديري وإعجابي لأستاذي الفاضل الدكتور محمد السويدي حيث تفضل بقبول الإشراف على هذه الرسالة وإذ وجهني ما وسعه التوجيه والنصح. مما أنار لي السبيل وأضاء لي الطريق حتى جاءت الرسالة على ما هي عليه.

كما أتوجه بخالص الشكر إلى الأخ فضيل باي سعيد الذي لم يبخل علي بنصائحه المفيدة خلال المراحل المختلفة للبحث.

ولا يسعني أيضاً الآن أن أوجه لكل العاملين بمركب العجين والورق "مستغانم" شكري وامتناني، وإلى كل من مد لي يد العون والمساعدة في إعداد هذه الرسالة.

وأخيراً، أسأل الله تعالى أن يلهمني الرشد والصواب وأن يأخذ بيدي إلى ما فيه النفع والهدى والصلاح.

- وما توفيقي إلا بالله -

التوطين الصناعي في الريف الجزائري وآثاره الاجتماعية

" الهجرة الزراعية وعملية الاندماج "

"دراسة ميدانية في منطقة مزغران الصناعية ولاية مستغانم"

— الفهرس —

رقم الصفحة

مقدمة ..... أ — ر

الباب الأول : التوطين الصناعي واستراتيجية التنمية في الريف الجزائري

الفصل الأول :أهمية ومكانة الموضوع في النظرية الاجتماعية والسياسة الوطنية

مدخل : 1

المبحث الأول : المفاهيم الأساسية .... 1—6

— مفهوم التوطن ،والتوطين الصناعي 1

— التعريف الاجرائي للتوطين الصناعي .... 1—2

— مفهوم المجتمع الريفي والمجتمع الحضري .... 2—3

— مفهوم الهجرة الزراعية .... 3—4

— التعريف الاجرائي للهجرة الزراعية 4

— مفهوم التكيف والاندماج .... 4—5

— التعريف الاجرائي للاندماج وعدم الاندماج ...... 5—6

المبحث الثاني : مكانة الموضوع في النظرية الاجتماعية .... 6—17

مدخل. .... 6—8

— النظرية الثقافية .... 8—10

— النظرية البنيوية الوظيفية .... 10—12

— نظرية المشروع .... 12—15

تعقيب عام .... 15—17

المبحث الثالث: مكانة الموضوع في السياسة الوطنية .... 17—24

— أهمية التصنيع الريفي في التنمية الجهوية .... 17—21

— أهمية التصنيع الريفي في التهيئة المجالية .... 21—24

الفصل الثاني : مدخل تاريخي عن وضعية اليد العاملة قبل (1962)

المبحث الأول : وضعية اليد العاملة الريفية أثناء الحكم التركي .... 25_27
المبحث الثاني : الاستيطان الفرنسي و تحدى الريف الجزائرى .... 27_35

الفصل الثالث : استراتيجية التنمية و آفاق التصنيع في الجزائر

المبحث الأول : أسس النظرية التنموية .... 36_9
المبحث الثاني : مخططات التنمية و أهمية التصنيع .... 39_45
المبحث الثالث : القطاع الزراعي و التنمية الوطنية " دوره ـ مشاكله " .... 45_49

الفصل الرابع : الاستراتيجية العامة للتوطين الصناعي في الجزائر

مدخل : .... 50_51
المبحث الأول : آفاق و أبعاد التوطين الصناعي .... 52_53
المبحث الثاني : التوطين الصناعي و المجال .... 54_58
المبحث الثالث : التوطين الصناعي و تحدى المجال الزراعي .... 58_ 2
ـ حالة التوطين الفوضوى .... 58_60
ـ حالة التوطين العقلاني .... 61_62
المبحث الرابع : أثر التوطين الصناعي على الهجرة الزراعية .... 62_65
ـ العوامل الداخلية .... 63_64
ـ العوامل الخارجية .... 64_65
المبحث الخامس : ميكانيزمات العمل في البنية الزراعية و الصناعية
ـ ميكانيزمات العمل في البنية الزراعية التقليدية .... 65_67
ـ ميكانيزمات العمل في البنية الصناعية الحديثة .... 67_68
تقييم عام .... 68_70

الباب الثاني : التوطين الصناعي في الريف الجزائرى و آثاره الاجتماعية
"الهجرة الزراعية و عملية الاندماج " دراسة ميدانية في منطقة مزغران الصناعية ولاية مستغانم "

الفصل الخامس : الأسس المنهجية للدراسة الميدانية

مدخل : 71
المبحث الأول : التمهيد للعمل الميداني .... 71_73

المبحث الثاني : النزول الى الميدان .... 74_77

المبحث الثالث : تفريغ و تحليل البيانات الميدانية .... 77_79

الفصل السادس : منطقة مستغانم تاريخيا و جغرافيا و اقتصاديا

المبحث الأول : المجال التاريخي .... 30_83

المبحث الثاني : المجال الجغرافي .... 83_85

المبحث الثالث : المجال الاقتصادى .... 85_88

المبحث الرابع : خلفية تاريخية عن توطين "مركب العجين و الورق" "بلدية مزغران ولاية مستغانم" .... 88_91

تقييم عام : .... 91_93

الفصل السابع : تحليل البيانات الشخصية و المهنية لأفراد العينة

المبحث الأول : الخصائص العامة للعينة .... 94_107

المبحث الثاني : البيانات المهنية لأفراد العينة .... 107_121

الفصل الثامن : المستويات البنائية للتنظيم و ظروف العمل المحيطة بالعمال

مدخل : 122

المبحث الأول : المستويات البنائية للتنظيم .... 123_127

المبحث الثاني : المنظمات الطوعية (الاجتماعية) .... 127_131

المبحث الثالث : الظروف الفيزيقية للعمل و علاقتها بالاستقرار .... 131_138

الفصل التاسع : علاقة العمال بالتنظيم و بالمنظمات الطوعية (الاجتماعية)

" دراسة لحالة الاندماج "

مدخل : 139

المبحث الأول : ادراك العمال لمدلول الاتصال .... 139_143

المبحث الثاني : موقف العمال من الادارة .... 143_146

المبحث الثالث : التنظيم الغير الرسمي و علاقته بالاستقرار .... 146_150

المبحث الرابع : ادراك العمال للمنظمات الطوعية (الاجتماعية) .... 150_158

المبحث الخامس : تقييم العمال لوضعيتهم المهنية والاجتماعية .... 158_164

الفصل العاشر : التوطين الصناعي في الريف وآثاره الاجتماعية

مـــدخـــل : 165

المبحث الأول : التصنيع وأحوال العمال الريفيين في منطقة مزغران الصناعية ... 165_170

المبحث الثاني : التصنيع واستيعاب العمال الريفيين للقيم الحضرية ...... 170_177

المبحث الثالث : آثار التصنيع على البيئة الريفيـة .... 177_183

الخـاتمـــة :

التقـــييم العـام للبحـــث .... 184_188

النتائـج الخاصـة للبحـث .... 188_192

النتـائـج العامـة للبحـث .... 192_193

مـراجــع البحـــث .... 199_205

مـــلاحـــق البحـــث

فهـــــرس الجـــــداول

رقم الجداول	عنـــــــوان الجـــــــداول
(1)	جـدول يوضح تـعـداد السكان لعام 1934 بولاية مستغانـم .
(2)	جـدول يوضـح نسبة التشغيل بالمصنع حسب الأصل الجغرافي للعمال .
(3)	جـدول يوضـح بنية الحركية المهنية في القطاعات الاقتصادية .
(4)	جـدول يوضـح توزيع اليد العاملة بالمصنع حسب الأصناف المهنية .
(5)	جـدول يوضـح موقـف العمـال من ظـروف العمـل .
(6)	جـدول يوضـح نسبة الاحساس بالقلق لدى أفراد العينة .
(7)	جـدول يوضـح نسبة الحوادث المهنية المسجلة لعام 1933و1984 .
(8)	جـدول يوضـح نسبة الحوادث المهنية المسجلة لدى أفراد العينة
(9)	جـدول يوضـح موقـف العمال من الحلول المقدمة من طرف الادارة .
(10)	جـدول يوضـح طبيعة العلاقات الاجتماعية الغير الرسمية حسب التجانس المهـني .
(11)	جدول يوضح نطاق العلاقات الاجتماعية الغير الرسمية عبر الورشات الانتاجية .
(12)	جدول يوضح العلاقة بين الانخراط في التنظيم السياسي و متغير الاقامة .
(13)	جـدول يوضـح طمـوح العمـال الى الترقيـة .
(14)	جـدول يوضـح موقـف العمال من مستقبلهـم المهـني .
(15)	جـدول يوضـح حركـة عمال المركـب لسنـة 1930ـ1934 .
(16)	جدول يوضح حالة الغياب بالعطل المرضية لدى أفراد العينـة .
(17)	جدول يوضح موقف العمال من وضعيتهم الاقتصادية بعد دخولهم الى المصنع .
(18)	جدول يوضح مدى قدرة العمال على تنظيم ميزانيتهم العائلية .
(19)	جـدول يوضح مدى توفـر مساكن العمال على الكهربـاء .
(20)	جـدول يوضـح امتـلاك العمال لجهـاز التلفـزة .
(21)	جـدول يوضـح امتـلاك العمال لجهـاز الثـلاجة .
(22)	جـدول يوضـح توزيـع المراكـز الثقافيـة بولايـة مستغانـم .
(23)	جـدول يوضـح انخـراط أبناء العمال في ديار الشباب و الثقافـة .
(24)	جـدول يوضـح تصـور العمال للمهن المستقبليـة لأبنائهـم .
(25)	جـدول يوضـح موقـف العمال من خـروج المرأة الى ميدان العمل .

المقدمة

يحتل موضوع التوطين الصناعي ،مكانة هامة في التنمية الصناعية ،كما يمثل أحد مواضيع الساعة دون ريب ،والسبب في ذلك هو أنّ الدول السائرة في طريق النمو ،قد أولت عملية التصنيع اهتماما خاصا ،وقد اهتمت بالتحول التكنولوجي ،اهتماما بالغا ، بيد أنها وهي تنشد الخروج من دائرة التخلف ،لم تقم أي حساب لما ينتج عن هذا التحول التكنولوجي وما ينجر عن هذا التصنيع ،ونظرت الى القضية من زاوية واحدة ،وكانت النتيجة الحتمية ،هو التركيز على الجانب التكنولوجي والتقني ،وأهملت اهمالا يكاد يكون كليا الجانب الأساسي في التصنيع ،الا وهو السلوك الانساني عبر الآلة .

ان انحياز المخططين والمنظرين ،في تقييمهم لعملية التوطين الصناعي ،الى الجانب المادي على حساب الجانب البشري (الثقافي الاجتماعي) ،أدى الى اغفال ثقافة الانسان وعدم الاهتمام بها ،بل أنهم في كثير من الأحيان ،يتخذون هذه الثقافة ذريعة يبررون بها فشل برامجهم التنموية ،أو أنها على الأقل عامل عائق للتنمية بيد أن نجاح التصنيع غير مرهون بالتجهيزات ،أي بالجانب المادي فقط ،بل من أسباب نجاحه أيضا هو استراتيجية توطين المشاريع الصناعية وأساليب تنظيمها ومدى فعالية قواه البشرية ،أي أنه مرهون بجانبه الاجتماعي (1) ،كما أن الدراسات السيكولوجية ، والاجتماعية تؤكد بلا مراء ،بأن الجانب الحيوي في عملية التوطين الصناعي ،ليس هو الجانب المادي أو التقني ولكنه الجانب الحضري والاجتماعي ،الذي يأخذ على عاتقه التصورات والقيم الأصلية للمجتمع (2) .

وعلى هذا فان عدم التنبؤ ،أو بالأحرى انعدام الاهتمام بالآثار الاجتماعية التي تنجم عن التوطين الصناعي ،يعني عدم العناية بالتنمية في صميمها وجوهرها ولعل أهم ما أفرزته آليات التوطين في هذا المجال ،ظاهرة حراك اليد العاملة ،اذ نتج عن هذه الوضعية استقطاب عدد كبير من اليد العاملة ،نتيجة التوسع الصناعي الهام ،الذي عرفته المجتمعات حيث امتدت آفاقه من الأوساط الحضرية الى الأوساط الريفية .

---

(1) Manuel Castel, la question urbaine, debat sur la theorie de l'espace, Paris, ED : F. Maspero, 1972, P: 152 .

(2) لويس كامل مليكة ،قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية ،القاهرة الهيئة المصرية للتأليف والنشر ،المجلد الثاني ،1970 ،ص : 571 .

وهكذا ،مع توسع ظاهرة التصنيع الريفي ،توسعت ظاهرة الهجرة الزراعية ،وبدت ظاهرة مغادرة الفلاحة والاتجاه نحو الصناعة ،نتيجة منطقية أفرزتها آليات التوطين الصناعي في الأرياف. (3)

هذا ،وإذا كانت هذه الظاهرة (انتقال القوى العاملة الفلاحية الى الصناعة)* ، قد اكتسبت خبرة لا بأس بها في الدول المتقدمة ،حيث استطاعت أن تتكيف مع الوسط الصناعي ،وهذا منذ ظهور الثورة الصناعية بأوروبا الى يومنا هذا ،فان الدول السائرة في طريق النمو ما زالت تعرف مشاكل من حيث كيفية التنظيم والتخطيط لهذه القوى العاملة ،وتعديلها كما وكيفا مع متطلبات الصناعة بصفة خاصة ،والتنمية الاقتصادية بصفة عامة.

أما بالنسبة لبلادنا ،كغيرها من البلدان الحديثة التصنيع ،فانها تعرف هي الأخرى هذه الظاهرة ،وهذا نتيجة للأولوية التي حضيت بها التنمية الصناعية بصفة عامة ،والتصنيع الريفي بصفة خاصة ،وهذا على حساب الزراعة ،لذا فمن بين المشاكل التي تعاني منها الجزائر ،تعود الى ظاهرة التسرب العفوي لليد العاملة الزراعية من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي ،هذا من جهة ،وغياب التخطيط الشامل من حيث تشغيلها وتكوينها من جهة أخرى. هذا التحول قد نتجت عنه انعكاسات اجتماعية هامة لها آثارها على بنية التنظيم الصناعي ،والبيئة الاجتماعية الخارجية ، وذلك نظرا لاختلاف القيم والميكانيزمات الخاصة لكلا النسقين (الزراعي والصناعي).

وانطلاقا من هذا الوضع ،ينبغي التساؤل عن الأسباب التي دفعت باليد العاملة الى الانتقال من الوسط الزراعي الى الوسط الصناعي؟ وبالتالي هل بامكان هذه الأخيرة التكيف مع الوسط الجديد ؟ وما هي نوعية الاثار الاجتماعية الناجمة عن التصنيع ؟ كما ينبغي التعرف عن الاستراتيجية المحددة من قبل التنظيم الصناعي ،من أجل استيعاب هذا النوع من اليد العاملة ،ومدى الجهد المبذول ،من أجل الوصول الى ادماج حقيقي لها. هذا ما ستحاول الدراسة التعرف عليه وتحليل الأسباب التي أدت اليه.

---

(3) Alain Touraine et Bernard Mottez. Classe ouvrière et société globale, in traité de sociologie du travail , Paris , Ed : A collin 1972, Tom:2, PP: 235, 241 .

* تستعمل الدراسة ،اصطلاح الهجرة الزراعية ،انتقال اليد العاملة ،الحراك ،للدلالة على معنى واحد.

1- الهدف من البحث وأهميته

يهدف هذا البحث الى دراسة أثر التوطين الصناعي في الريف الجزائرى وانعكاساته الاجتماعية، وهذا عن طريق تحليل ظاهرة الهجرة الزراعية، مدعما بدراسة امبريقية، تمثل حالة من حالات التوطين الصناعي في المجتمع الريفي الجزائرى .

كما يهدف الى التعرف على الأسباب المؤدية الى هذا النوع من الحراك وما هي دوافعه، وكذلك التعرف على المشاكل التي تواجه اليد العاملة الريفية في التنظيم الصناعي *، أى بعبارة أدق تسعى الدراسة الى الكشف عن العوامل التي يخضع لها اندماج، أو عدم اندماج هذه الفئة العمالية، وبالتالي دور هذا الأخير (التنظيم) من حيث مراعاته لمشاكلها وانشغالاتها .

وهكذا ستحاول الدراسة، القاء الضوء على المشاكل المترتبة عن التوطين الصناعي في الريف بصفة عامة، وعن الهجرة الزراعية بصفة خاصة، وذلك بالتركيز على الجانب الاجتماعي .

أما عن الأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع، فتعود الى أن مسألة التوطين الصناعي لم تنل الأهمية المستحقة من قبل المخططين والمنظرين في مجال التعمير والتهيئة العمرانية، الا في الآونة الأخيرة، وعلى هذا فان موضوع التوطين الصناعي، ما زال يشغل بال المحللين الاجتماعيين والاقتصاديين، حيث أبرزت وسائل الاعلام في تعاليقها، النتائج المترتبة عن حالات التوطين الصناعي في البيئة الريفية، وهذا في المجالات المختلفة، بل تجلت ضرورة الاهتمام به، بعد ملاحظة الآثار السلبية التي ترتبت عنه، كالقضاء على المساحات الزراعية الخصبة، وتوسع ظاهرة الهجرة الزراعية في الريف ... الخ . (4)

والى جانب أهميته الوطنية هذه، فان موضوع التوطين الصناعي، يمثل مجالا خصبا في الدراسة الريفية الحضرية، وفي علم الاجتماع المجالي، اذ تكمن أهميته في معرفة آثار التصنيع في التنظيم الصناعي، والبيئة الريفية .

---

* تستعمل الدراسة اصطلاح التنظيم الصناعي، الوسط الصناعي للدلالة على معنى واحد .

(4) Voir Quotidien El moudjahid; du 17/01/1984, P: 4.

2ـ أسباب اختيار الموضوع :

ان السبب الكامن وراء اختيار الموضوع، يتمثل في عدة نقاط أساسية و هي :

أ = ميل الباحث الى الموضوعات التي تدخل في نطاق علم الاجتماع الريفي الحضرى .

ب = ندرة الدراسات العلمية، حول موضوع التوطين الصناعي في المجتمعات العربية بصفة عامة، و المجتمع الجزائرى بصفة خاصة، و بالاضافة الى حداثته و علميته، فان أهميته تدخل ، ضمن مواضيع التغير الاجتماعي في الريف الجزائرى .

ج = محاولة التعرف على بعض المظاهر و السلوكات التي تعاني منها المؤسسة الصناعية الوطنية في البيئة الريفية، و أثر هذه الأخيرة (المؤسسة) على حياة العمال الريفيين .

3ـ أسباب اختيار منطقة البحث :

لم يكن اختيار منطقة مستغانم، و بالضبط بلدية (مزغران الصناعية)، ميدانا للدراسة الامبريقية، ناتجا عن الصدفة، أو الاختيار العفوى، بل هو حصيلة الجهود المبذولة في البحث و استشارة ذوى الخبرة في مجال العمل و البحوث الريفية، وبالاتصال بمسؤولي التخطيط و التهيئة العمرانية، و بعض مؤسسات و مراكز البحوث الميدانية و هذا من أجل الوصول الى ميدان يستجيب لأغراض البحث و أهدافه . و هكذا، و بعد التقييم لهذه الاجراءات تم اختيار هذه المنطقة (مزغران) لاعتبارات علمية، و موضوعية منها :

أ :ـ طابع المنطقة الريفي و الزراعي ، اذ تقع في أخصب السهول الغربية الجزائرية، كما عرفت توطين مشاريع صناعية هامة، بعد تطبيق سياسة التصنيع الجهوى(1970).

ب :ـ نتيجة التوسع الصناعي ، عرفت المنطقة هجرات ريفية و زراعية هامة، و هي ناجمة عن الاستقطابات التي أحدثتها المركبات الصناعية، حيث مست الى جانب الفلاحين البسطاء، أصحاب ذوى الخبرة و الاختصاصات في الميدان الفلاحي .

ج :ـ أصبح القطاع الصناعي بالمنطقة يفوق القطاعات الاقتصادية الأخرى، سواء من حيث الحجم أو المساحة التي يحتلها ، أو عدد مناصب العمل التي يوفرها .

4- صعوبات البحث :

لم يخرج هذا البحث الى الوجود الا بعد تغلبه على صعوبات جمة، والتي يمكن حصرها على المستويين النظرى والامبريقي .

أ :- صعوبات البحث على المستوى النظري : و تمثلت في صعوبة تحديد الموضوع نظرا لتفرعه ، مما استدعى حصره في مجالات محددة، و ضبط جوانبه بهدف التحكم في متغيراته ، و الشيء الذى زاد من صعوبته هو قلة الدراسات المحلية في هذا المجال ، اضافة الى هذا ندرة المراجع باللغة العربية التي تتناول الموضوع مما أدى الى الاعتماد على المراجع الأجنبية، و قد أخذت الترجمة وقتا طويلا .

ب :- صعوبات البحث على المستوى الامبريقي : فقد واجهت الباحث مشكلات كثيرة خاصة أثناء القيام بالمرحلة الاستطلاعية الأولى ، و لعل أول صعوبة يمكن ذكرها ، قلة المعطيات الميدانية، و عدم استجابتها لأغراض البحث و هذا بعد أن تم تحديد المنطقة * .

بالاضافة الى هذا ، تبين من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع البحث أن الباحثين قد اختاروا المنطقة ميدانيا ، و هذا ما دفع الى البحث عن منطقة أخرى تستجيب لأغراض الدراسة بهدف الوصول الى نتائج يمكن تعميمها على مناطق أخرى تشابهها في الأوضاع الثقافية و الاجتماعية .

و بعد أن تم اختيار منطقة " مزغران الصناعية" بولاية مستغانم، ظهرت صعوبات من نوع آخر، و هي صعوبة الاتصال بالمسؤولين المحليين بالمنطقة و هذا يرجع لأسباب بيروقراطية، بالاضافة الى ذلك ، عدم وجود احصائيات دقيقة منظمة حول واقع العمال داخل التنظيم الصناعي . كما جابهت الباحث صعوبة أخرى تمثلت في عدم التسلح بمجموعة من الفنيات تمكنه من اقتحام الميدان ، مثل الخفة و التعود على اللهجة المحلية، الا أنه ، خلال فترة المعايشة، تم التغلب على هذه الأخيرة .

---

* انصبت الدراسة الاستطلاعية الأولى على منطقة " سيدى موسى "الواقعة بولاية (البليدة) .

5 :ـ الاشكالية :

انتهجت الجزائر استراتيجية للتنمية معتمدة أساسا على نظرية التغيير الهيكلي والشامل، و لتجسيد هذه المهام، أعطيت الأولوية لارساء قواعد الصناعة الثقيلة، واعتمدت بذلك على سياسة التطور السريع، على أساس ايجاد مناصب عمل جديدة، واستيعاب تكنولوجيا عصرية .

هذه الديناميكية كما تبدو من غايتها استهدفت الوصول الى ايجاد صناعات قاعدية تظفي طابعها على سياسة تنموية حقيقية، تجسد مبدأ التكامل والاندماج الاقتصادى .

و من هذا المنطلق، اكتسى التصنيع الريفي أهمية خاصة في البرامج التنموية الرامية الى الامداد الجهوى والتحديث الاقليمي ، للنشاطات الصناعية، و من ثم بدأ التوطين الصناعي في الريف يأخذ طابعا مميزا، في مجال التشغيل، و ترقية الحياة الاجتماعية بصفة عامة .

بيد أن غياب التخطيط المجالي،والاقليمي في الاستثمارات الصناعية، جعل أغلب سياسات التوطين تتجاهل طابع المناطق الريفية، و الخصوصيات الاقتصادية التي تقوم عليها .

هذه الوضعية كما هو معلوم لم تحدث بدون أن تكون لها انعكاسات على البيئة الريفية، حيث تفككت البنية الزراعية، و تفاقمت ظاهرة "الهجرة الزراعية" التي تتمثل في ظاهرة مغادرة الفلاحة و الالتجاء الى الصناعة .

هذا، وان كانت ظاهرة الهجرة الزراعية قد أفرزتها آليات التوطين الغير العقلانية، ينبغي التعرف في هذا السياق، عن مدى قدرة اليد العاملة الريفية على مسايرة التنظيم الصناعي ، خاصة أن هذا الأخير يشكل أرضية جديدة، لها مقاييسها و شروطها الخاصة التي تختلف عن المقاييس و الشروط السائدة في البنية الزراعية، و الواقع الريفي بصفة عامة، مما يقتضي على العامل النازح أن يظهر استعدادا نفسيا و اراديا خاصا للاندماج مع هذا الوسط الجديد .

و سوف تتم دراسة هذه الظاهرة من عدة جوانب، فمن جانب الاندماج يتم تحليل عملية توافق سلوك النازح مع القيم الصناعية، أي بعبارة أخرى تحليل ظاهرة التطبع الاجتماعي، بما فيه العقلية الشاملة للعامل النازح، أي التصرفات والاستعدادات التي يكتسبها وهو يمارس النشاط الصناعي.

أما من جانب عدم الاندماج ينبغي التعرف على الأسباب التي جعلت العامل لا يستطيع الاندماج مع هذا الوسط الصناعي.

من هنا تبرز أهمية الاشكالية المطروحة، من حيث دراسة العوامل المؤدية الى الاندماج، وما هي معوقاته، اضافة الى هذا تحليل مدى توافق استعدادات اليد العاملة الريفية مع نظم وقيم التنظيم الصناعي، وهذا بالتركيز على العوامل الداخلية للتنظيم كدرجة المشاركة داخل التنظيم، ومدى ادراك العمال لأهدافه، وطبيعة العلاقات الانسانية السائدة فيه أي مدى حرص الادارة على تفهم مشاكل العمال المهنية والاجتماعية، ثم التركيز على العوامل الخارجية أيضا، والمتمثلة في الظروف الاجتماعية المتعلقة بالاقامة (الهجرة الفردية) كذلك ينبغي التعرف عن مدى التدابير المحددة من قبل التنظيم الصناعي للاستفادة من القوى العاملة الريفية ؟

ما هي البرامج التكوينية والتعليمية الموضوعة للعمال القادمين من البيئة الريفية ؟ وأخيرا ما هي النتائج الاجتماعية الناتجة عن الحراك المهني والجغرافي ؟

6 :- الفرضيات :

- وفقا لطبيعة الاشكالية المطروحة، والجوانب التي ترتكز عليها الدراسة تم طرح الفرضيتين التاليتين :

الفرضية الأولى : يحدث الاندماج في الحالة التالية

- كلما أولت الادارة العناية لحل مشاكل العمال المهنية والاجتماعية والحرص على تكوينهم مهنيا وثقافيا، كلما كانت العلاقات الانسانية حسنة، وأدى ذلك

الى شعورهم بالرضا عن العمل ، مما يسهل عملية الاندماج .

كما يتجلى الاندماج أيضا في حالة استعداد العمال النازحين للتآلف مع التنظيم، واستيعاب قيمه ، ويتمثل ذلك في ادراكهم واطلاعهم على الأمور التنظيمية، ومشاركتهم في منظماته التطوعية (الاجتماعية) وهنا تبرز أهمية المستوى التعليمي في تحقيق هذا الفرض، أي كلما كان هذا الأخير (المستوى التعليمي)، مرتفعا كلما سهل الاندماج في الوسط الصناعي .

الفرضية الثانية : لا يحدث الاندماج في الحالة التالية :

ـ تؤثر الظروف الاجتماعية المتعلقة بالاقامة سلبيا على استقرار واندماج العمال النازحين داخل التنظيم، وتتجلى هذه الخاصية عند فئة المهاجرين الذين يعيشون حالة هجرة فردية .

هذه الظروف تؤثر على وضعيتهم وتجعلهم يسلكون سلوكا عفويا تجاهه (التنظيم)، اذ يبرز عامل التغيب وانعدام المشاركة الفعالة فيه .

ـ هذا، وانطلاقا من الأهداف التي حددت في الدراسة والتساؤلات التي انطلقت منها ، انقسم البحث الى بابين ، يتصدى الأول لدراسة البناء النظرى لموضوع البحث، وفيه أربعة فصول ، يتم في الأول عرض المفاهيم الأساسية، والتعريفات الاجرائية المرتبطة بها ، ثم أهمية ومكانة الموضوع في النظرية الاجتماعية، والسياسة الوطنية .

ويركز الفصل الثاني على تحليل تاريخي لوضعية اليد العاملة الريفية قبل الاستقلال (سنة 1962) .

أما الفصل الثالث فيتناول الاستراتيجية التنموية من خلال المخططات التنموية الثلاث(1967 ـ 1977) مع تحليل شامل لوضعية الزراعة والصناعة لهذه المرحلة .

ويعالج الفصل الرابع، سياسة التوطين الصناعي في الجزائر، ومدى أهميتها ، وذلك بالتعرف على أبعاد وآفاق التوطين الصناعي ، ثم تتناول الدراسة

حالات التوطين العقلانية، وحالات التوطين الغير العقلانية، موضحة مدى تحدى المجال الريفي والزراعي، والانعكاسات التي نجمت عنها .

وينتهي هذا الفصل، بتحليل ظاهرة الهجرة الزراعية، مع تقييم عام يشمل أهم الاستنتاجات التي أمكن استخلاصها من الفصول السابقة .

أما الباب الثاني، فيمثل الجانب الامبريقي للدراسة، حيث يعالج الآثار الاجتماعية الناجمة عن التوطين الصناعي في الريف الجزائري، وهذا بالبحث عن أسباب الهجرة الزراعية، وتحليل عملية الاندماج في الوسط الصناعي .

وقد تم تقسيم هذا الباب الى ستة فصول، يتناول الأول الأسس المنهجية للدراسة الميدانية، ويعرض في نقاطه الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية .

ويتطرق الفصل الثاني لدراسة الخصائص التاريخية والجغرافية والاقتصادية للمنطقة المدروسة، ثم عرض ملخص عن تاريخ تأسيس المصنع، والمهام التي يقوم عليها .

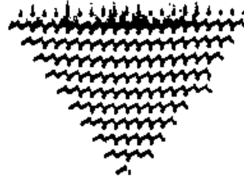
ويتناول الفصل الثالث تحليل البيانات الشخصية والمهنية لأفراد العينة، كالأصل الجغرافي والمستوى التعليمي ... الخ .

أما الفصل الرابع، فخصص لدراسة حجم التنظيم ومستوياته البنائية، وموقف العمال من الظروف الفيزيقية المحيطة بهم .

وركز الفصل الخامس على تحليل علاقة العمال بالتنظيم، حيث تناول ادراك العمال لمدلول الاتصال وموقفهم (العمال) من الادارة، ثم التنظيم الغير الرسمي وعلاقته بالاستقرار، وأخيرا ادراك العمال للمنظمات الطوعية، وتقييمهم لوضعيتهم المهنية والاجتماعية .

أما الفصل السادس، فيعالج التوطين الصناعي في الريف والآثار الاجتماعية الناجمة عنه، أي التعرف على آثار التصنيع على حياة النازحين وعلى البيئة الريفية بصفة عامة .

وتنتهي الدراسة بخاتمة عامة لتلخص أهم ما توصل أليه الباحث ثم تتبع بملاحق عديدة كالجداول، والرسوم البيانية، واستمارة البحث والخرائط، وهذا استكمالا للبحث .



الجزائر في : 31/ 12/ 1985

الفصل الاول : أهمية ومكانة الموضوع في النظرية الاجتماعية والسياسية الوطنية

المبحث الأول : تحديد المفاهيم

المبحث الثاني : مكانة الموضوع في النظرية الاجتماعية

أ : النظرية الثقافية .

ب : النظرية البنيوية الوظيفية

ج : نظرية المشروع

المبحث الثالث: مكانة الموضوع في السياسة الوطنية

أ ـ أهمية التصنيع الريفي في التنمية الجهوية

ب ـ أهمية التصنيع الريفي في التهيئة المجالية

المبحث الأول : تحديد المفاهيم

مدخل

أصبح من البديهي، أنه لا يمكن لأى باحث أن ينطلق في بحثه بدون أن يستند الى أسس نظرية، يستعين بها في تحديد المفاهيم التي لها علاقة بالموضوع الذى يتناوله البحث .

ان هذه الدراسة غير شاذة عن هذه القاعدة، فهي تحاول أن تتعرض لبعض المفاهيم الاجتماعية ، المرتبطة بموضوع البحث،والتي تساهم في عملية التحليل والدقة باعتبارها، اطارا مرجعيا للدراسة الميدانية، والبناء النظرى بصفة عامة، كما عمدت الدراسة الى ابراز أوجه الاختلاف، بين المصطلحات وذلك لتحرى أى غموض أو التباس من شأنه تزييف المعنى الحقيقي للمصطلح ، وأدرجت تعريفات اجرائية، قصد الوصول الى مؤشرات محددة، تساهم بدورها في تصنيف وفرز المعطيات الميدانية .

أ ــ مفهوم التوطن والتوطين

التوطن الصناعي :ــ يقصد بالتوطن الصناعي ، محاولة مشروع من المشروعات اختيار الموقع الأمثل لمباشرة نشاطه ، ومن المعروف أن هذا المفهوم الضيق لعملية التوطين يهدف الى الوصول الى موقع التوطين بأدنى تكاليف ممكنة .(1) .

التوطين الصناعي :ــ يقصد به معرفة الأسباب التي تتحكم في التوطين ، أى العوامل التي تؤدى الى توطين نوع معين من النشاط الصناعي دون الآخر، هذا المفهوم يهتم بدراسة التخصص المكاني للتوطين ، معتمدا على معايير جغرافية، اقتصادية، واجتماعية .(2).

التعريف الاجرائي لمفهوم التوطين الصناعي (في الريف) : يقصد بالتوطين الصناعي في الريف،تلك العملية الاقتصادية التي تهدف الى انشاء قطاعات صناعية (مؤسسات ومركبات صناعية) في البيئة الريفية، هذه المهام تندرج ضمن سياسة التوازن الجهوى التي ينتج عنها : ــ

---

(1) عادل مختار الهوارى، مشكلة التوطين الصناعي في الوطن العربي ، مجلة دراسات عربية : بيروت، دار الطليعة، 1981، العدد 3، ص: 74.

(2) نفس المرجع، ص: 74.

- ظهور نشاطات مهنية جديدة، واستفادة اليد العاملة الريفية منها .
- ظهور آثار اجتماعية واقتصادية هامة، تنعكس على الحياة الريفية بصفة عامة، والحياة المهنية للقوى العاملة بصفة خاصة .

ب - مفهوم المجتمع الريفي والمجتمع الحضري :

أما فيما يخص تحديد مفهوم المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، فان الاختلافات الابستمولوجية ما زالت قائمة، حيث هناك من ركز على الفوارق الموجودة بينهما ، ومنهم من أراد أن يزيل هذه الفوارق، وذلك بعدم قبول سياسة تبعية الريف للمدينة . (3)

وقد تنبه علماء الاجتماع الأوائل، الى التفريق بين المجتمع الريفي، والمجتمع الحضري كطرفين متقابلين من صور المجتمع، يستخدمان في المقارنة والقياس؛ وقد أشار العالم العربي "ابن خلدون" الى مجتمع البدو والحضر، قاصدا بالأول مجتمع الريف، والثاني مجتمع المدينة . (4)

كما قدم الباحث الاجتماعي (فيردينارد تونيس — FERDINAND TÖNNIES)، هذا الاختلاف ضمن اصطلاحين مشهورين هما : (مجتمع الجمايتشافت — GEMEINSCHAFT) و (مجتمع الجيزلشايفت — GISELLSCHAFT) أي المجتمع ذو الطابع العائلي، والمجتمع ذو الطابع الرسمي . (5)

وقد أشار الى هذا الاختلاف أيضا، الباحث (هوارد بيكر — Howard BECKER) ضمن اصطلاحين هامين أيضا، وهما المجتمع المقدس، والمجتمع المتحرر (sacred and secular society) . (6)

ولا شك أن هذه المحاولات التي وصل اليها علماء الاجتماع الأوائل، ساهمت في ابراز أوجه الاختلاف بين نمط المجتمع الريفي، ونمط المجتمع الحضري، غير أن التفريق بين المصطلحين يختلف من مجتمع الى آخر .

وقد انتهى بعض الباحثين، مثل (سوروكين وزمرمان — SoRokine, zimerman)، الى ضرورة تعريف المدينة وتمييزها عن الريف، في ضوء معايير أساسية يختلف بها العالم الحضري، عن العالم الريفي، وتتمثل في :—

---

(3) Placid Rambaud ;Société Rurale et Urbanisation,Paris,Ed : seuil,1973,P:3.

(4) علي فؤاد أحمد، علم الاجتماع الريفي، بيروت، دار النهضة العربية، 1981، ص : 38 .

(5) نفس المرجع، ص : 38 .

النشاط المهني، البيئة، حجم المجتمع وكثافته، التجانس واللاتجانس الاجتماعيين، التمايز والتشريح الاجتماعيين، التنقل والحركية الاجتماعية، منظومة التفاعل وحجم الاتصالات التي يمارسها الناس في حياتهم اليومية. (7)

وهناك أساس آخر، اتبعته بعض البلدان، يقوم على مبدأ التقسيم الاقتصادي للمهنة وحجم القوى العاملة فيها.

ففي فرنسا مثلا، يكون التمييز بين السكان الريفيين والسكان الحضريين، على نحو يكون فيه الحضريون هم الذين يعيشون في بلديات تضم الواحدة منها على الأقل ألفين (2000) ساكنا أما دون ذلك، فان أولئك السكان يعتبرون سكانا ريفيين(8)

أما في سويسرا فتحدد المنطقة الريفية، بعشرة آلاف نسمة(10.000) وما دون ذلك. (9)

أما المكسيك فيأخذ بالمقياس الأمريكي، حيث يعتبر التجمع السكاني ريفيا، اذا قل عدده عن ألفين وخمسمائة نسمة (2500)، أما اذا زاد حجم التجمع السكاني عن ذلك، فهو مجتمع غير ريفي، حتى ولو كان سكانه يعملون أساسا بمهنة الزراعة(10)

أما في الجزائر، فان التمييز بين الوسط الريفي، والوسط الحضري يتم على أساس حجم السكان، وكذلك على أساس المهنة، ويعتبر الوسط حضريا، اذا توفرت فيه الشروط التالية :

أولا :- أن يكون الحد الأدنى، للسكان القائمين في المركز الحضري خمسة آلاف نسمة (5000).

ثانيا :- أن يزيد عدد السكان، القادرين على العمل غير الزراعي وفي مختلف النشاطات على ألف عامل (1000).

كما أن الزراعة، لا تعتبر مهنة خاصة، بالنشاط الزراعي فقط، وانما تعتبر أسلوبا ونمطا من المعيشة، هذه الحالة تختلف عن الدول الغربية، حيث الزراعة خاصية مهنية. (11)

ج - تحديد مفهوم الهجرة الزراعية :

أما فيما يخص تحديد مفهوم الهجرة الزراعية، فينبغي هنا أن نعرف الهجرة الزراعية الجزئية والهجرة الزراعية الكاملة.

---

(7) نبيل السملوطي، علم اجتماع التنمية، دراسات في اجتماعيات العالم الثالث، الاسكندرية، الهيئة المصرية للكتاب، 1973، ط2، ص: 342.

(8) Georges Chavanes; L'industrie en milieu rural, Paris, Ed. documentation francaise, 1978, P: 19.

(9) Placide Rambaud: OP. CIT, P: 25.

(10) علي فؤاد أحمد، المرجع السابق: ص: 45.

(11) عبد اللطيف ابن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، دون تاريخ، ص ص: 152، 153.

فالهجرة الزراعية بمعناها الواسع تعني :انتقال العمال الزراعيين الى قطاع غيرزراعي ؛ مع البقاء في نفس المنطقة الريفية، أي كقاعدة عامة اندماج قوة العمل الزراعية في سوق أخرى غير زراعية، دون أن يكون هناك حراكا جغرافيا ؛ كما تأخذ هذه الهجرة طابعين أساسيين هما :

إما أن تكون هجرة زراعية جزئية : أي استمرار العمال في العمل داخل القطاع الزراعي وفي نفس الوقت يمارسون نشاطا مأجورا آخرا في قطاع آخر . والقاعدة هنا اندماج جزئي لقوة العمل الزراعية في سوق العمل الغير زراعية .
أو أن تكون هجرة زراعية كاملة، أي ترك العمال لعملهم الزراعي نهائيا مع بقائهم في الريف يمارسون نشاطا غير زراعي . (12)

التعريف الاجرائي للهجرة الزراعية :يقصد بالهجرة الزراعية، انتقال اليد العاملة الزراعية من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي ،هذه الخاصية تعني أولا وقبل كل شيء، الانتقال من نمط حياة خاص الى نمط آخر، أي بعبارة أخرى تحول بعض النماذج الثقافية الى نماذج ثقافة أخرى، كما تشمل الانتقال من منطقة ريفية الى أخرى عرفت توطين مشاريع صناعية هامة، وهذه الأخيرة تتجسد في حالة الهجرة الفردية الناتجة عن الهجرة الزراعية الجغرافية .

د — مفهوم التكيف والاندماج :

الاندماج :— جاء في قاموس(اميليو — ولام Emilio-Willem)، أن الاندماج عملية نفسية واجتماعية يتشخص الفرد من خلالها بالقيم والمصالح الجماعية، كما يرتبط مفهوم الاندماج بالتضامن الاجتماعي أي بقدر ما يزداد التضامن تزداد معه درجة الاندماج . (13).

التكيف :— يقصد بالتكيف(الاجتماعي) تعديل سلوك الفرد وفقا لشروط التنظيم الاجتماعي وتقاليد الجماعة والثقافة . (14).

ولقد أبرزت دراسات اجتماعية عديدة، الاختلاف الموجود بين مفهوم التكيف والاندماج ، فمثلا دراسة(آلان توران — ALAIN TOURAINE) تحت عنوان "العمال من

---

(12) نفس المرجع، ص: 3،

(13) Emilio willem,Dictionaire de sociologie,Paris,Ed : Mercel Riviere et cie,1970, P:151.

(14) ابراهيم مذكور،معجم العلوم الاجتماعية،القاهرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص: 177 .

أصل زراعي ، " يتعرض فيها لقضية الاندماج والتكيف ويقول : " ان التكيف لا يعني بالضرورة الاندماج ، اذ يستطيع العامل أن يتكيف مع آلة ويحسن أداء عملية انتاجية معينة دون أن يندمج اندماجا كليا ، مع جماعات العمل والتنظيم الصناعي "• (15)

<u>التعريف الاجرائي للاندماج</u> : بعد ما اتضحت ، أوجه الاختلاف ، بين مفهوم التكيف والاندماج يمكن اعطاء التعريف الاجرائي الآتي :

يقصد بالاندماج ، توافق سلوك العامل النازح ، مع التنظيم الصناعي ، والأهداف التي يرمي اليها ، أي قدرته على الاطلاع والادراك للأمور التنظيمية ، واستيعاب القواعد التي يقوم عليها ، كما يتجلى الاندماج من خلال مشاركته وفعاليته (العامل النازح) في التنظيم الصناعي •

ووفقا لهذا التعريف ، اعتمدت الدراسة على مؤشرات ، من شأنها ابراز عملية الاندماج وهي :

- القدرة على فهم واستيعاب القواعد التنظيمية والاستجابة لها •
- الانخراط في المنظمات الطوعية (الاجتماعية) ، (مجلس العمال ، التنظيم السياسي ، التنظيم النقابي •)
- الحرص على تتبع النشاطات التي تنظمها المنظمات الطوعية (الاجتماعية) •
- المواظبة والولاء للتنظيم الصناعي •

- هذا ، وقد اعتمدت الدراسة من جهة أخرى على مؤشرات تجسد هي الأخرى عدم اندماج اليد العاملة الريفية في التنظيم الصناعي وهي :

- التآلف المغوى للتنظيم ، وعدم الادراك للأمور التنظيمية • .
- غياب عامل الولاء ، والمشاركة في التنظيم ، نتيجة التغيب •
- التقييم السلبي للادارة من قبل المبحوثين نتيجة لسوء العلاقات الانسانية •
- ظروف الهجرة الفردية ، نتيجة لعدم استقرار الوضعية الاجتماعية • لليد العاملة الريفية •

وهكذا يتضح أن الاندماج ، وعدم اندماج اليد العاملة الريفية مرتبط بالظروف الداخلية للتنظيم ، والظروف الاجتماعية المتعلقة بالهجرة الفردية •

---

(15) Alain Touraine et Orienta Ragazzi, les ouvriers d'origine agricol, Paris, Ed: seuil, 1961, P: 118 .

و خلاصة، للتحاليل السابقة ، يتبين أن المفاهم المستعملة في البحث ذات صلة وثيقة بظاهرة الحراك ، و عملية الاندماج التي تسعى الدراسة تحليلها :

المبحث الثاني : مكانة الموضوع في النظرية الاجتماعية :

مدخل:

لئن كان الاقتصاديون يعدون التصنيع ، نشاطا هادفا لقطاع من الاقتصاد العام، ينحصر فيما يعرف بالانتاج الصناعي ، أو ينظرون اليه كعملية تتسع بها القدرة الصناعية، و تزداد بها الناتجية الفرد في القطاع الاقتصادى .
فان الاجتماعيين يرون أنه عملية اجتماعية، شاملة تعمل على تغيير الأحوال الاجتماعية التي تتطور في شكل مفاهيم و قيم ، و عادات و نظم ... الخ تتداخل فيما بينها لتكون اطارا ثقافيا ، ينشأ فيه الفرد تنشئة اجتماعية .(16)

و من أهم ما يبرز التغييرات الاجتماعية، الناتجة عن التصنيع، تلك التي تتعلق بظاهرة تنقل اليد العاملة من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي ،هذه الظاهرة،استقطبت اهتمام الباحثين في المجالات الاقتصادية ،و الاجتماعية و النفسية، حيث احتلت مكانة تاريخية، هامة عبر المراحل التنموية،التي عرفتها المجتمعات المعاصرة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية .

و نتيجة، للمكانة التي احتلتها هذه الظاهرة — سواء من حيث تدعيم القطاعات الصناعية ، أو من حيث الطرق و الأشكال التي ظهرت بها في عمليات التنمية، هناك اتفاق بالاجماع على أن انتقال اليد العاملة الريفية يتطلب تنظيما خاصا ، و ضبطا دقيقا ، لكونه عملية اجتماعية تتعدى الاطار الاقتصادي بل و تشمل الحياة الاجتماعية ككل

و هكذا ، فمنذ ظهور الثورة الصناعية الى يومنا هذا نلاحظ أن القوى العاملة الريفية ، تعيش تغيرات ملحوظة في نماذج حياتها الثقافية و الاجتماعية لأن التصنيع كان عاملا حاسما في أحداث التحولات و التغيرات التي مست واقع المجتمعات و نظمها

---

(16) حسن الساعاتي علم اجتماع الصناعي ؛ بيروت ؛ دار النهضة العربية، 1933،ط3،ص: 253 .

وأبنيتها، وفي هذا الصدد يرى الباحث " جون لويس لكروا ("J.LOUIS LA CROIX") في دراسته للتصنيع في " الكونغو " :-((ان التصنيع، عملية شاملة تهدف التغيير في النسق الاجتماعي، عن طريق العامل التكنولوجي والمجهود الانساني، هذه العملية تؤثر بدرجات متفاوتة على مختلف مكونات النسق الاجتماعي، والانساق الفرعية المرتبطة به .)) (17)

من هذا التعريف يتضح، أن للتصنيع أثره الواضح على الحياة الاجتماعية، والنماذج الثقافية المرتبطة بها، كما تحدث هذه الآثار تغييرات جوهرية في النواحي الفكرية المتصلة بتنظيم حياة الأسرة، والجماعات في العمل ... الخ .

ومما لا شك فيه، فان ظاهرة تنقل اليد العاملة، هي نتاج لعملية التصنيع الموسعة التي شهدتها المجتمعات، حيث لم تبق هذه الأخيرة، مركزة في المناطق الحضرية وحدها بل امتدت نشاطاتها الى الأرياف، وعلى هذا، فان خاصية انتقال اليد العاملة الريفية الى الصناعة، احتلت مكانة هامة في الأبحاث، والدراسات الريفية الحضرية. كما ارتبطت تفسيراتها وتحليلاتها بنظريات هامة في المجال السوسيولوجي والثقافي .

وفي هذا السياق، يعتبر موضوع التوطين الصناعي في الريف الجزائري، ذا دلالة اجتماعية، وثقافية هامة، حيث يجسد الظاهرة، لكونه لا يخرج عن الاطار العام للنظريات السوسيولوجية، كما أن عملية التوطين الصناعي — وما تحمله من قيم ونظم ثقافية، واجتماعية، مغايرة لتلك السائدة في الحياة الريفية — تبرز قضية مآلها :— " أن التصنيع الريفي عامل من عوامل الانتشار الثقافي والتغير الاجتماعي ." كما تمتد آثاره أيضا الى تغيير البنيات السائدة، اذ يرى في هذا الصدد الباحثان " ن . هوفيو وآزنير "N.EIZNER ET B.HERVIEU" في دراستهما حول تنقل اليد العاملة الريفية الى القطاع الصناعي :-((أن التوطين الصناعي في الأرياف، لا ينجم عنه تغير في النشاطات المهنية والقيم المرتبطة بها، بل يؤدي الى تغييرات عميقة في المجال والسكن، كما ينجم عنه تغير في التوزيع الديمغرافي في نفس المجال)) (18)

(17) Jean louis lacroix : l'industrialisation au congo. La transformation des structures economiques, Paris , Ed : **Mouton** , 1967, P: 11

(18) Nicole EIZNER et Hervieu Berttrand:" Anciens Paysans,Nouvaux ouvriers" Paris, Ed; L'harmattan , 1979, P: 137 .

يتضح من هذا ،أن للتصنيع الريفي علاقة وثيقة بالتحضر من حيث مساهمته في اقامة المنشآت الحضرية والاجتماعية التي تساهم في تغيير الحياة التقليدية الريفية .

هذا ،وقد ارتبطت تفسيرات الحركية المهنية ،بنظريات هامة في المجال الاجتماعي والثقافي ،وهي :

أ- النظرية الثقافية

يرى أصحاب هذه النظرية أن العامل المهاجر،هو ذلك الفرد الذى يحمل معه جملة من الافكار،والمعتقدات،والقيم ،والقواعد التي اكتسبها من المجتمع الريفي ، والتي تتطلب منه أن يستوعب جملة من أنماط ثقافية جديدة تشكل تراثا ثقافيا خاصا بالوسط الجديد ،فالعامل في انتقاله يعيش" مشكل تطبع ثقافي " "Probleme d'acculturation" (19)

ويعرف النسق الريفي ،في هذا الصدد : ((بمجموعة من المعتقدات والقيم النابعة من العلاقة الارتباطية والوجدانية بين الفلاح والأرض)) (20)

أما (جورج فريدمان - Georges Friedman) فيعبر عن هذه الظاهرة: ((بأنها تمثل مجموعة من التصورات،والقواعد ،والقيم الاجتماعية النابعة من حالة ووضعية خاصة بالفرد .)) ،أى بعبارة أخرى (كل المعالم الثقافية والاجتماعية التي يكتسبها الفرد منذ ولادته حتى احتلاله لمكانته الاجتماعية في الحياة الريفية) مقابل (نشاطات أخرى تتمثل خاصة في العمل والمهارة المهنية ...الخ) هذه الثقافة الريفية تغزوها ثقافة عقلانية أساسها العمل الصناعي . (21)

أما (بلاسيد رمبو - Placid Rambaud) فيعبر عن هذه الظاهرة في دراسته " لعملية التحضر في الريف،بأنها تمثل ،التقاء" ثقافتين متناقضتين حيث

---

(19) IBID,P:90.

(20) P.BOURDIEU et A. sayad: le deracinement et la crise de l'Agriculture traditionnelle en Algerie ;Paris,Ed: minuit ,1964.224P.

(21) Georges FFRIEDMAN; ville et campagne,Paris,Ed : A collin,1963,P:73.

تخضع ثقافة مسيطر عليها لثقافة مسيطرة، أساسها العمل الصناعي والتحضر، هذا الالتقاء يدفع العامل الى أن يتخلى عن بعض القيم والنماذج الثقافية التي اكتسبها في مجتمعه، لتحل محلها قيم ونماذج حضرية جديدة، فهو في هذه الحالة يقبل التغير، من هنا يتجلى النظام الصناعي مقابل النظام الزراعي بأنه نموذج حياة أحسن لدى الريفيين المتنقلين الى القطاع الصناعي ؛ (22)

- نستخلص مما سبق أن ظاهرة الانتقال من النظام الزراعي الى النظام الصناعي، مأخوذة من زاوية تحول نماذج ثقافية ريفية الى نماذج حضرية .

هذه الخاصية تبين أن لعامل التصنيع، أثر بالغ الأهمية في تغيير القيم الثقافية، التي اكتسبها العامل المتنقل في وسطه الاجتماعي.

كما تمثل خاصية " التطبع الثقافي " ، الاطار المرجعي لهذه النظرية، حيث عن طريقها ، يتجلى نسق التكيف في الوسط الجديد ، والذى يأخذ أشكالا مختلفة، من حيث اندماج العامل في الوسط الجديد .

وقد يكون التطبع بطيئا في الوسط الصناعي ، وفي هذه الحالة يظهر صراع، يستمر مدة من الزمن بين القيم الريفية والقيم الحضرية، حيث يظل التمسك ببعض العادات والتقاليد الموروثة، وهذا بالرغم من كثافة أساليب الحياة المادية والاجتماعية الحديثة التي يجلبها التصنيع معه .

ونقيضا لهذا ، قد تكون آثار التغير حاسمة اذا كان التطبع سريعا ومسايرا لقيم التصنيع والأبعاد التي يرمي اليها . اذ تمتد آثار التغير في هذه الحالة من حياة العامل الاجتماعية، داخل المصنع الى الحياة الاجتماعية الخارجية .

هذا ، وبالرغم من التحولات التي تطرأ على عملية التطبع هذه، فان العامل الذى ينتقل الى الوسط الصناعي ، لا يستطيع أن ينتزع نفسه من الاطار المرجعي الريفي، مهما مرت به السنون . لأنه من الصعب اقتلاع جذوره المتأصلة في الريف، ومهما يكن من أمر التطبع، فان عملية التمثل الثقافي أو التأقلم التي يمر بها الفرد في هذا الوسط، عملية عنيفة تترك في نفسه آثارا بعيدة المدى ، ذلك لأن ظاهرة

---

(22) PLACID RAMBAUD société Rurale et urbanisation ,OP.CIT.P: 54.

التطبع، سواء كانت بطيئة أو سريعة، فانها تمر بمراحل مختلفة، كما أنها لا تستطيع القضاء على الشخصية القاعدية للعامل الريفي .

ب ــ النظرية البنيوية الوظيفية :

ترى هذه النظرية أن الانتقال من العالم الريفي الى العالم الغير الريفي، هو بمثابة تحول نسق فرعي اجتماعي الى آخر، والمقصود بالنسق الفرعي الاجتماعي: ((وحدة اجتماعية مكونة من نسق التنظيم والتوزيع للأدوار والمكانات الخاصة)) هذا النموذج يقوم على عملية المراقبة الداخلية، حيث تتميز القواعد والعلاقات الاجتماعية الخاصة بروابط التضامن الاجتماعي من طبيعة خاصة أيضا .
يتزعم هذه النظرة كل من (توماس وزنانيكي ــ TOMAS ET ZNANIEKI) خاصة في دراستهما للجالية البولونية في أمريكا، حيث عرّفا المجتمع الريفي من خلال الميكانيزمات الاجتماعية القائمة أساسا على قاعدة التماسك الاجتماعي العائلي .
وفي هذا السياق، تمثل الوحدة العائلية الريفية أساس تحكم سلوك وتصرفات الافراد، اذ تمنع أعضاءها أن يسلكوا سلوكات مستقلة عن تلك المقررة في النظام العائلي وقيمه . (23)
هذا مقابل المجتمع الصناعي، المجسد بالسلوكات المستقلة والحرية الفردية، كما يسيطر على العلاقات الاجتماعية الطابع الرسمي والوظيفي .

أما الباحث (هونري موندراس ــ HENRI MANDRAS) فقد عرّف من جهته المجتمع الريفي بأنه : ((مجتمع مبني على التعارف المتبادل، وعلى نظام توزيع الأدوار الاجتماعية التي تستجيب الى مبدأ تعدد الأدوار في الريف، حيث يحتل الفرد مكانات اجتماعية متعددة، هذا المبدأ يقابله مبدأ الخصوصية " LA SPECIFICITE ")) وحسب رأيه أن : تغير القيم الاجتماعية والثقافية في الريف ناتج عن دخول تدريجي لنسق اجتماعي آخر (يمثله المجتمع الصناعي) (24) .

---

(23) N. EIZNER ET H. BERTRAND, OP. CIT , PP: 90 91 .

(24) HENRI MANDRAS , LA FIN DES PAYSANS , PARIS , ED: ARMAND COLLIN , 1970 , P: 161.

كما يتجلى في سيطرة و تسرب العناصر الثقافية الحضرية التي جلبتها عملية التصنيع في الأرياف،فالمهاجر حسب رأيه (الباحث) ،هو ذلك الفرد الذى ألف ميكانيزمات و قيم العمل الفلاحية المرتبطة بسلطة العائلة . ففي انتقاله الى القطاع الصناعي يعيش -النازح - وضعيتين متناقضتين : فمن جهة يقبل التنقل الى الوسط الجديد بما فيه من القيم و النماذج الخاصة به ،هذه الحالة تتجسد خاصة عند الشباب المتحمسين للتغير و التطور. و من جهة أخرى يقبل العمل الصناعي مع ارادة التحكم و التمسك بالقيم الثقافية الريفية ،لأنها هي الوحيدة و الكفيلة التي تتجسد فيها شخصيته (25)

- ان التفسيرات التي توصلت اليها هذه النظرية ،تمثلت في ابراز الطابع الاجتماعي ،و الثقافي السائدين في الحياة الريفية ،و ذلك من خلال الميكانيزمات القائمة على فعالية الضبط الاجتماعي في تحديد سلوك الأفراد واتجاهاتهم .
و تمثل العائلة الريفية الاطار المرجعي الذى تسرى عليه القيم و القواعد الاجتماعية (حيث تقوم بدور أساسي في تلقين الثقافة لأفرادها ،كما أن وظيفتها لا تقتصر على رقابة سلوك الأفراد داخل الوسيط العائلي بل تتعداه الى الوسط الخارجي .)
هذا ،مقابل المجتمع الصناعي المجسد بالعلاقات الاجتماعية الغير مباشرة ،و تمثل القوانين و النظم الرسمية الاطار المرجعي لسلوك و اتجاهات الأفراد كما تمثل الوظيفة المهنية أساس المراكز الاجتماعية و الاقتصادية .

هذه الآراء ،تتفق مع الرؤية الدوركايمية ،في تصنيف العلاقات الاجتماعية للمجتمعين (الريفي و الصناعي) اذ قال في هذا الصدد :- ((ان المجتمع الريفي أو الجماعة المتشابهة له ،تتسم بعلاقة تماسك ميكانيكية ،حيث يتعامل أفراد المجتمع تلقائيا و يستجيبون لبعضهم ميكانيكيا ،أما المجتمع الصناعي ،فتتسم العلاقات الاجتماعية فيه بطابع عضوى تعتمد على تبادل المنفعة في استجاباتها وتماسكها))(26)

بعد ما أبرزت الطابع المميز لكلا النسقين الريفي و الحضري ،اتجهت هذه النظرية الى تفسير عامل انتقال اليد العاملة الريفية من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي ،لكونه يعود أساسا الى تسرب و انتشار القيم الحضرية و الصناعية في

---

(25) I BID, P:126 .

(26) علي فؤاد أحمد ،المرجع السابق ،ص: 36 .

الأوساط الريفية، و هذا ناجم عن ظاهرة التصنيع و التحضر التي تشهدها المجتمعات، هذه العملية بالاضافة الى كونها تلعب دورا هاما في التغير الاجتماعي و الثقافي، من حيث افراز قيم و نماذج حياة حضرية ،فهي تساهم في عملية استقطاب اليد العاملة الريفية،عن طريق المزايا الاقتصادية و الاجتماعية التي تقدمها، و في هذا السياق، فان انتقال اليد العاملة مأخوذ من زاوية انتقال عفوى، و معنى هذا، أن ترك الفلاحة و الاتجاه نحو الصناعة ناتج عن نفوذ و توسع الصناعة في الريف، فالنازح في هذه الحالة يسلك سلوكا عفويا لا اراديا ،أى ترك العمل الفلاحي ناتج عن عوامل خارجة عن ارادته ،و لهذا يكون التنقل غير مخطط،فالهدف هو اكتساب مزايا اقتصادية يفتقر اليها العمل الفلاحي.

هذه النظرية،هي بعكس الرأى الذى يقول :((ان العامل النازح ، هو الذى يحدث التغير، باعتباره يخطط لمستقبله بهدف الحصول على ترقية اجتماعية،والوصول الى مستوى معيشة أفضل .

يتزعم هذا الرأى كل من (آلان توران و أرقازى A. TOURAINE, ET RAGAZZI) في اطار نظرية المشروع "THEORIE DU PROJET".

ج — <u>نظرية المشروع</u> :

ان كلا النظريتين الثقافية، و البنيوية الوظيفية،لا يصح وجودهما الا" اذا أخذ التنقل من العالم الريفي الى العالم الحضرى، من زاوية كونه تغيرا عفويا إذن لا تظهر فيهما خاصية المشروع .

في حين يرى هذان الباحثان :—أن انتقال العامل النازح من الوسط الريفي (الزراعي) الى الوسط الصناعي ، يعود الى وجود " مشروع " " PROJET " .

كما أن فهم تصرفات و سلوكات النازحين ،في الوسط الجديد ،يكمن في التعرف على طبيعة و مستوى المشروع الأولي من جهة ، و مدى تطابقه مع الواقع من جهة ثانية، و المقصود بالمشروع :—((أهداف مستقبلية يتبناها الفرد ،النازح ،هذا المشروع يكون خاليا من جميع التأثيرات حيث تظهر الارادة و الحرية في تغيير الوضعية، كما أن

الارادة التي يتحلى بها المشروع ليست بهدف استيعاب القيم و القواعد الثقافية الجديدة ، و ليس لتطبع اجتماعي مسبق .)) (27) .

هذا المشروع، يواجه الواقع أيضا ، اذ تظهر عملية الصراع مع الحتميات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، كما يأخذ (المشروع) طابعا مغيرا ، و طابعا جماعيا ، وقد يكون ضعيفا أيضا .

و بالفعل ، فان وجود أو غياب صفة من صفات هذا المشروع،تتبعه حتما نوعية المشاركة الاجتماعية للنازح في الوسط الجديد ، كما ترتبط طبيعة الاندماج الاجتماعي ، بدرجة بلوغ أهداف المشروع أيضا .

و هكذا ينتج عن المرحلة الانتقالية التي يعيشها العامل الزراعي،خاصيتان هامتان توضح مدى فشل أو تحقيق المشروع .

أولا :- قد تكون نتائج المشروع سلبية ، و ذلك لعدم فهم الواقع الجديد، و ما يسود فيه من قوانين و قيم خاصة، في هذه الحالة لا يستطيع النازح الاندماج ،لأن الأفكار التي تبناها لا تتماشى و الواقع الصناعي .

ثانيا :- قد يكون المشروع ناجحا ، و في هذه الحالة يكون النازح واعيا بالقيم،و نماذج الحياة الحضرية، و هنا تبرز ارادة النازح في المساهمة الفعالة لتنمية القطاع الصناعي . كما يتغلب على العراقيل التي تنجم عن عملية التغيير الثقافي .(28)

نستخلص من هذه النظرية، أن إنتقال النازح من الوسط الريفي الى الوسط الصناعي، مأخوذ من زاوية تخطيط مشروع يتبناه الفرد :

و يكون المشروع فرديا ، في حالة ما اذا كانت الأهداف و الأبعاد ، مبنية على أسس ذاتية، و يكون المشروع جماعيا ، في حالة ما اذا تشابهت الأبعاد و الأهداف لدى النازحين بصفة عامة . و في حالة ما اذا كانت الأسس التي يقوم عليها المشروع موضوعية تأخذ بعين الاعتبار متطلبات الحياة الصناعية و المجتمع ككل.

و الواقع فان الدراسة التي توصل اليها الباحثان (توران ، و راقازي)، ترتبط أساسا بنوعية القرارات، التي تؤدى الى الحراك، و ذلك اعتمادا على ثلاث حالات هامة :

(27) ALAIN TOURAINE ET ORIENTA RAGAZZI, OP.CIT, PP: 7,8.

(28) I BID , P: 9.

الحالة الأولى: — تتمثل في التوطن الصناعي في الأرياف التي تتميز بيد عاملة متوفرة ، في هذه الحالة يكون النازح أمام امكانية ملموسة للتشغيل في المؤسسة الصناعية، سواء لفترة قصيرة، أو طويلة، كما يتجلى في هذه الحالة أيضا أنه مهما تكون طبيعة المشروع الذى خططه فان الانتقال غالبا ما يكون عفويا ،حيث المبادرة التي تأتي من المتنقل تسيطر عليها عوامل خارجية، كما تبقى العلاقة بالوسط الريفي والعائلي مسيطرة في غالب الأحيان .

الحالة الثانية: — قد تكون وضعية النازح مرتبطة بقرار الذهاب من الوسط الريفي الى الوسط الحضري، وهنا يبرز عامل الاقتلاع الثقافي النسبي ، حيث يكون كاملا أو غير كامل ، وهذا تبعا للظروف التي تتم فيها عملية الذهاب الى الوسط الجديد، كما أن المبادرة في الانتقال من الوسط الريفي أمر مرغوب فيه .

الحالة الثالثة: — وتمثل المحور الأساسي للدراسة، اذ ترتبط بعملية الحراك، في هذه الحالة يغادر النازح وسطه الاجتماعي ،(الهجرة الريفية)، يهدف من ورائها الترقية الاجتماعية . (29)

نستنتج من هذا التحليل ، أن الدراسة اعتمدت على ثلاث حالات عامة في تفسير ظاهرة النزوح وهي : — حالة العبور(PASSAGE)، الذهاب(DEPART)، الحراك(MOBILITE)، وتمثل الحالة الأخيرة المحور الأساسي للدراسة .

بيد أن القصور، الذى يؤخذ عليها ، هو كونها اقتصرت على تفسير سلوك واتجاهات العمال في الوسط الجديد ، دون اعطاء الأهمية للوسط الأصلي .

وبهذا لا يمكن التعرف بدقة، على ظاهرة التخلي أو التحكم، في القيم والتصرفات الريفية هذا من جهة، ومن جهة أخرى، انطلقت الدراسة من افتراض عام يتمثل في وجود مشروع لدى كافة النازحين، وفي جميع الحالات التي تظهر فيها عملية التنقل من الوسط الريفي الى الوسط الصناعي .

بيد أن خاصية المشروع ليست ضرورية في كل الحالات التي يظهر فيها النزوح ، بل يكون الانتقال ناتج عن دوافع أخرى اقتصادية، اجتماعية، نفسية . . .الخ ،

---

(29) I BID, PP:10,11 .

كما ينتزد على هذا الافتراض الباحث (ل . كزبيك LUCIEN CARPIC) بقوله :
((يمكن اثبات وجود المشروع في حالة الهجرة البعيدة))، أي كلما كانت المسافة التي يقطعها النازح كبيرة، كلما أثبت وجود المشروع. (30)

تعقيب عام :

من خلال التعرض لهذه النظريات، يتضح أن الأبحاث التي اعتمدت عليها تتضمن معرفة دوافع وأسباب تنقل اليد العاملة الريفية الى القطاع الصناعي، بالاضافة الى تفسير طبيعة ونوعية الاندماج في الوسط الجديد .

غير أن التحاليل التي توصلت اليها هذه الدراسات، لا يمكن تعميم نتائجها كلية ذلك لأن ظاهرة — التنقل — تبقى نسبية، كما تجلت في ظروف اقتصادية واجتماعية خاصة بالمجتمعات الغربية .

كما أن تحليل هذا الوضع، يبين أن الواقع فيه يتماشى والنظرية الاقتصادية، حيث كان الشعار السائد آنذاك، هو "خلق قاعدة صناعية واسعة تخدم جميع النشاطات الاقتصادية" .

وهكذا، نجم عن عملية التصنيع هذه، تحولات عميقة عرفتها المجتمعات الصناعية، هذه التحولات أدت الى خلق فائض هائل في القوى العاملة الفلاحية، ونجم عن هذا، ظاهرة نزوح هامة نحو المدن، ثم المناطق الصناعية، ثم تلتها عملية نزوح داخل الأرياف، هذا التحول يعود كما هو معلوم الى درجة التقدم والتوسع التي عرفتها النشاطات الصناعية في جميع الميادين .
وهكذا، توسعت ظاهرة التنقل بتوسع الصناعات حيث امتدت من المناطق الحضرية الى المناطق الريفية، ونتيجة لهذه العملية، أصبحت وضعية اليد العاملة الريفية تزداد مكانتها وأهميتها سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، كما أثارت انتباه الباحثين، في استعداداتها وقوة ارادتها في التآلف مع النظام الصناعي، بالاضافة الى نمو الوعي السياسي لديها وذلك بالأدوار التي قامت بها في الحركات العمالية والنقابية. (31)

---

(30) N. EIZNER ET H. BERTTRAND;OP, CIT:P:93.

(31) PIERCALO LISSI, LE DEPLACEMENT DES PAYSANS ITALIENS DU SUD AU NORD, THESE 3ème CYCLE, UNIVERSITE DE BALE, SUISSE 1969, P: 115.

هذا، وان كانت هذه النظريات قد انطلقت من دراسات وتحاليل خاصة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي المعاش في هذه المجتمعات فان هذا لا ينفي وجود صفات وخصائص يمكن تعميمها، لأن ظاهرة التنقل هذه، مهما اختلف محيطها الثقافي والاجتماعي فهي ظاهرة عامة، وعليه فان العامل المشترك فيها هو الدافع الاقتصادي الذي يبقى المحدد الرئيسي في جميع حالات الحراك في المجتمعات المعاصرة .

وقد أثبتت دراسات عديدة في هذا المجال على سيطرة هذا العامل (الإقتصادي) لأن الهدف العام من النزوح هو الترقية الاجتماعية وتحسين الحياة. (32)

وهكذا، تبقى مسألة التطبع الثقافي والاجتماعي مرتبطة بالقيم والنماذج المستمدة من الواقع الاجتماعي الخاص، كما أنها ثانوية لأن التكيف أو عدم القدرة على التكيف تعود أساسا الى امكانية استيعاب النازح القيم والقوانين في الوسط الصناعي .

هذا، فيما يتعلق بمسألة انتقال اليد العاملة الريفية الى القطاع الصناعي، والتي استنتجنا منها، بأنه يمكن أن تتشابه بعض الخصائص فيها وذلك لكون الظاهرة، ظاهرة اجتماعية شاملة .

أما بالنسبة لعملية التصنيع في حد ذاتها، نرى أن الوضعية في بلادنا تختلف عن الأوضاع المعاشة في المجتمعات الغربية وذلك لعدة أسباب نلخص منها ما يلي :

أولا :- حداثة التصنيع في الجزائر، وهذا يعني أن العامل التاريخي يبقى مميزا لهذه المجتمعات، كما أن المبدأ الأساسي للتوسع الصناعي هو القضاء على البنيات الاقتصادية الموروثة من الاستعمار، بخلق بنيات اقتصادية حديثة تتماشى ومتطلبات التكنولوجيا العصرية .

---

(32)HENRI KRIER, MAIN D'OUEVRE RURALE ET DEVELOPPEMENT INDUSTRIEL,BELGIQUE,ED: O.E.O.E. 1961, P: 16.

ثانيا :- ان الوتيرة السريعة التي تميزت بها سياسة التصنيع في بلادنا ،اقتضتها الحياة الاقتصادية والاجتماعية وهذا من أجل تجاوز التخلف والقضاء على الركود الاقتصادي .

ثالثا :- ان الأرياف الجزائرية في شموليتها لم تعرف سياسة تصنيع حقيقية ،وهذا لأسباب تاريخية معروفة ،وقد عرفت هذه الأخيرة (الأرياف) دخول بعض المشاريع الصناعية خاصة بعد سنة (1966) ،وهي المرحلة التي شهدت انطلاق البرامج الجهوية على المستوى الوطني ،ثم أمتدت آفاقها مع تطبيق المخططات التنموية الكبرى ،كما أن هذه العملية (التصنيع الريفي) هي ،عملية مباشرة ،أي لم تكن مرحلية وتدريجية كما ظهرت في الأرياف الغربية .

رابعا :- ان التغيرات التي شهدتها الأرياف الجزائرية ،في ميدان الاصلاح الزراعي منذ (1963) ،كانت سابقة على التصنيع ،وهذا عكس ما وقع في الدول الصناعية الغربية ،حيث عرفت أريافها تزامن الصناعة مع الزراعة .

وخلاصة القول ،ان التصنيع الريفي في بلادنا ،لم يقم على أساس المشاريع الخاصة الحرة ،كما هو الحال في الدول الغربية ،بل اقتضته الضروريات الاقتصادية والاجتماعية . كما تبقى ظاهرة التصنيع الريفي عملية مباشرة ان لم نقل عنيفة .

المبحث الثالث : - مكانة الموضوع في السياسة الوطنية :

أ- أهمية التصنيع الريفي في التنمية الجهوية :

من بين المحاور الرئيسية ،التي اعتمدت عليها التنمية الوطنية ،تلك التي تتعلق بتنمية المناطق الجهوية والريفية ،وعلى هذا الأساس ،كانت آفاق التنمية تنصب على مدى تطوير وتجهيز هذه المناطق على المدى المتوسط والبعيد .

وقد اكتسى موضوع التنمية الريفية ،أهمية خاصة في مختلف مواثيق الثورة الجزائرية ووجد صداه الايجابي في النصوص السياسية والخطب الرسمية

كما حددت أبعاده الاقتصادية و الاجتماعية في المخططات التنموية، اذ أن الوضعية التي وجدت فيها المناطق (الريفية)، كانت تستدعي ضرورة القيام بتنمية سريعة و مكثفة، و قد ظهرت سياسة البرامج الخاصة، كحل عاجل و فوري للقضاء على التخلف الذي عرفته في ميادين مختلفة.

و تداركا لهذه الأوضاع، فان محتويات هذه البرامج، ترمي الى انجاز المشاريع الهامة، المرتبطة بالقطاعات الصحية و التعليمية و الاجتماعية، كما تجلت أهمية الاستثمارات الاقتصادية بالاعتماد على القوى العاملة المحلية كمبدأ أساسي للتنمية الجهوية. (33)

و هكذا، تجسدت السياسة التنموية في توسيع البرامج الجهوية و أصبحت للمشاريع الصناعية، دلالة اقتصادية، و اجتماعية هامة في سياق تطوير الأرياف الجزائرية، عن طريق خلق مشاريع صناعية من أنماط مختلفة.
هذه العملية تعكسها سياسة التوازن الجهوي، المعتمدة أساسا على النشاطات التنموية التي تقوم بها كل من الولايات و البلديات باعتبارها القاعدة الأساسية في تسيير و تنمية هذه المناطق. (34)

و قد حظيت سياسة التصنيع الريفي، بأهمية معتبرة منذ تطبيق المخطط الرباعي الثاني " 1974 — 1977"، اذ تميزت هذه المرحلة بتوسيع المشاريع الهادفة الى ترقية و تطوير المناطق الريفية، و هذا تماشيا مع الاستراتيجية الجديدة، التي ترمي الى انشاء مناطق صناعية جهوية مختلفة تستجيب للضروريات الآتية و المتوسطة المدى للتنمية الشاملة، و في هذا الاطار تمثل كل من الصناعات الخفيفة، و المتوسطة نماذج هامة للتنمية الريفية.

هذه الصناعات شهدت توسعا ملحوظا في السنوات الأخيرة منذ اكتشاف آثارها الايجابية على المستوى الجهوي، و هذا منذ تطبيق البرامج الولائية، و تتلخص هذه الآثار فيما يلي :

(33) PROGET DE PROGRAMME DE TRIPOLI, "JUIN 1962" DOSSIER DOCUMENTAIRE N° 24, ALGER, ED: M.I.C, 1976, P: 42.

(34) M^ed HAMID TEMMAR, LA STRATEGIE DU DEVELOPPEMENT EN ALGERIE, ALGER, ED: O.P.U, 1983, P:25.

أولا :ـ المستوى الاقتصادي : تبين من المراحل التنموية السابقة،أن سياسة التصنيع الثقيل ، و كذلك سياسة الاصلاح الزراعي في الجزائر،لا تكتمل مهامها الا باتساع ديناميكية التصنيع الريفي ، و هكذا نرى أن الصناعات الريفية، بالاضافة الى ما توفره من نشاطات صناعية محلية تساهم في تدعيم الاقتصاد الوطني .

و الواقع، أن التجارب التي عرفتها الدول المتقدمة في هذا المجال أثبتت مدى فعالية هذه السياسة ـ التصنيع الريفي ـ اذ ساهمت مناطقها الريفية في تدعيم السوق، و تطوير الاقتصاد بصفة عامة، فالصين الشعبية على سبيل المثال، كانت مناطقها الريفية، قبل الثورة الشيوعية، تعاني من بطالة و سوء تشغيل كبيرين، و هذا نتيجة لافتقارها للمشاريع التنموية الريفية، خاصة الصناعية . الا أنه تبين بعد تطبيق سياسة تنموية ريفية، و انشاء صناعات مختلفة داخل التعاونيات الانتاجية، أن هذا البلد لا يعرف أزمة بطالة، بل ازدهرت مناطقه الريفية، كما ساهمت الصناعات فيه في توفير العملة الصعبة .(35)

يستنتج من هذا، أن عملية التصنيع في الأرياف تهدف الى خلق فرص للعمل، و ترقية المناطق بالاضافة الى كونها تساهم في توسيع السوق . و بالنسبة للجزائر، فان عملية التصنيع الريفي تجد صداها الايجابي في اطار التوازن الجهوي الذي يهدف الى توزيع الاستثمارات الصناعية عبر كافة المناطق الجهوية . كما تتجلى أهميتها أيضا في المساهمة في تخفيف الضغوط التي تمارسها المناطق الحضرية على الأرياف .

و من وجهة نظر اقتصادية اجتماعية ، يتضح أن سياسة التوطين الصناعي في الريف أقرتها الضروريات الاقتصادية و الاجتماعية التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

ـ1ـ أن الوتيرة السريعة، التي فرضت على التنمية الوطنية، تمثل سياسة اقتضتها ضرورة تدعيم المنشآت اللامركزية للدولة ، بحيث يمكن تزويدها بمشاريع صناعية ذات تقنيات بسيطة، و بمردودية آنية و مرتبطة بثروات محلية، توفر موارد مالية للولاية أو البلدية التي يستوجب عليها توسيع عملية التنمية دون اللجوء الى مجهودات الدولة .

(35) ALİ TEHAMI, LE PROGRAMME ALGERIEN DES INDUSTRIES LOCALES, ALGER, ED: S.N.E.D, 1979, P: 161.

-2- تمثل الصناعات الريفية (و خاصة الصناعات المتوسطة و الخفيفة) وسيلة هامة في استقرار السكان في المناطق الريفية و خاصة الجبلية، حيث تنعدم امكانية توطين المركبات الصناعية الكبيرة، و هذا بايجاد فرص للعمل بأقل استثمار ممكن، و بمراعاة المساحات الزراعية المحددة لتوزيعها في اطار التنمية الزراعية .

-3- أن احتياجات اندماج الصناعة بالزراعة اندماجا كليا يتم عن طريق التصنيع الريفي .(36)

ثانيا :- المستوى الاجتماعي :- يعتبر التصنيع الريفي عاملا من عوامل التغير الاجتماعي في الأرياف، و عليه فقد عنيت هذه الاستراتيجية بالحياة الاجتماعية الريفية و ترقيتها ، من حيث توفير فرص للعمل و القضاء على البطالة .

و لعل الميزة الاجتماعية التي تسعى الى تحقيقها هذه السياسة، هي الوصول بهذه المناطق الى مرحلة الاكتفاء الذاتي ، و ذلك عن طريق تنمية كافة القطاعات التي من شأنها ترقية الحياة الاجتماعية و يعود الدور الأساسي في تجسيد هذه الديناميكية الى القطاع الصناعي . (37)

و قد توسع نطاق هذه العملية بعد مراعاة النقائص التي عرفتها المناطق الريفية في مجالات عديدة، كما تبين أيضا أن ضآلة القوى العاملة المؤهلة فيها، كانت من معوقات انجاز المشاريع الصناعية، و على هذا فقد أقرت السياسة التنموية، أن يكون من الضروري انجاز التصنيع و التكوين في آن واحد ، اذ أن التكامل بين التصنيع و التكوين، له آثار اجتماعية هامة، تعود بالفائدة على الجوانب المهنية والاجتماعية للعامل الريفي ، و ذلك من حيث رفع مستوى مهارته و قدرته على مواكبة الطرق و التقنيات الصناعية الحديثة، كما تعود بالفائدة على الاقتصاد العام، من حيث كونها تقلل من النفقات .(38)

---

(36) I BID, P: 162 .

(37) REVUE MONDE EN DEVELOPPEMENT N° 29-30, PARIS, ED:I.S.M.E.A, 1980,P:28.

(38) REVUE FORMATION PROFESSIONNELLE N° 1, ALGER, ED: M.F.P.T, 1979, P: 13.

وأخيرا، فان المهام الاجتماعية، التي يهدف اليها التصنيع ضرورية، لتأمين الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأن الهدف الأساسي منه، هو الاعتناء بالانسان الريفي، وترقيته، لأن الانسان في آخر المطاف هو أداة التنمية ومحركها .

ب : - أهمية التصنيع الريفي في التهيئة المجالية :

تحتل التهيئة المجالية مكانا هاما في التنمية الوطنية، ويتمثل دورها الأساسي في الاسهام على تعمير المناطق الجهوية، تعميرا عقلانيا، كما تهدف الى اضفاء طابع التجانس والتوازن بين القطاعات الاقتصادية والمناطق الجهوية، وذلك في اطار تهيئة جهوية متوازنة .

لقد اعتمدت استراتيجية التصنيع على دينامكية الأقطاب الصناعية المختلفة الرامية الى خلق نشاطات صناعية عبر المجال الوطني وتنمية المناطق الصناعية فيه، وذلك بالاعتماد على مستويين يمثلان قاعدة الصناعة المصنعة .

1 - مستوى التركيز الأفقي : " INDUSTRIE EN AMONT " : أساسها الصناعات الهيكلية (القاعدية)، وظيفتها خلق صناعات أخرى تساهم في تدعيم القطاعات التنموية، هذا المستوى يقوم على صناعة المناجم، والحديد، والكيمياء ... الخ .

2 - مستوى التركيز الرأسي : " INDUSTRIE EN AVAL " أساسها الصناعات الوسيطة المعتمدة على صناعات الأجهزة والصناعات الاستهلاكية، والصناعات التحويلية، الهدف منها تنمية السوق الوطنية .(39)

ان النموذج المذكور أعلاه، يرتبط في الواقع بمفهوم التكامل الأفقي للصناعة والذي يمثل حسب الباحث(هشرمان - HISCHERMAN) الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية، اذ يقول في هذا الصدد :((ان التصنيع الشامل يقتصر على تدرج القطاعات الصناعية،التي تنطلق من الصناعات القاعدية وتنتهي بالصناعات الاستهلاكية عن طريق الصناعات الوسيطة .)) (40)

---

(39) GERARD DESTANNE DE BERNIS, INDUSTRIE INDUSTRIALISANTE ET OPTIONS ALGERIENNES, IN REVUE TIERS MONDE N° 47, PARIS, P.U.F, 1971, P: 546 .

(40) Med HAMID TEMAR, STRUCTURE ET MODELE DE DEVELOPPEMENT DE L'ALGERIE, ALGER, ED: S.N.E.D, 1974, P; 120 .

وهكذا، ينتج عن المخطط العام للتنظيم المجالي علاقات جهوية جديدة أساسها تعديل البنية المجالية السالفة (الموروثة عن العهد الاستعماري.) هذه العلاقات تتجسد في هدفين أساسيين أيضا هما :

الهدف الأول: يتمثل في خلق علاقات (شمال - جنوب)، وهذا بتوطين المشاريع الصناعية التي تقوم بتحويل المنتوجات الصناعية القاعدية الآتية من الأقطاب الصناعية الجهوية .

الهدف الثاني : يتمثل في توسيع الوحدات الانتاجية الوسيطة (صناعات خفيفة ومتوسطة) عبر مناطق صناعية جهوية بهدف بلورة علاقات (شرق - غرب) .

من هنا، تتضح المسألة المجالية في النموذج التنموي الوطني بأنها أداة تساهم في توزيع الاستثمارات وتعديل المجال وتوازنه ، وقد تجلت أهميتها كمحور أساسي من محاور التنمية ، خاصة بعد مراعاة المشاكل والآثار السلبية التي نجمت عن التنمية السريعة، وفقدان النظرة العقلانية لتوطين المشاريع بالاضافة الى غياب التخطيطات والتحاليل الدقيقة للتنمية الجهوية .
فترتب عن هذه الوضعية ، تركز مفرط للمشاريع الاقتصادية في المدن الكبيرة (التي عرفت في السابق نشاطات صناعية وتجارية هامة) عن باقي المناطق الأخرى، وهكذا، تجددت أهميتها من حيث الاستثمارات الصناعية التي نالتها، اذ يستحوذ القطاع الصناعي العام (65 %) من مجموع مناصب العمل على المستوى الوطني .. وهذا، ما ساهم في وجود تنمية عمرانية فوضوية، تجسدت بانعدام التحكم في التنظيم المجالي، واتساع الهجرة الريفية . (41)

هذه الآثار تعود كما هو معلوم لغياب سياسة تهيئة مجالية في المخططين الأولين "1967 - 1969" و "1970 - 1973"، اذ تميزت هذه المرحلة بضعف القاعدة المادية والبشرية للتهيئة المجالية وغياب الوسائل الكفيلة لتحقيقها (42)

---

(41) MARC COTE: L'ESPACE ALGERIEN, LES PREMICES D'UN AMENAGEMENT, ALGER, ED: O.P.U, 1983, P:131 .

(42) SYNTHESE DU BILAN ECONOMIQUE ET SOCIAL DE LA DECENIE (1967-1978), ALGER, ED: M.P.A.T, 1980, P: 364.

و قد تطورت سياسة التهيئة المجالية، بعد مرحلة تطبيق المخطط الرباعي الثاني " 1974 ــ 1977" حيث تم تشكيل (لأول مرة) اللجنة الوزارية للتهيئة العمرانية، مهامها تحديد و ضبط القرارات المتعلقة بعملية توطين المشاريع الاقتصادية . و الاجتماعية، كما تقوم على ايجاد التكامل و التنسيق الفعال بين القطاعات التنموية على المستويين التخطيطي و الانجازي . كما توسعت وظائفها بعد تأسيس مديريات التخطيط و التهيئة العمرانية لكل ولاية يتم بمقتضاها تحديد برامج تنموية للولايات التي تعاني من نقص البنيات القاعدية : كما امتدت آثارها الى الدوائر و البلديات الريفية (43)

و في هذا السياق، كرست مجهودات معتبرة في ميدان التصنيع الريفي ، اذ أقر المخطط الرباعي الثاني على تحديد المشاريع الرامية الى انجاز خمسمائة (500) وحدة صناعية جهوية و ذلك بالاعتماد على المجهودات ، التي تبذلها المجموعات المحلية في اطار اللامركزية .(44)

كما أقر المخطط الخماسي الاول ("1980 ــ 1984") من جهة أخرى على ضرورة تكثيف شبكات المناطق الصناعية الجهوية خاصة في منطقة الهضاب العليا التي شرع فيها المخطط السابق .(45)

و هكذا، فان التهيئة تسعى الى اقامة هياكل صناعية و عمرانية منسقة، هدفها تكافؤ الاستثمارات و توفير ظروف الاندماج في الحياة الحضرية و الريفية معا .

هذا، و ان كانت معايير اختيار التوطين الصناعي ، تختلف من منطقة الى أخرى، و من قطاع الى آخر، نرى أن جلها تهدف الى توفير الشغل و ترقية الحياة فيها . فمركب " النسيج " المقام بالمنطقة الريفية (أذراع بن خدة) التابعة لولاية (تيزى وزو) كان، الغرض من توطينه ، هو توفير خمسة آلاف (5000) منصب عمل للمنطقة المعروفة بسوء التشغيل ، كما أن مركب "الحديد الخام"، المقام بولاية (جيجل) كان الغرض منه ، ترقية منطقة القبائل الصغرى الريفية التي عانت من نقص المشاريع الصناعية .(46)

---

(43) MARC . COTE, OP. CIT, P: 141 .

(44) المخطط الرباعي الثاني (1974ــ 1977) ،التقرير العام ،الجزائر، ش.و.ج ، 1974 ص: 79.

(45) المخطط الخماسي الأول (1980ــ 1984) ،التقرير العام ،الجزائر، ش.و.ج ،بدون تاريخ ، ص: 218 .

(46) MARC . COTE, OP. CIT, P: 142 .

وهكذا، وانطلاقا من هذه الابعاد، نرى أن عملية التوطين الصناعي في الأرياف، اقتضتها الضروريات الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فان التهيئة المجالية " AMENAGEMENT SPATIAL " تمثل عاملا حاسما في تهيئتها وخلق الانسجام والتكامل بين القطاعات الموطنة، وبعبارة أدق، فان التهيئة المجالية تعمل على تجسيد المفهوم التكاملي (قطاع - مجال)، أين يحتل التصنيع الريفي مكانة هامة . (47)



(47) أنظر، موضوع التهيئة العمرانية في صحيفة المجاهد اليومية، العددين المؤرخين في 27و 28 جوان 1980 .

الفصل الثاني : مدخل تاريخي عن وضعية اليد العاملة الريفية قبل سنة 1962

المبحث الأول : وضعية اليد العاملة الريفية أثناء الحكم التركي (1515 – 1830)

المبحث الثاني : الاستيطان الفرنسي وتحدي الريف الجزائري

المبحث الأول :- وضعية اليد العاملة الريفية أثناء الحكم التركي (1515- 1830)

بعد استتباب الحكم العثماني في الجزائر نهائيا منذ (1515م)، تميزت الحياة الاقتصادية، بسيطرة الطبقة العثمانية الحاكمة على التجارة، و الصناعة، و فرض الضريبة على الأنظمة العقارية السائدة .

أما الحياة الاجتماعية فتميزت ببساطة البناء الاجتماعي و الثقافي حيث لم يكن هناك فرق جوهرى بين الحياة الريفية و الحياة البدوية، باعتبار أن الأولى تقوم على الاستقرار و الارتباط بالأرض عن طريق الزراعة و الرعي، و الثانية تقوم على التنقل الدائم للانسان، بحثا عن الرزق و الكلأ ... الخ .

و اذا كانت الماشية تمثل موردا اقتصاديا في المجتمع الريفي، فان الأرض كانت تمثل قيمة اقتصادية، بالرغم من تخلف طرق الانتاج الزراعية و وسائلها .

و قد تميز النظام العقارى خلال الحكم العثماني بوجود أنماط عقارية متعددة، و لكل فئة اجتماعية داخل التشكيلة الاجتماعية السائدة آنذاك، نمط معين، و فيما يلي تحديد لذلك :

أراضي البايلك : و تمثل عادة أراضي حكومية خصبة، أغلبها يحيط بالمدن الكبرى و هي أراضي خاصة للباي، و توكل زراعتها لحاميات الجند، أو فئة الخماسين (لصالح الباي) مقابل (1,5) من الانتاج . (1)

أراضي العزل: أراضي يشتريها أو يصادرها الباي من القبائل كما يتنازل عنها لصالح كبار الموظفين الذين يوكلون أمرها الى الفلاحين، أو الى "قبائل عزل" التي ترضى بتقديم الجنود و الولاء للباى . (2)

أراضي القبيلة: و هي أملاك جماعية، تتميز بالعمل الجماعي و يسرى مع هذه الملكية الجماعية قانون الشيوع، اذ تمثل قاعدة ميراثية في القانون الاسلامي المانع لتقسيم الأملاك في حالة وفاة القائم على الملكية . (3)

---

(1) ABDURAHMAN. HERSI,"LES MUTATIONS DES STRUCTURES AGRAIRES EN ALGERIE DEPUIS 1962"ALGER, ED: O.P.U., 2 em EDITION, 1981, P:32.

(2) IBID , P: 33 .

(3) عبد اللطيف ابن أشنهو، " تكوين التخلف في الجزائر"الجزائر، ش، و ن ت، 1978، ص: 28.

أراضي العرش: و هي ملكية قبلية أيضا، تنقسم الى أراضي زراعية و أخرى للرعي، يملكها غالبا البدو و الرحل و تتحول بمرور الزمن الى ملكيات عائلية. (4)

أراضي الحبوس: تديرها و تملكها مؤسسات اجتماعية و دينية (مدارس قرآنية، مساجد ... الخ)، حيث تمثل حق الانتفاع الاجتماعي لكافة الفئات الاجتماعية الفقيرة. (5)

هذا، و بالرغم من تعدد الملكيات العقارية، فان أغلب الفئات الاجتماعية (القبيلة العائلة، ... الخ) كانت تنتج لسد حاجاتها، لأن التبادلات الانتاجية في أغلبها هامشية، اذ يقول في هذا الصدد الباحث (سمير أمين) ((أن الوحدة الانتاجية الأولية في البنية الريفية التقليدية، لهذه المرحلة تمثل وحدة انتاج و استهلاك، أي قصد الاشباع، و التبادلات الانتاجية هامشية في أغلبها.)) (6)

هذا النمط من الحياة الاقتصادية، كان سائدا لدى الفئات الاجتماعية البسيطة، و لهذا و في مقابل هذا الوضع البسيط، كانت هناك فئات اجتماعية أخرى تعيش نمطا آخرا من الحياة، و تحتل الفئات الحاكمة مكانة اجتماعية هامة، تمارس من خلالها نفوذا واسعا في استغلال الملكيات العقارية الخصبة، التي غالبا ما يكون انتاجها موجها للسوق و التبادلات التجارية الدولية.

كما تميزت الوضعية أثناء هذا الحكم، بسيطرة نظام الضرائب و نظم الاقطاعات على النظام الفلاحي الجزائري، هذه الأوضاع سمحت بوجود تناقضات و اضطرابات بنيوية في التشكيلة الاجتماعية، و هذا على عدة مستويات:

- فعلى المستوى الاقتصادي، تميزت الوضعية بضعف القاعدة الاقتصادية للقبائل، حيث يذكر المؤرخون، أن العديد من القبائل تركت الزراعة و تحولت الى تربية الماشية هربا من الضرائب. (7)

أما على المستوى السياسي، فتميز الوضع بوجود عملية التمايز الاجتماعي "STRATIFICATION SOCIALE" داخل القبائل نفسها من جهة، و بسيطرة الطبقة

---

(4) A. HERSI, OP. CIT, P: 33.

(5) I BID, P: 33.

(6) MOHAMED MANESRI, LES VALEURS CULTURELLES COMME OBSTACTCLE A LA REVOLUTION AGRAIRE, EN ALGERIE, THESE 3 CYCLE UNIVERSITE PARIS V, 1979, P: 42.

(7) عبد اللطيف ابن أشنهو، المرجع السابق، ص 34.

الحاكمة على الأوضاع العامة من جهة أخرى. (8)

كما استعمل الواجب الديني كقاعدة ايديولوجية لربط السكان و منح الامتيازات الاقتصادية و الأدوار السياسية للفئات المسيطرة. و قد أدى هذا الى فصل ذوى النفوذ و الجاه عن بقية السكان، و ارتبط مفهوم الوظيفة السياسية، بالألقاب الاقطاعية، حيث أصبح منطق التقسيم الادارى مرتبطا بالتقسيم الطبقي. (9)

أما على المستوى الاجتماعي، فقد تميزت الوضعية، بسيطرة البرجوازية في المدن، و الهضاب و السواحل القريبة منها، أما في وسط البلاد فان نظام أراضي الملك كان هو السائد. (10)

و هكذا، و من خلال الأنظمة التي أوجدها الحكم التركي أصبحت الأراضي الجزائرية بعيدة عن الفلاحين، و ان كانت في حوزتهم في بعض الحالات فان الجبايات و الضرائب جعلتهم يبيعون قوة عملهم، بالاضافة الى هذا، فان الأحوال الزراعية مالت الى التدهور و عدم قيام الحكومة بأى اصلاح لتنمية الريف بصفة عامة.

المبحث الثاني: الاستيطان الفرنسي و تحدي الريف الجزائري.

أولا: المضاربة العقارية و سن التشريعات:

ان تحليل وضعية اليد العاملة الريفية، أثناء الحكم الفرنسي، يقتضي بالضرورة التعرف على البنيات الزراعية السائدة، و هذا من خلال تحليل شامل للصيرورة التاريخية للاقتصاد الزراعي.

لقد كان المجتمع الريفي الجزائرى، قائما على مستويات اجتماعية متداخلة، تقوم في معظمها على نظام القرابة، و التعاون الاجتماعي، و تنعكس وحدته من خلال النمط الجماعي للملكية العائلية و القبلية، و من ثمة فان مفاهيم القبيلة أو العرش كانت تتضمن أبعادا اجتماعية و ثقافية أصيلة، ساهمت في

---

(8) نفس المرجع، ص: 53.

(9) MOULOUD GAID: ALGERIE SOUS LES TURCS, TUNIS, EDITION : MAISONS d EDITION TUNISIENNE, 1974, P: 94.

(10) حمدان خوجة، المرآة، (ترجمة محمد العربي الزبيرى) الجزائر، ش.و.ن.ت. 1975، ص: 85.

تماسك أفرادها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

وهكذا ، فان حاجة الاستعمار الى الأرض اصطدمت منذ الوهلة الأولى بواقع العائلة الريفية المتماسكة ، اذ كانت هذه (الأرض) تمثل لدى الريفيين العامل الحاسم في تنظيم واستقرار الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، حيث كانت تستغل بصفة جماعية ، وعليه فان انتماء السكان الى وحدات اجتماعية ، واقتصادية كان يقوم ليس فقط على ضرورة التعاون ، بل على قيم أخلاقية ودينية أيضا .

وقد عرف الاستعمار الفرنسي من جهة أخرى ، مواجهة ومقاومة الفلاحين وثوراتهم العديدة ، مما جعل الادارة الاستعمارية ، تقوم بتكثيف حملات القمع والقتل الى جانب افساد واحراق الأشجار المثمرة ، واهلاك الماشية عن طريق الغزوات " LES RAZZIAS " (11)

وهكذا ، كانت الأرض الجزائرية ، الهدف الأصلي للاستعمار نظرا لجودتها ولشهرتها الزراعية ، وبذلك تحددت السياسة التي تحكم الاقتصاد الزراعي في ظل هذا الاحتلال . وهي تدعيم الاستيطان الأوروبي ، وتثبيت وضعيته الاقتصادية ، وهذا بالرغم من أن قائد الحملة الفرنسية غداة الاحتلال ، قد تعهد للداى رسميا : ((بأن حرية السكان بمختلف طبقاتهم وملكياتهم ودينهم وتجارتهم ... لن يلحقها أي ضرر .)) (12)

بيد أن السياسة الفرنسية ، قامت عكس ذلك ، اذ اتجهت منذ بداية الاستيطان الى عملية مصادرة وحجز الأراضي ، وتوزيعها على المعمرين الذين أتوا من أوروبا .

وقد كانت سيطرة النظام الاستعماري على البنيات الزراعية ، تمثل استجابة منطقية لمقتضيات السوق العالمية الرأسمالية ، اذ تم التركيز على الزراعات ذات الشهرة التجارية ، كما هو الحال في جميع المستعمرات العالمية**.

---

(11) Ageron Ch Robert : Histoire de l'Algerie contemporaine, Paris, E : que sais je? 1964, P : 18.

** التركيز على زراعة الكروم ، والحبوب في الجزائر ، والبن في البرازيل ، والقطن في مصر ... الخ .

فزراعة الكروم على سبيل المثال، كانت تمثل رصيدا جل قدره (50٪) من الدخل الوطني، عن طريق التجارة الخارجية، مما جعل الملاك الفرنسيين يركزون على هذا الانتاج، وأدى بالتالي الى القضاء على مساحات شاسعة من الغابات والأراضي الصالحة لزراعة القمح، وطرد الماشية من المراعي المخصصة لها .(13)

وقد لعبت سياسة المضاربة العقارية، دورا كبيرا في استحواذ واستغلال الأراضي الخصبة، هذه السياسة لقيت دعما كبيرا من طرف البرجوازية الأوروبية، والبنوك الرأسمالية، وهذا بهدف استثمار رؤوس أموالها، وتركيز نفوذها التجارى على الموارد الأولية، القائم على توسيع نمط الانتاج الرأسمالي .

ومن أهم ما يميز التغير في البنيات العقارية الجزائرية، اعتماد الادارة الاستعمارية على عمليات مخططة وهي :

1) القمع والإرهاب العسكرى في الأوساط الريفية، مما جعل سياسة حجز ومصادرة الأراضي أمر منطقي لهذه العملية .

2) تغيير النظم التشريعية للملكية العقارية التي استفادت منها البورجوازية الأوروبية، حيث قامت باستعمال أوسع للمكننة الزراعية لتدعيم قاعدتها الاقتصادية .

3) المضاربة العقارية، وتتجلى خاصة في اقرار الادارة على انشاء وإبتداع شهادات وعقود عقارية عن طريق مرسوم " 1846". (14)

وهكذا، ومن أجل السيطرة على الأراضي الخصبة، والانتفاع بها لجأت هذه السياسة الى اقامة أسس تشويعية مرحلية من أجل تغيير شامل يمس الأراضي بالدرجة الأولى، وعن طريق تحويلها من ملكيات جماعية، الى ملكيات فردية، يتم في نفس الوقت التفتيت التدريجي لسلطة القبيلة، والعائلة، وبهذا يصبح المجتمع الريفي تحت الادارة المباشرة للحكم الفرنسي .

وقد تمت الاشارة في بداية هذا الموضوع، الى أن الادارة (الاستعمارية) قصد

---

(13) MICHEL LAUNAY:"PAYSANS ALGERIENS, LA TERRE, LA VIGNE ET LES HOMMES," PARIS, ED: SEUIL, 1963, P: 14 .

(14) DJILALI SARRI:"LA DEPOSSESSION DES FELLAHS" ALGER, ED:S.N.E.D . 1970, P:17.

اعتمدت على أسلوبين بارزين - في السيطرة على الملكية العقارية خاصة، والمجتمع الريفي عامة - يتمثلان في طريقتي القمع والارهاب، وفي التشريع والتقنين، وكلتا الطريقتين مكملتين لبعضهما البعض، حيث الهدف منهما هو مصادرة الأراضي وتفقير أهاليها .

هذا، ويرجع أمر فسخ الملكية العقارية في الريف الجزائري أساسا الى قانوني (1863 و 1873)، اللذان يمثلان استراتيجية هامة، هدفها تصفية أملاك الفئات الاجتماعية، واضعاف مركزها الاجتماعي والاقتصادي ويتضح هذا العامل، من خلال الأشكال المختلفة للمصادرة المقنعة، التي تمت تحت ستار " التحقق من الملكية" أو " التجميع " أو " تأسيس الملكية الخاصة " ومن ثم فان مشروع (1863)، الذي أطلق عليه اسم " مرسوم الأعيان " اعتمد أساسا على خطة استحداث علاقة جديدة بين الانسان والأرض، في اطار الملكية العقارية، حيث تسهل عليه انتقال الملكية العقارية، من يد الأهالي الى المعمرين الأوروبيين، عن طريق البيع والشراء .(15)

وقد كان لهذا المرسوم غرضين أساسيين، يتمثل الأول في فهم الملكية العقارية في الأرياف، والقضاء عليها بواسطة القوانين الادارية الجديدة .

أما الثاني فيتمثل في فهم وضعية العائلة والقبيلة عن طريق الاستقصاءات الاجتماعية والتي أبرزت مدى تلاحم الوحدات الاجتماعية، حيث بقيت العائلة موحدة ومستقرة، يمارس الأب فيها سلطته .

أما القبيلة فتشكل اطارا منسجما يقاوم كل تغيير وتبني السلطة فيها على قيم دينية وأخلاقية، من هنا كانت مسألة الإعتراف بالملكية التي أقرها هذا المرسوم، ومحاولة تقسيمها الى ملكيات فردية تقتضي تجنب الاصطدام، بهذا الواقع الاقتصادي والاجتماعي، ليسهل احتواؤه اداريا وسياسيا بطريقة تدريجية مرنة .

---

(15) Y: LACOST, A . NOUCHI, A. PRENANT, LALGERIE PASSE ET PRESENT, PARIS, ED: EDITIONS SOCIALES, 1960, P: 67.

وهكذا ،تم ادماج قسم كبير من أراضي العرش ضمن الأراضي الحكومية (TERRES DOMANIALES) ،في اطار رسمية الملكية القبلية وحدودها ،حيث بدأت الملكية الخاصة تظهر الى الوجود ،وازدادت معها عملية التفكك القبلي ٠ (16)

وقد ترتب عن هذا الوضع ،اضطراب البنية الفلاحية (القبلية) ،حيث قام عدد كبير من الفلاحين ببيع الأراضي الى المعمرين ،يضاف الى هذا فترة الجفاف التي عرفتها القبائل الريفية سنة (1868) مما أودى بحياة حوالي خمسمائة ألف (500٠000) مواطن ريفي ،أي ما يعادل خمس (1/5) الكثافة السكانية آنذاك ٠

هذا ،واذا كان تطبيق مرسوم (1863) ،يدخل ضمن سياسة التملك ،والقضاء على طابع الريف الجزائري بصفة عامة ،الا أن هناك جوانب هامة كانت تمثل عائقا ،وتحديا لديمومته واستقراره ،وترجع هذه الجوانب الى ما يلي :

أ - الجانب النفسي :

ان تأثير الادارة الفرنسية على السكان بقبول فكرة الملكية الخاصة ،وتقدير مزاياها الاقتصادية لم يكن لها صدا في الأوساط الريفية ،نظرا للطابع الغريب الذي تكتسيه هذه الملكية ،وما تتضمنه من اتجاه فردي ،يضاف الى هذا ، المكاتب العربية ،والتجمعات العسكرية المقامة لتعزيز وانعاش هذا المشروع ،لم تشجع السكان على اكتساب الثقة في نوايا الادارة الاستعمارية والتجاوب مع خططها ٠

ب - الجانب السياسي :

غالبا ما كانت المناطق الريفية ،تمثل جهات بعيدة ،عن المراكز الادارية والحضرية الفرنسية ،ولذلك بقيت تمارس مقاومة عنيفة لكل تغيير ،وتمتنع عن اقامة أي علاقة مصلحية ،وأخلاقية مع الأوروبيين ٠

---

(16) I BID, P: 68 .

ج - الجانب الاقتصادي :

كانت الملكية الجماعية تمثل القاعدة المادية التي ترتكز عليها القيم التعاونية الضرورية في الريف، ولهذا كانت القوى الفلاحية تقاوم بكل طاقتها بهدف استقرار هذه الملكية الجماعية . ( )

وقد لجأت الادارة الفرنسية بعد فشل مرسوم (1863)، الى تشريع آخر يتمثل في مرسوم (1873)، الذي يهدف الى القضاء على أراضي الملك، عن طريق تقسيم الملكيات العائلية والقبلية، كما دعم هذا الأخير بمرسوم (1/10/1884)، الذي قضى نهائيا على أراضي الحبوس. (17)

وهكذا، تجلت بداية التحول الريفي، خاصة بعد تفكيك القبيلة الى دواوير وأحياء، تبعها تفكك الأطر الاجتماعية القائمة على نظام الأراضي الزراعية، وبذلك تم اخراجها من الاطار التقليدي الى الاطار الليبرالي .
اضافة الى هذا، تم ادخال المكننة، والآلة الحديثة في الزراعة، والتي تسببت بدورها في ظاهرة العمل المأجور، كما أصبحت الأراضي الخصبة، تمثل حقل تجارب للزراعات والاستثمارات الاستعمارية، وبذلك تحولت المناطق الريفية الجزائرية الى مستودعات أوروبية للتسول الأوروبي . (18)

ثانيا : - الحرب التحريرية وسياسة المحتشدات :

واضح من أن مرحلة التشريع والمضاربة العقارية، كانت بمثابة اعداد وتهيئة ظروف مناسبة للاستغلال الكامل لليد العاملة الريفية، والتحكم في مصيرها، كما تبين أن هذه السياسة اتجهت نحو التركيز على الملكيات العقارية السائدة، واخضاعها للقوانين والتشريعات الوضعية التي تتماشى والأهداف الاستعمارية .

وهكذا، وبعد تحطيم البنيات الاقتصادية، تمكنت السلطة الاستعمارية من التحكم في زمام المجتمع، وهذا بعد الاستيلاء الكامل على أخصب الأراضي، وأصبح

(17) بليمان عبد القادر، أثر الادارة على العلاقة بين الانسان والأرض في الريف الجزائري "دبلوم دراسات معمقة" جامعة الجزائر، 1978 ص: 59 .

(18) BENACHENHOU, REGIMES DES TERRES ET STRUCTURES AGRAIRES AU MAGHREB, ALGER, ED: EDITION POPULAIRE DE L'ARMEE, 1970, P: 91 .

الانسان الريفي يفقد كل قدرته على تحسين أوضاعه، بل يتحرك ضمن آليات رسمتها السياسة الاستعمارية، حيث أخضعته للفقر والتشريد والضرائب ... الخ، هذه الوضعية عانى مرارتها خلال فترة الاحتلال، كما عانى منها قبل ذلك في العهد التركي .

وقد ازداد تدهور البنية الفلاحية، خاصة بعد اندلاع الثورة التحريرية، التي عرفت منعطفا تاريخيا حاسما، شعاره: " مناهضة التغلغل الاستعماري ونفوذه" وقد ازداد هذا الكفاح حدّة وضراوة عندما وجد الشعب الجزائري نفسه أمام تحديات تستهدف الاستئثار الشامل عن طريق مختلف الوسائل والأهداف.

وتحولت بذلك، اتجاهات الادارة الاستعمارية، نحو ايجاد طرق قمعية تهدف من ورائها سحق المقاومة الشعبية، واتجهت الى انشاء ما يسمى (بالمناطق المحرمة POLITIQUE DE ZONES INTERDITES) ، التي امتدت آفاقها من سنة (1954) الى سنة (1957) ، وقد كان هدف الخطة هذه، السيطرة على الأوضاع، ورقابة اليد العاملة الريفية، خاصة اذا علمنا أن منطلق الحرب التحريرية ظهر في الأرياف الجزائرية، وتوسع الى المناطق الاخرى، وعلى هذا كانت سياسة المناطق المحرمة تستهدف في الأساس اخماد الثورة في الأرياف وايقاف انتشارها . (19)

بيد أن هذا، لم يمنع اليد العاملة الريفية من تحركها، اذ كان الفلاحون يقطعون مسافات كبيرة من أجل العمل في الأراضي وفلاحتها، هذه الظاهرة تبرز بدون شك، مدى الارتباط بالأرض والاعتزاز بها .

هذه الخاصية نابعة في الواقع من الثقافة الريفية السائدة، التي تجعل من العمل الزراعي رمز العظمة والتقدير في الريف الجزائري .

وحول هذه الظاهرة يقول المؤرخ الفرنسي (ا . كافنياك E.DE CAVAIGNAC) ((ان العربي مرتبط بأرضه أكثر مما كنا نتوقعه ... وبالرغم من سياسة الاغتصاب، والمضاربة العقارية، فان العرب يبحثون دائما عن امتلاك أراضي حتى ولو اقتضى الأمر

---

(19) عبد اللطيف ابن أشنهو، تكوين التخلف في الجزائر، مرجع سابق ص: 449 .

دفع ضرائب تعويضية .)) (20)

كما دعمت هذه الخطة الاستعمارية بعملية أخرى ،تمثلت في ايجاد سياسة المحتشدات حيث مست ما يقرب عن (2.157.000) مواطن ريفي أى ما يعادل ربع (1/4) الكثافة السكانية في سنة (1960) .

هذه العملية ساهمت بشكل كبير في تفاقم الأوضاع الاقتصادية ،والاجتماعية ، حيث توسعت ظاهرة العمل المأجور ،وحسب ما تبينه احصائيات (1960) وجود نسبة (570.000) فلاح بدون أرض ،أي (150.000) يمثلون عمال دائمين ،و (420.000) يمثلون عمال موسميين ونتج عن هذا اتساع ظاهرة البطالة بأنواعها المختلفة (السافرة المقنعة ،الموسمية) ،حيث مست عن ما يقرب (1,5) مليون مواطن .

ولمواجهة هذه الوضعية لجأت الادارة الاستعمارية ،الى سياسة الاعانات العائلية " AIDES FAMILIAUX " (21) .

وهكذا ،يتضح أن البطالة . كانت منتشرة حتى في المدن التي لجأ اليها الريفيون ،هذه البطالة المرة المسجلة على مستوى الريف والحضر على حد السواء ،دفعت الى الهجرة الى ما وراء البحر ،هذه الأخيرة (الهجرة) تستجيب أيضا لأغراض السياسة الاستعمارية المتمثلة في استغلال اليد العاملة في بناء اقتصادها .

هذا واذا كانت الهجرة الخارجية ،توفر العمل للشغيلة الريفية نرى أن هذه الأخيرة، تعاني من تمييز مبني على أسس عرقية في تقاضي الأجور وفي الأشغال المخصصة لها ،هذه العملية كانت تهدف أيضا استكمال تحطيم الفرد نفسيا بعد ما حطم اقتصاديا واجتماعيا .

ومجمل القول ،لقد تسبب الاستعمار الفرنسي في عدد من المظاهر والآثار ما زال البعض منها يمثل عائقا للتنمية الوطنية ،ومن بين هذه الآثار ما يلي :

---

(20) MUSTAPHA LACHRAF; ALGERIE "NATION ET SOCIETE." PARIS, ED: MASPERO, 1976, P: 77.

(21) J MOHAMED MANSERI, LES VALEURS CULTURELLES COMME OBSTACLE A LA REVOLUTION AGRAIRE EN ALGERIE, OP. CIT., P: 53.

- تشريد الفلاحين ونزع أراضيهم لصالح المعمرين، وتميزت هذه العملية بالقضاء على الملكية الجماعية والعائلية وعلى أراضي الحبوس.

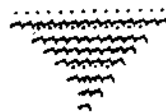
- دخول رأسمالية النظام الفلاحي، واستعمال نظام التداول النقدي والمكننة في الزراعة، وهذه بدورها ساهمت في تفتيت العلاقات الاجتماعية وتشجيع الفردية.

- احداث بطالة فادحة، وتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مما ساهم في الهجرة الريفية، خاصة فئات العمال الموسميين والخماسين نحو الخارج بشكل خاص.

هكذا، كان هدف الاستعمار هو القضاء على المجتمع الجزائري وتشويه اقتصاده، وثقافته، وأصبح الفلاح الجزائري يعيش حياة مضطربة، وعالمين متناقضين، عالم متقدم بعيدا كل البعد عنه أي لا يستطيع الاندماج فيه، وهذا لعدم السماح له بذلك، نتيجة لحرمانه من الامكانيات المادية والاقتصادية، وعالم يشده لماضيه العريق يتمثل في وضعيته الاجتماعية ومحيطه الثقافي، كما ظهر لديه مفهوما جديدا للعمل كوسيلة للعيش فقط، بدرجة فرض عليه انتاج من نمط معين، واستهلاك أيضا فهو مندمج في منظومة رأسمالية شكلا بدون مضمون.

وما يمكن استنتاجه في هذا العدد، هو أن التحولات التي طرأت على المجتمع الريفي، والظروف الاجتماعية التاريخية، التي مر بها أثناء فترة الاستعمار، تركت رواسب نفسية واجتماعية هامة كان لا بد من معالجتها.

وانطلاقا من هذا الغمبه التاريخي، انتهجت الجزائر استراتيجية للتنمية هدفها مواجهة المشاكل والاختلالات التي عرفها الاقتصاد في الميادين المختلفة، والنهوض بسياسة تنموية شاملة، يقوم على انقاضها مبدأ تكافؤ الفرص، وتحقيق العدالة الاجتماعية، هذا ما سيتم معالجته في الفصل الثالث.



الفصل الثالث :- استراتيجية التنمية وآفاق التصنيع في الجزائر .

المبحث الاول : أسس النظرية التنموية

المبحث الثاني : مخططات التنمية وأهمية التصنيع

المبحث الثالث: القطاع الزراعي والتنمية الوطنية

" دوره - مشاكله "

المبحث الأول : - أسس النظرية التنموية :

لقد تبين في الفصل السابق ،أن الوضعية التي تميزت بها الجزائر بعد الاستقلال ،اتسمت باضطراب البنيات الاقتصادية و الاجتماعية و بسيطرة الطابع الليبيرالي على كافة النشاطات الاقتصادية •

- فمن باب أولى ،تتجلى ظاهرة الثنائية خاصة في القطاع الزراعي الذى نتج عنه قطاع عصرى يمتاز بأراضي خصبة واسعة ،يستعمل وسائل انتاج عصرية ،و هو بأيدى الاقلية الأوروبية ،انتاجه موجه في الغالب للسوق العالمية ،متجاهلا بذلك حاجيات الاستهلاك المحلية •

و من جهة أخرى ،قطاع تقليدى يحتوى على مساحات صغيرة مجزأة ،يستعمل وسائل انتاج تقليدية ،انتاجه موجه لسد الحاجيات العائلية وغالبا ما تضطر اليد العاملة فيه الى البحث عن العمل المأجور •

- تباين اقليمي واضح ،بين الأرياف و المدن ،نتج عنه ظهور مناطق ذات مستوى معيشة منخفض ،توجد بها أغلبية المواطنين الجزائريين ،و مناطق ذات مستوى معيشة مرتفع توجد بها الاقلية الأوروبية •

- كذلك تمركز المراكز التجارية ،و المصانع الهامة في مناطق معينة دون غيرها ،و ذلك حسب ما تمليه احتياجات المعمرين ،هذه المراكز موطنة في المدن الواقعة على الشريط الساحلي (سكيكدة ،وهران ،عنابة ،بجاية ،الجزائر ... الخ) •

أما القطاع الصناعي ،فتسيطر عليه أغلب الشركات الأجنبية ،مما جعل مساهمته في الاقتصاد الوطني ،تقتصر على الحصص الضئيلة التي كانت الجزائر تنالها في شكل عائدات و ضرائب خاصة في قطاع المحروقات •

و انطلاقا من هذه الأوضاع ،انتهجت الجزائر استراتيجية جديدة للتنمية معتمدة أساسا على نظرية التغير الهيكلي و الشامل ،و هذا من أجل بناء اقتصاد منسجم و متكامل منطلقة الأساسي التخطيط المتنوع و الشامل •

وقد اعتمدت هذه النظرية، على اعادة صياغة بنيات الاقتصاد الوطني، وأخذت من باب أولى تكافؤ الفرص لكافة المواطنين، وفتح المجال لترقيتهم .

ولانجاح هذه العملية اتخذت الجزائر اجراءات اقتصادية وسياسية هامة ترمي الى ضمان الاستقلال السياسي، والاقتصادى للبلاد، نورد منها ما يلي :

أولا : الاجراءات الاقتصادية السياسية الهامة :

أ- اجراء احصاء عام (1966) : تم فيه الاحصاء الوطني للسكان، ودراسة النمو الدمغرافي، وتوزيع السكان، للتمكن من وضع خطط وبرامج تنموية سليمة، تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المستقبلية للتنمية الوطنية .

ب- استرجاع الثروات الوطنية، ثم اجراء سلسلة من التأميمات ليتسنى لها السيطرة، والتحكم في الاقتصاد وتوجيهه حسب احتياجات التنمية .

وقد تم بذلك تأميم قطاع البنوك والمناجم، وتنظيم القاعدة الصناعية في سنة (1966)، ثم قطاع المحروقات سنة (1971)، مع جعل سياسة تحديد أسعار البترول والغاز من صلاحيات التنمية .

ج- وضع مخطط ثلاثي (1967 - 1969) كمحاولة تجريبية لارساء القواعد الأساسية، التي ترتكز عليها المخططات الانمائية الأخرى .

هذا، ويمثل عنصر التكامل والاندماج الاقتصادى عاملا حاسما في النظرية، التنموية، اذ أن مبدأ المفاضلة بين القطاعات أو الجهات الاقليمية مرفوض منذ البداية، حيث تؤكد مختلف المواثيق على ضرورة التوزيع العادل للاستثمارات بين القطاعات والمناطق، يتضح هذا المبدأ بوضوح في احدى خطب الرئيس الراحل (هوارى بومدين)، حيث جاء فيها بالخصوص : " ان السياسة التي لا تراعي كل اجزاء التراب الوطني، من المدن الى الأرياف ومن الشمال الى الجنوب، لا يمكن أن تطمح الى تحقيق تطور البلاد بكيفية شاملة ". (1)

---

(1) خطاب الرئيس هوارى بومدين. القاه بولاية باتنة . 24 فبراير 1968 .

هكذا ، وانطلاقا من الأبعاد التي حددت في النظرية التنموية، يتضح أن هذه الأخيرة اتسمت بطابع شمولي ، من حيث استثمار و تنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، و بطابع كيفي من حيث تحسين القدرات الانتاجية الوطنية، وجعلها تتماشى و السوق الوطنية .

هذا ، ولتدعيم الاختيارات و تجسيد التنمية في كافة المجالات، اعتمدت نظرية التنمية على أسلوب اللامركزية، و التوازن الجهوي، حيث يمثل كل منهما محورا أساسيا في استراتيجية التنمية .

ثانيا : اللامركزية : ـ تمثل اللاّمركزية أسلوبا ، يهدف الى اعطاء الصلاحيات الادارية، والاقتصادية لمختلف المؤسسات الوطنية، و المجموعات المحلية، حيث يتمتع كل منها باستقلال اداري و وظيفي ، باعتبارها خلايا قاعدية للتخطيط.(2)

وانطلاقا من هذه الأهداف، فان اللاّمركزية تمثل عنصرا هاما في استراتيجية التنمية، و بهذا خولت الصلاحيات للمجموعات المحلية، التي تضمن بدورها سير التنمية الجهوية .

ان اللاّمركزية، و بحكم مهامها الواسعة ، تساهم أكثر فأكثر في عملية التنسيق بين المستويات المركزية و الجهوية، على المستويين التخطيطي و التنفيذي .

كما تطورت مهامها مع توسع البرامج الجهوية الخاصة، و خاصة في مجال تسيير الشؤون الاقتصادية، و الاجتماعية المحلية .

ثالثا : التوازن الجهوي :ـ تمثل هذه السياسة احدى المحاور الهامة في النظرية التنموية أيضا ، و تتجلى أهدافها في تنظيم و تعمير المناطق الجهوية، تعميرا عقلانيا و منسقا ، بهدف القضاء على التفاوت الذى عرفته المناطق في مختلف المجالات .

---

(2) AHMED . MAHIOU , COURS D'INSTITUTIONS ADMINISTRATIVES, ALGER,O.P.U. 1981,P:71 .

وهكذا ،تتضح ديناميكية التنمية الجهوية ،كعامل رئيسي في برامج التنمية الاقتصادية ،كما تمثل استجابة منطقية لتدارك الاختلالات الاقتصادية ،اذ أصبح الشعار " النهوض بالمجتمعات الريفية في كافة الميادين ،والعمل على توفير فرص العمل فيها " ،خاصة اذا علمنا أن نسبة البطالة تتمركز في هذه المناطق . (3)

ونتيجة لهذه الوضعية أعطيت الأولوية لتنمية المناطق الجهوية ،وتكثيف النشاطات الاقتصادية فيها ،بالاضافة الى ترقية الصناعات الخفيفة والمتوسطة .

كما تجسدت ضرورة التوازن الجهوى ،في توسيع النشاطات التي ترمي الى تحقيق الانجازات الاجتماعية والثقافية بهدف ضمان نفس نوعية الحياة في الأرياف والمدن ،ويتم ذلك ،عن طريق انجاز المرافق الاجتماعية كبناء المستشفيات الصحية ،والمؤسسات التعليمية ،وتشييد القرى وتعميم الكهرباء ، في اطار تهيئة عمرانية **محكمة** . (4)

المبحث الثاني : مخططات التنمية وأهمية التصنيع.

انطلقت سياسة التصنيع في ظروف اقتصادية وتقنية جد صعبة ،حيث تميزت الوضعية بقلة الاطارات والتقنيين الجزائريين ،اذ لم تبذل الادارة الاستعمارية أى مجهود في ميدان التكوين المهني .

ولهذا ،كانت أغلب القطاعات الاقتصادية ،خاصة قطاع الصناعة تشكو من قلة الفنيين ،والمتخصصين ،في ادارتها وتسييرها ،مما دفع الى القيام بالتعاقد مع الشركات والمؤسسات الأجنبية ،لتكوين اليد العاملة وذلك لضمان سير الانتاج . (5)

هذا ،وتمثل عملية اعادة بناء وتنظيم القطاعات الصناعية ،من الأهداف الأولى التي ركزت عليها الاستراتيجية التنموية ،حيث تم التأكيد

---

(3) REVUE STATISTIQUE, ALGER, ED: C.N.S, 1977, P: 83.

(4) الميثاق الوطني : الجزائر ،مصلحة الطباعة للمعهد التربوى ، 1976 ،ص: 82.

على توسيع القطاع الصناعي ، و تكثيف استثماراته ،و تمثل الصناعات القاعدية أساس التنمية الصناعية ،و قد صممت الجزائر الاعتماد على هذه الصناعات بصفة أساسية وذلك لعدة اعتبارات نذكر منها ما يلي :

1- ان الصناعة الثقيلة قادرة على تدارك التخلف الاقتصادي ،كما تعمل على اعطاء الصناعة الجزائرية تقنية متطورة ،و تساهم في ايجاد أنشطة صناعية في جميع مناطق البلاد •

2- انها صناعة محركة للصناعات الأخرى في مختلف القطاعات ،كما أنها تنتج وسائل انتاج محلية تؤمن استقلال الصناعة الوطنية •

3 - تساعد على تطوير الزراعة وذلك بمدها بمكائن وآلات للزراعة و الحصاد و أنانبيب للري بالاضافة الى الأسمدة الكيمياوية ••• الخ •

4- تطوير التكامل و الانسجام بين القطاعات الاقتصادية ،و العمل على تحقيق النمو السريع و تدعيم الدخل القومي •

5- تخلق آثارا اقتصادية و اجتماعية تتعدى العالم الحضري ،بل و تشمل العالم الريفي • (6)

وهكذا ،و بناءا على هذه الاستراتيجية ،فان الجزائر شرعت في ارساء قواعد الصناعة الثقيلة كبناء المركبات الحديدية و البتروكيماوية ••• الخ ،هذه الاستراتيجية كما تبدو من نشآتها و مركباتها تهدف الوصول الى الاكتفاء الذاتي •

هذا ،و ان كان تمويل هذه الصناعات لا يطرح أي مشكل ،الا أن المشكل الأساسي يكمن في اقامة هذه الصناعات ،خصوصا فيما يتعلق باليد العاملة المؤهلة و المتخصصة لادارتها ، و هكذا اتخذت الجزائر من أجل ذلك أسلوبا لتغطية هذا النقص يتمثل في (الانتاج في اليد) و أسلوب (المفتاح في اليد) ،و هو في الحقيقة أسلوبا مؤقتا ،اذ من أجل حل هذا المشكل بصفة نهائية

---

(6) Gerard Destanne de Bernis, OP.cit, P:547.

أقيمت المراكز المهنية ، والجامعات والمعاهد ... الخ، لامداد هذه المراكز بيد عاملة فنية ومؤهلة ، بالاضافة الى ارسال اليد العاملة للتكوين في الخارج .

هذا، ولتحديد المكانة التي حضي بها قطاع التصنيع في التنمية الوطنية، سيعرض بصفة موجزة الى كيفيات توزيع الاستثمارات عبر المخططات التنموية .

أولا : _ المخطط الثلاثي (1967 _ 1969) :

انطلقت سياسة التخطيط ابتداء من سنة (1967)، حيث تميزت هذه المرحلة بوضع مخطط ثلاثي (67 _ 69) كتجربة أولية، غايتها تحديد وضبط الاختيارات في ميدان الاستثمارات وذلك في اطار الأبعاد المستقبلية للتنمية ، كما تهدف أيضا الى تحضير المخطط الرباعي الأول .

وقد عرفت هذه المرحلة، انطلاق نسبة كبيرة من المشاريع الصناعية القاعدية، خاصة قطاع المحروقات والميكانيكا، والكمياء، حيث قدرت استثماراتها ب(45 ٪) من مجموع الاستثمارات الصناعية . (7)

والملاحظ ، أن سياسة التوازن والاندماج بين القطاعات الاقتصادية لم تحدد في هذا المخطط، حيث يؤكد في هذا الصدد (ج : دوباربيس "G.D. DEBERNIS") أن هذا البرنامج لم يأخذ بعين الاعتبار سياسة التوازن والاندماج القطاعي، بل اكتفى بالاستثمارات القطاعية المتجمعة ، "Investissement Sectoriel Juxtaposé" (8)

وقد نتج عن هذه العملية، استحواذ القطاعات ذات الأولوية مكانة هامة، وخاصة قطاع الصناعة التي تقدر نسبة استثماراته بـ (87 ٪)، من اجمالي الاستثمارات بينما نال القطاع الزراعي نسبة (26 ٪) منها ، وهذا، بالرغم من الوضعية المتدهورة التي عرفها هذا الأخير خاصة في ميدان التجهيز . (9)

وتبين لنتائج هذه المرحلة، تأخر نسبة كبيرة من الانجازات ، ويرجع هذا الى نقص العامل البشري (الاطارات) لجهاز التخطيط، ونقص العامل التقني المتمثل في

---

(7) Jean Claude Martens, OP.CIT,P: 49.

(8) Gerard Destane Debernis,IN Annuaire D'Afrique du Nord, 1969, Paris.ed: C.N.R.S, 1970,P: 16.

(9) المخطط الرباعي الأول "1970 _ 1973" ، التقرير العام، المطبوعات الشعبية للجيش، الجزائر ص : 92 .

نقص الاحصائيات الدقيقة لمختلف الفروع الاقتصادية .

ثانيا : — المخطط الرباعي الأول " 1970 — 1973 "

— حددت أبعاد المخطط الرباعي الأول (70 — 73)، بعد اكتشاف ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية للمخطط السابق، و على هذا كانت مهامه الأساسية ترمي الى تحقيق الأهداف التالية .

— تكملة و انهاء المشاريع المتخلفة مع تحقيق مشاريع جديدة، عن طريق توسيع الاستثمارات في كافة الفروع، و تحديد معدل التنمية بـ(9٪)

— خلق علاقات انتاج جديدة، تحل محل العلاقات الموروثة، و التركيز على مبدأ التكامل و الاندماج القطاعي ، خاصة بين الصناعة و الزراعة . (10)

و قد حظيت القطاعات المنتجة (الصناعة — الفلاحة) نسبة (49٪) من اجمالي الاستثمارات، بهدف تدعيم التنمية الاقتصادية ، أما نسبة (22٪) من الاستثمارات فقد خصصت للمؤسسات الثقافية و الاجتماعية، من أجل توسيع الهياكل الاجتماعية و الثقافية و رفع المستوى الثقافي و التقني للقوى العاملة . (11)

هذا، و قد تجلت أهمية التصنيع كعامل بارز على مستوى الاستثمارات العامة نظرا للخطوة الحاسمة التي تميزت بها التنمية الصناعية، التي تهدف الى ايجاد وسائل الانتاج ، تدعم الفروع الاقتصادية الأخرى، بالاضافة الى توسيع السوق، و لهذا خصصت لها (الصناعة) نسبة (45٪) من مجموع الاستثمارات .

كما حظي قطاع الزراعة بأهمية معتبرة في اطار هذا المخطط، حيث كان الهدف من الاستثمارات فيه ، هو الوصول الى سد الاحتياجات الغذائية الأساسية ، عن طريق تكثيف الزراعات الاستراتيجية، و قد نال هذا القطاع نسبة (15٪) من مجموع الاستثمارات . (12)

---

(10) نفس المرجع، ص : 22 .

(11) نفس المرجع،ص : 23 .

(12) نفس المرجع، ص : 24.

و هكذا، عرف هيكل الاستثمارات الزراعية تطورا ملحوظا، خاصة اذا ما قورن بالمخطط السابق (67 _ 69)، كما تبين النتائج من جهة أخرى، أن الدراسات والبحوث الفلاحية لم تعط لها الأهمية المستحقة، و هذا بالرغم من التحولات الهامة التي شهدها الاصلاح الزراعي في هذه المرحلة .

ثالثا : المخطط الرباعي الثاني " (1974 _ 1977)" .

ـ لقد حددت أهداف المخطط الرباعي الثاني (74 _ 77) ، على ضوء النتائج المستخلصة من المخططات التنموية السابقة، و عليه فان مشاريعه دخلت ضمن مرحلة ديناميكية جديدة تماشيا مع المشروعات الباقي انجازها .

هذا، و علاوة على المخططات السابقة، تميز هذا المخطط بتوسع هائل في كافة القطاعات الاقتصادية، حيث تضاعفت برامج الاستثمار، خاصة في الزراعة (بثلاثة (3) أضعاف استثمارات المخطط السابق)، كما تضاعفت استثمارات البنيات القاعدية بـ (سبعة (7) أضعاف أيضا) . (13)

و يهدف المخطط الى توسيع القدرات الانتاجية، للقطاعات المنتجة و تكثيف النشاطات التي تدخل في اطار التوازن الجهوى، كما تميزت التنمية في هذه المرحلة باعطاء دفع جديد لجهود التصنيع قصد ابراز العملية التي ترمي الى ادماج أكبر للنشاطات الصناعية مع القطاعات الأخرى .

و قد حظي قطاع الصناعة بنسبة (43 ٪) من مجموع الاستثمارات و أعطيت الأولوية لقطاع المحروقات نظرا للدور المحدد له في البرنامج ، كما تم الاعتماد على توسيع الصناعات القاعدية التي تستجيب لخاصيتين أساسيتين :

الخاصة الأولى : تتعلق بالاهتمام المتواصل للقطاعات، التي تندمج بسهولة مع الاستراتيجية العامة للتصنيع .

---

(13) Med EL HOCINE BENISSAD,ECONOMIE DU DEVELOPPEMENT DE L'ALGERIE(1978-78), SOUS DEVELOPPEMENT ET SOCIALISME,ALGER,ED:S.N.E.D,2è EDITION,197?.P:46.

الخاصية الثانية : تتمثل في التحكم في الاستثمارات أى وضعها في المكان الذى تتناسب معه وأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية . (14)

أما قطاع الفلاحة، فقد حظي هو الآخر بنسبة تقدر ب (10%) من مجموع الاستثمارات حيث عرف تنمية زراعية مكثفة، مع توسيع استعمال الوسائل الميكانيكية العصرية، وتعميم التقنيات الأكثر تلاؤما . (15)

التقييم العام للمخططات التنموية :

على ضوء الأبعاد التي حددت في المخططات التنموية، والتي تم التعرض اليها، يستنتج أن الاستثمارات الصناعية، قد احتلت مكانة هامة مقارنة مع القطاعات الأخرى .

كما أبرزت المعطيات الاحصائية، أن عملية التصنيع شهدت توسعا ملحوظا منذ سنة (1967)، حيث أخذت النسب التالية :

- (37%) من مجموع استثمارات المخطط الثلاثي (1967- 1969).
- (45%) من مجموع استثمارات المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973) .
- (43%) من مجموع استثمارات المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977).

كما تبين الاحصائيات من جهة أخرى، أن التركيز على الصناعات القاعدية، كان هدفه تجسيد سياسة الصناعة المصنعة، التي تهدف الى خلق الاندماج والتكامل القطاعي .

وقد أخذت هذه الصناعات النسب التالية :

- (83,7%) من مجموع الاستثمارات الصناعية للمخطط الثلاثي (1967- 1969) .
- (86%) من مجموع الاستثمارات الصناعية للمخطط الرباعي الأول (1970 - 1973) .
- (83%) من مجموع الاستثمارات الصناعية للمخطط الرباعي الثاني (1974-1977).

---

(14) المخطط الرباعي الثاني، "1974-1977" المرجع السابق، ص: 43 .

(15) Med EL HOCINE BENISSADE, OP.CIT, P:46.

ان تبني هذا الشكل من التصنيع، موجه في غالبه نحو انتاج السلع الانتاجية والسلع الوسيطة أكثر منه الى السلع الاستهلاكية .

بيد أن هذا لا يعني الغاء الصناعات الخفيفة، بل وفي الحقيقة أن الاستثمارات التي أنفقت على الصناعة لم تهمل الصناعات البديلة عن الاستيراد ، فجعلت من هذه الصناعات تسير مع الصناعات الثقيلة في آن واحد ، وذلك من أجل خلق نسيج صناعي متكامل ، وهذا واضح في المخطط الرباعي الثاني ، الذى من أهدافه "خلق حزام صناعي في الهضاب العليا " .

المبحث الثالث : - القطاع الزراعي والتنمية الوطنية .

" دوره - مشاكله "

- لقد حاولنا في المبحث السابق اعطاء صورة عن سياسة التصنيع في الجزائر وأهميتها في المخططات التنموية، كما أبرزنا ، أن الصناعة القاعدية، نالت نسبة هامة من الاستثمارات الاجمالية، وذلك لتدعيم القاعدة الصناعية وتنمية القطاعات الأخرى .

هذا ، واذا كنا قد استنتجنا أن أهمية التصنيع، تكمن في تطوير المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ، عن طريق خلق فرص للتشغيل وايجاد الأنشطة في مختلف المناطق الجهوية، نرى أن الزراعة لها أهميتها ومكانتها في التنمية .

وتمثل هذه الأخيرة (الزراعة)، في كثير من البلدان السائرة في طريق النمو القاعدة الأساسية في عملية التنمية، اذ يتراوح نصيب دخلها في هذه البلدان بين (41 و 81 %) كما تضم العمالة الساحقة من السكان، بالاضافة الى كونها توفر المواد الغذائية للاستهلاك المحلي .(16)

وهناك من الدول النامية التي ترى بأن التنمية الناجحة لابد وأن تنطلق من الريف، الذى يعيش فيه أغلب السكان، وتشكل القوى

---

(16) VOIR ,QUOTIDIEN EL MOUDJAHID,DU, 19/12/1979,P:3.

العاملة في الزراعة نسبة كبيرة من العمالة الكلية . (17)

كما تمثل الزراعة مصدرا للدخل القومي في دول كثيرة، فطبقا لتقديرات ترجع الى النصف الثاني من الستينات، شملت الزراعة أكثر من ربع الناتج القومي في حوالي (55 الى 90) دولة نامية .

بل أن مساهمتها (الزراعة) كانت تربو على نصف الناتج القومي في كثير من هذه الدول، و خاصة الافريقية .(13)

كذلك، يمثل الريف مصدرا للأيدى العاملة، و المواد الغذائية للعاملين في القطاعات الغير الزراعية، كما يساهم قطاع الزراعة في توفير العملة، حيث ازدادت أهميته، بعد أن أصبح الغذاء سلاحا سياسيا، ترفع شعاره الدول المتفوقة في هذا المجال على الساحة الدولية .

و ان تركيزنا على أهمية الزراعة في هذا المبحث يعود الى أن للقطاع الزراعي أهميته و مكانته في الاقتصاد الوطني، بوصفه المصدر الأساسي لغذاء السكان، كما يعمل على تخفيف العبء على المدينة و ذلك بخلق فرص للتشغيل في الأرياف، بالاضافة الى توفير العملة الصعبة .

هذا، و لفهم الوضعية الزراعية في التنمية الوطنية، ينبغي علينا أن نتعرف على أهم التغيرات التي شهدتها منذ الاستقلال .

أ - التحولات البنيوية الهامة للقطاع الزراعي :

عرفت الزراعة الجزائرية منذ (1962) ، تحولات جذرية هامة، انتقلت فيها الأراضي من ملكية المستعمرين، الى نظام التسيير الذاتي بصورة عفوية، ثم قانونية فيما بعد .

فالملكيات الخاصة التي بقيت على هذه الوضعية، فان بعضها كان بيد المالكين الكبار (25 % من الأراضي، كانت مملوكة من قبل 5 % من المالكين) . يمارسون زراعة خفيفة و يستثمرون دخلهم في قطاعات أخرى غير زراعية . و كانت بقية الأراضي موزعة بين مجموعات متفوقة من الفلاحين (10 %)، و لم

---

(17) كمال المنوفي . الثقافة السياسية للفلاحين المصريين . بيروت، دار بن خلدون للطبع، ط1، 1980، ص: 11،

(18) نفس المرجع، ص : 11،

تكمن هذه الأخيرة كافية لسد حاجياتهم .

وهكذا جاء مرسوم التسيير الذاتي (مارس 1963) ، كضرورة اقتصادية واجتماعية اقتضتها حالة عدم المساواة في توزيع الأراضي بين الجماهير الفلاحية الريفية .
كما ساهمت سياسة تأميم الأراضي ، وتوزيعها على الفلاحين على اعطاء الصيغة النهائية للنظام العقاري في الجزائر ، حيث انتهت بصدور قانون الثورة الزراعية في (نوفمبر 1971) ، حيث تنص مادته الأولى : " الأرض لمن يخدمها ، ولا حق الا للذين يعملون فيها " . (19)
تجسد هذا الشعار ، بانشاء " صندوق وطني " يظم الأراضي الحكومية ، والبلدية والأراضي المملوكة من قبل القطاع الخاص ، والتي لا يستغلها مالكوها بأنفسهم ، أو التي تتجاوز مساحتها حدا معينا حسب تحديد القانون . (20)
هكذا ، وبمقتضى هذا التجميع ، قسم رأس المال العقاري ، بشكل يضمن العيش بين الفلاحين الذين هم بدون أرض ، وقد أنشئت التعاونيات لتلاقي تفتيت الأراضي وتجزئتها ، كما تقرر بناء ألف قرية فلاحية ، لكي يتاح للفلاحين التمتع بنفس الامتيازات التي يتمتع بها عمال المناطق الحضرية .

نستنتج من هذه الاجراءات . أن التحولات البنيوية التي شهدها القطاع الفلاحي ، كانت تهدف بالدرجة الأولى الى تحديث الزراعة الجزائرية وتغيير وجه الريف ، آخذة في المقام الأول الانسان الريفي .

<u>ب : واقع التنمية الزراعية " خلال مرحلة 67 - 77 "</u>

أبرزت الدراسات القائمة في هذا المجال ، أن القطاع الزراعي في هذه المرحلة لم ينل الأهمية المستحقة ، بمقارنته مع القطاعات الأخرى ، خاصة الصناعة وقد أخذت نسب الاستثمار فيه القيم التالية :
- (26٪) من مجموع استثمارات المخطط الثلاثي (1967 - 1969) .
- (15٪) من مجموع استثمارات المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973) .

---

(19) نصوص أساسية للثورة الزراعية ، الجزائر ، وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ، الطباعة الشعبية للجيش ، 1975 ، ص : 13 .

(20) نفس المرجع ، ص : 57 .

ـ(10،9 %) من مجموع استثمارات المخطط الرباعي الثاني (1974ـ 1977).

هذه النسب المتناقصة جعلت القطاع الزراعي يقوم بدور هامشي في التنمية الاقتصادية، كما بقي عاجزا عن تحقيق الأهداف المحددة له (21). و بالفعل عرفت الزراعة خلال هذه المرحلة مشاكل و اختلالات كبيرة. عرقلت تنميتها، هذه الإختلالات الناجمة في الواقع عن سوء التخطيط من جهة، و عن التناقضات الموجودة بين مختلف أجهزة التسيير من جهة أخرى، مما أخل بالسير العادى للتعاونيات و المؤسسات التابعة لها.

كما أن نظام البنوك، لعب هو الآخر دورا سلبيا، حيث لم تعرف الزراعة اعانة مالية هامة، كما هو الحال في القطاعات الأخرى، الى جانب المشاكل الادارية و الهيكلية، مشاكل تقنية تمثلت خاصة في نقص قطع الغيار في السوق.

ـ وفي ميدان الأبحاث والاستغلالات، تجلى نقص كبير في الدراسات الميدانية و النظرية، كما أن المعطيات و الاحصائيات الدقيقة، لم تكن متوفرة بالكيفية التي يمكن الاستفادة منها في الاستغلال الفلاحي.(22)

هذه العوامل أثرت بصفة محسوسة على البنية الزراعية، مما جعل الانتاج الزراعي يأخذ النسب التالية :

(12،9 %) في سنة 1967.

(9 %) في سنة 1973.

(6، 7 %) في سنة 1977.(23)

الى جانب المستوى المنخفض الذى عرفه الانتاج الزراعي بصفة عامة، اتضح أن النسب الانتاجية عرفت هي الأخرى تقلبات هامة بين مستوى التخطيط و التحقيق، و لم يبلغ المعدل السنوى للتنمية الا نسبة (1،7 %)، هذا المعدل لا يستجيب للحاجيات الاستهلاكية الوطنية خاصة، و اذا علمنا أن النمو الديموغرافي وصل في هذه المرحلة الى (2،3 %). (24)

و على هذا كان اعتماد الدولة على الاستيراد أمرا ملحا للوضعية التي عاشتها الزراعة، و قد تضاعفت نسبة الاستيراد لمادة الحبوب وحدها

---

(21)BILAN ECONOMIQUE ET SOCIAL DE LA DECENIE" 1967-1978", OP. CIT, P : 23.

(22) IBID,P:24.

(23)IBID,P:90.

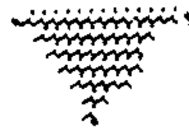
(24)Med TAYEB NADIR,L'AGRICULTURE DANS LA PLANIFICATION EN ALGERIE DE"67_77", ALGER,ED:O.P.U, 1982,P:257.

بثلاثة (03) أضعاف خلال هذه المرحلة (1967 ـ 1973)، كما ازدادت نسبة التكاليف المالية لها نظرا لارتفاع نسب أسعار المنتوجات الزراعية الاساسية في السوق الدولية . (25)

الى جانب المشاكل الادراية والتخطيطية، التي تعرضنا اليها ، نرى أن هناك عوائق طبيعية ومناخية ساهمت هي الاخرى، في اضعاف النشاط الفلاحي ومن بين هذه العوامل ، انجراف التربة ، وقلة الامطار الموسمية .

هذا ، واذا كنا قد سلمنا بأن العامل الطبيعي لعب دورا سلبيا تجاه الزراعة الا أنه ، وفي مقابل ذلك نرى اهمالا أو بالاحرى تخلي نهائي عن بعض المناطق الصالحة للزراعة، وتتمثل هذه الاراضي خاصة في المناطق السهوبية والجبلية، التي جعلها الاستعمار هامشية، هذه المناطق تشكل في الحقيقة احتياط للأيدى العاملة وتغذى الهجرة، في حين نرى أنها تدعى "بأراضي الماشية" وكأنها خلقت لذلك .

وقد أنجر عن هذه الوضعية ، اهمال تدريجي للأرض نتج عنه تسرب اليد العاملة الزراعية الى القطاعات الاخرى، وخاصة الصناعية . وقد اتسع نطاق هذه الظاهرة، بعد توسع التوطين الصناعي في الريف أيضا .



(25) BILAN ECONOMIQUE ET SOCIAL DE LA DECENIE"67_78",OP.CIT,P:256.

الفصل الرابع: الاستراتيجية العامة للتوطين الصناعي في الجزائر

المبحث الأول: آفاق وأبعاد التوطين الصناعي

المبحث الثاني: التوطين الصناعي والمجال

المبحث الثالث: التوطين الصناعي وتحدي المجال الزراعي

أ: حالة التوطين الفوضوي للصناعة في المناطق الريفية

ب: حالة التوطين العقلاني للصناعة في المناطق الريفية

المبحث الرابع: أثر التوطين الصناعي في الهجرة الزراعية

أ: العوامل الداخلية

ب: العوامل الخارجية

المبحث الخامس: ميكانيزمات العمل في البنية الزراعية والصناعية

أ: ميكانيزمات العمل في البنية الزراعية التقليدية

ب: ميكانيزمات العمل في البنية الصناعية الحديثة

مدخل :

- احتلت عملية التوطين الصناعي مكانة هامة، في الدول التي تنتهج التصنيع كقاعدة أساسية للتنمية، هذه العملية تعددت أشكالها وأنماطها وطرق تنظيمها، وذلك حسب الاختيارات التنموية التي انتهجتها مختلف المجتمعات.

ففي الدول الرأسمالية نرى أن استراتيجية التوطين فيها، تحددها عوامل اقتصادية وتجارية بحتة، وهذا، طبقا لأهداف المشروعات الحرة التي تسعى تحقيق المنفعة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس فان البحث في مسألة (الموقع الأمثل) للمشروع الصناعي يمثل وجهة نظر الفرد. (1)

ولهذا، حاول الباحثون من أنصار النظرية التقليدية في التوطين، تحديد القواعد التي يسترشد بها المنظم عند اختيار موقع المشروع، والهدف من هذا الاختيار هو تحقيق المصلحة الذاتية، وكان هذا الاتجاه يتماشى مع فلسفة اقتصاديات السوق الحرة، والتي يتحور اهتمامها حول تحقيق الربح. (2)

هذه العملية تتحقق عن طريق الربط بين كمية الأموال في استثمار المشروع (توطينه) ، وبين تدفقات الدخل التي تنتج عن نشاطه، كما تمثل كل من اليد العاملة الرخيصة، ومصادر مواد الخام أساس التوطين في هذا النظام. (3)

غير أن أصحاب الاتجاه الاشتراكي أصبحوا ينظرون الى المشكلات الاقتصادية، من زاوية أخرى، وهي مصلحة المجتمع، وبذلك كان الاهتمام الأساسي، يتجه الى اختيار " الموقع الأمثل " من وجهة نظر الجماعة.

وطبقا لهذا الاتجاه، فان للعامل الاجتماعي دور " هام " في عملية التوطين،

---

(1) علي محمد حسين : تخطيط المشروعات الاقتصادية في النظامين الرأسمالي والاشتراكي، القاهرة، دار الجيل للطباعة، بدون تاريخ، ص: 82 .

(2) عادل مختار الهواري، مشكلة التوطين في الوطن العربي، مرجع سابق، ص: 56 .

(3) علي المهزاوي، التقييم الاقتصادي للمشروعات، بيروت، المركز العربي للتطور الاداري، 1976، ص: 2 .

وذلك من أجل خلق فرص للعمل، كما أن الغاية منه ليست المنفعة الاقتصادية، بل تنمية المناطق التي توطن فيها الصناعات وترقيتها اقتصاديا واجتماعيا، وهذا على أساس المشروعات العامة التي تخطط لها الدولة في اطار التخطيط القومي ككل .(4)

وانطلاقا من هذه الغاية، فان استراتيجية التوطين، علاوة على اهتمامها بالعلاقات الاقتصادية تستهدف الرفاهية الاجتماعية .

- وطبقا لهذين الاتجاهين، نرى أن أوجه الاختلاف بينهما، تعود الى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .

غير أن، ما يعنينا في هذا الصدد، هو أن حالات التوطين سواء كانت قائمة على أساس المشاريع الحرة أو العامة، فانها لا تختلف كثيرا من حيث الآثار الاجتماعية والمجالية، حيث نتجت عنها انعكاسات اجتماعية، كانت لها آثارها الواضحة في تغيير القيم والنظم في المحيط الاجتماعي والايكولوجي، وفي هذا السياق تمثل ظاهرة حراك القوى العاملة، نتيجة اجتماعية أفرزتها آليات التوطين الصناعي .

هذا، وان كانت الدول المصنعة قد قطعت أشواطا كبيرة، وأكتسبت خبرة هامة في هذا المجال، (سواء على مستوى تقييم المشروعات أو الاستثمارات، أو الاختيار الأفضل لأماكن التوطين)، فان البلدان السائرة في طريق النمو، تسعى بخطوات حثيثة نحو تحقيق هذه العملية .

ومجمل القول، أن التوطين الصناعي في أى مجتمع، يخضع لاستراتيجيته واختياراته الخاصة، كما أن درجة نجاح المشروعات الصناعية مهما كانت طبيعتها والأهداف التي ترمي اليها، تقف أساسا على امكانية الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وطريقة توزيع الأنشطة وفرص العمل في المجال . (5)

---

(4) علي محمد حسين، المرجع السابق، ص: 117 .

(5) عادل مختار الهواري، المرجع السابق، ص: 76 .

المبحث الأول : آفاق وأبعاد التوطين الصناعي :

لقد تبين في الفصل الثالث، أن التركيز على القطاع الصناعي في التنمية الوطنية هدفه توسيع القاعدة الاقتصادية، وخلق التكامل والاندماج بين قطاعاتها في اطار علاقات دياليكتكية مندمجة أساسها تدعيم السوق الوطنية، والقضاء على التبعية الخارجية •

ولتجسيد هذه المهام، اتجهت الأبعاد التنموية نحو ارساء أسس صناعية قاعدية، من شأنها خلق صناعات جديدة يؤدي انتشارها الى أحداث حركية كبيرة في التنمية الاقتصادية •

ومن هذا المنطلق أخذت سياسة التوطين الصناعي مكانة هامة، حيث شغلت أنشطتها مجالات عديدة، امتدت من المناطق الحضرية، وشبه الحضرية الى المناطق الريفية وشبه الريفية • (6)

وقد كان أساس هذه الديناميكية، هو اقامة هيكل صناعي شامل توزع نشاطاته عبر مختلف المناطق الجهوية، بهدف تطوير اقتصادها، وتنمية مواردها المحلية •

هذا، وتتمثل الأبعاد الأساسية للتوطين الصناعي، خاصة في ادماج اليد العاملة المحلية في سوق العمالة الوطنية، وجعلها تستفيد من الأنشطة الصناعية المهنية، كما تمتد آفاقها أيضا الى ترقية المناطق، وذلك بخلق بنيات حضرية واقتصادية، تتماشى والتنمية الصناعية فيها، وفيما يلي أهم الأهداف، التي يسعى التصنيع الجهوي تحقيقها :

أولا : - تدعيم الجانب البشري : - الذى من شأنه القضاء على البطالة، وتخفيض التنقلات الداخلية للسكان والعمل على استقرار اليد العاملة •

ثانيا : - تدعيم الجانب المادي : - ويتمثل خاصة في انشاء المرافق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المرتبطة بالتوسع الصناعي بالاضافة الى توسيع

---

(6) Andre Prenant et Semmud Bauziane, " incidences geographiques de L'industrialisation en Algerie" Essai de synthese, Oran, Ed: C.D.S.H, 1982,P:337.

نظـام الأجـــور .

ثالثـا : — تدعـيم ديناميكيـة التـوازن بـين العالم الريفـي و الحضـري :— حـيث تلعـب النشاطـات الصناعيـة دورا هامـا في دعـم التنميـة الاقتصادية ،خاصـة في المناطق التي تشهـد دخـول صناعـات جـديدة .(7)

و هكـذا ، يتضـح أن التوطـين الصناعي كعمليـة اجتماعيـة ،تهدف الى تحسـين الظـروف المعيشية، و ترقيـة الحياة الاجتماعية للشغيلة، كمـا أخـذت استراتيجيـة التوطـين الصناعي ،أيضا طابعـا شموليـا امتـدت آثارها على مستويـات عـديدة، و طابعا غير متجانس،اذ عرفـت المناطق الجهوية نمـاذج صناعيـة مختلفة، شملت الصناعات الخفيفـة و المحلية، و الصناعات المتوسطة التحويليـة ، و الصناعات الهيكليـة، وكان هـدف اقامتها هو الوصـول الى اقامـة نسيـج صناعي شامـل يمتـد على كـافـة مناطـق البـلاد .

كمـا أخـذت الصناعات الوطنية، طابعا تكامليـا ، و أخرى غير تكاملـي فـي منـاطق عـديدة، و قد أدت آثـارها أيضا الـى خـلق قـيم و علاقات اقتصاديـة اجتماعية،حلت محل القيم و العلاقـات السالفـة .

و حـول هذا الموضـوع، أوضحـت دراسات عـديدة، أنـه من بـين الآثـار الواضحـة للتوطين الصناعي في المناطق، التي تشهـد حركـة و توسعا صناعيا ، تتمثـل خاصـة في تغـيير ثقافـة الأهالي (السكان)و ذلك لظهـور قـيم وعلاقات اجتماعية تفـرزها آليـات التوسع الصناعـي و الحضري، كمـا تتمثـل أيضا في تغـيير العلاقات بين النشاطات الاقتصادية الأخرى . (8)

كمـا أبرزت دراسات أخرى، أن آثـار التوطين الصناعي لا تقـف عنـد هذا الحـد (أي تغـيير القـيم، و العلاقات)، بل تشمـل نواحـي عـديدة مـن الحياة الاجتماعية و البيئيـة الأخرى،اذ تساهم في اعـادة توزيع القـوى البشرية النـاتجـة عـن حـراك اليـد العاملـة، بالاضافـة الى اسهامهـا في تعـديل المجـال و تغيير بنيـاته .(9)

---

(7)Marc Remand, le pragramme de l'industrie lacale en Algerie,in revue tiers monde N° 80, Paris,Ed:P.U.F, 1979,P: 822.

(8) Nicolai Oparine,Industrialisation et progres,Moscow Ed:Agence de presse de Novostie, sans date,P:73.

(9) A. Prenant et S. Bouziane,OP. cit, P: 359.

المبحث الثاني : التوطين الصناعي والمجال :

تبين من المبحث الأول أن التوطين الصناعي ، شمل مجالات جغرافية عديدة ، امتدت آثاره على المستويين الجهوي والوطني .

والواقع ، لقد عرفت عملية التوطين الصناعي توسعا كبيرا ، وامتدادا هاما للنشاطات الصناعية ، حيث انتعشت معظم المناطق المعزولة ، والخالية من الصناعات بالعديد من المشروعات الصناعية خاصة بعد السبعينات ، وهي المرحلة التي عرفت تقسيم المخططات التنموية ، والنتائج التي ترتبت عنها ، ومن بين النتائج الهامة التي أودت اليها هذه العملية ، اكتشاف سلبيات التركيز الصناعي في المناطق الحضرية ، وكان لهذا العامل تأثيرا كبيرا على المناطق الأخرى ، حيث جلبت الأقطاب الصناعية ، أيدي عاملة من مناطق عديدة وخاصة الريفية ، كما تبين أيضا ، أن هناك نقائص ملحوظة في ميدان الاستثمارات لهذه المناطق بالاضافة الى تأخر المشاريع المبرمجة لها . (10)

وبذلك دخلت سياسة التهيئة المجالية ، مرحلة جديدة قوامها القضاء على التناقضات الجهوية ، والعمل على فك العزلة التي عرفتها المناطق الداخلية ، والاسهام في ظهور مراكز تصنيع جديدة على ضوء عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص بين المناطق .

وهكذا ، حظيت المدن المتوسطة والصغيرة باهتمام خاص ، حيث عرفت استثمارات صناعية مختلفة ، كان الغرض منها مواجهة الأقطاب الصناعية " centre - poles " ، عن طريق اقامة صناعات خفيفة ومتوسطة . (11)

وانطلاقا من هذه الأبعاد ، أصبح التوطين الصناعي يمثل أداة فعالة ، تعتمد عليها التنمية لتدعيم المناطق ، التي لم تعرف حركة صناعية من قبل .

— وللتوطين الصناعي أيضا — الى جانب الآثار الاقتصادية — آثار اجتماعية ومجالية هامة ، اذ أظهرت الدراسات القائمة حول هذا الموضوع عدة نتائج ..

---

(10) Ahmed Mebteul, Evolution des Structures de l'economie algerienne durant la periode "67-80", OP.cit, tome2, 1981, P:232.

(11) Annuaire d'Afrique du nord, 1977, Paris, Ed: C.N.R.S, 1978, P:51.

كانت لها آثار واضحة على المستويات القطاعية، خاصة فيما يتعلق بعملية التكامل والاندماج القطاعي ، أو على المستويات الاجتماعية من حيث امتصاص البطالة، ونسب التشغيل المتاحة، بالاضافة الى حركية اليد العاملة، واستقرارها . وفي هذا السياق ، تعتبر الدراسة التي قام بها "سمود بوزيان" (نماذج التوطين الصناعي في الجزائر) تحليلا جغرافيا واجتماعيا قيما كما دعمت دراسة، بعدد من دراسات الحالات "ETUDES DE CAS" التي كشفت بدورها الاثار الجغرافية والاجتماعية التي نجمت عنها ، وفيما يلي تلخيص لأهم نتائج هذه الدراسة :

-1- ان سياسة توطين المشروعات الصناعية، لم تعرف استراتيجية دقيقة، وقاعدة تخطيطية محكمة، يتم بمقتضاها تحديد الشروط والمعايير الخاصة بالتوطين .

ويرجع هذا النقص، كما هو معلوم الى سياسة التنمية السريعة، والظروف التي انطلقت منها بصفة عامة، وكذلك الى وتيرة التصنيع السريعة، كما دفعت الظروف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية أن يشمل التوطين جميع المجالات " ESPACE " في المراحل التنموية .

-2- ان الصناعات الموطنة في المناطق الريفية، أغلبيتها ، كانت قائمة على عائق الأراضي الزراعية، مما ترتب عنها انعكاسات اقتصادية سلبية، وتمثل الصناعات الموطنة التي لم تمس الأراضي الزراعية، نسبة ضعيفة بالمقارنة مع الصناعات الموطنة الأخرى ، وتمثل كل من صناعة النفايات بمنطقة (البرواغية)، والصناعات التحويلية الغذائية بمنطقة (سعيدة)، نماذج معبرة لهذا النوع من التوطين (السليم) .

-3- غياب التوافق بين شروط الصناعة الموطنة في الريف، واليد العاملة المحلية على المستويين الكمي ، والكيفي .

- فعلى المستوى الكمي : لقد أدت بعض الصناعات الموطنة، الى توفير نسب كبيرة من مناصب العمل تفوق نسب اليد العاملة المتوفرة محليا، هذه الحالة تتجسد خاصة في منطقة "العلمي" (ولاية سطيف)، ومنطقة " الفريزوات

(ولاية تلمسان)، وقد ترتبت عنها هجرة يد عاملة هامة اليها من من المناطق المجاورة .

- أما على المستوى الكيفي : فغالبا ما كانت الصناعات الموطنة، تتطلب يدا عاملة فنية، و مؤهلات مهنية عديدة (عمال مختصون، تقنيون، اطارات.. الخ) هذه الأصناف غير موجودة بالكيفية اللاّزمة في هذه المناطق، مما جعل المؤسسات الصناعية توظف يدا عاملة فنية ، آتية من مناطق أخرى، وهكذا بقيت المناطق الريفية تعاني من سوء تشغيل ، هذه الحالة ظهرت في عدة مناطق، منها منطقة " ندروما " (ولاية تلمسان)، و "عين لكبيرة" (ولاية سطيف) ... الخ .

-4- كما تجلى عدم التوافق أيضا ، في حالة التوطين الصناعي ، الذى يعتمد على تكنولوجيا راقية (ذات نمط أتوماتيكي أو نصف أتوماتيكي)، في هذه الحالة تعوض المكائن اليد العاملة الفنية الموجودة محليا ، مما يشجع على الهجرة الداخلية يضاف الى هذا، التناقض الهام بين نشاطات الصناعات الموطنة، و نوعية التكوين و التأهيل لليد العاملة المحلية، و تظهر هذه الحالة في منطقة ("تلمسان") و (" بلعباس"). (12)

و هكذا، نرى أن الغايات التي حددت في استراتيجية التوطين الصناعي و المتعلقة خاصة بالقضاء على سوء التشغيل و البطالة، لم تتحقق بالكيفية (اللاّزمة) التي تسعى التنمية تحقيقها

و ترى دراسة أخرى في هذا المجال ، أن التوطين الصناعي في المناطق الجهوية الغربية لم يساهم الا بنسبة (25 %) في امتصاص البطالة المحلية، حيث كانت نسبة التشغيل المتاحة لصالح فئات مهنية، آتية من مناطق مختلفة .

هذا ما يجعلنا نستنتج أيضا ، أن سياسة التكوين المهني لم تساير توسع الصناعات ، اذ تؤكد الدراسة من جهة أخرى، أن تأخر بعض المنجزات الصناعية في بعض المناطق الجهوية، و خاصة الريفية، يرجع

---

(12) A.PRENANT ET S.BOUZIANE, OP.CIT, PP:339...358.

الى عدم وجود يد عاملة مكونة محليا . (13)

وقد نتج عن هذه الوضعية ، عدم انتظام واستقرار اليد العاملة الجهوية، الأمر الذى جعل توزيع القوى العاملة يأخذ طابعا غير منسجم. اذ نتج عنها هجرات ترددية (MIGRATION PENDULAIRE)، تتمثل في التنقلات اليومية للقوى العاملة من أماكن اقامتها الى المصانع الموطنة، و هذا على مسافات بعيدة * ، وكذلك ظهور هجرات متقاطعة (MIGRATION ENTRECROISEE) تتمثل في تنقلات القوى العاملة من اتجاهات مختلفة، الى المصانع الموطنة عبر أماكن مختلفة . (14)

ومما لا شك فيه ، أن هذا النوع من الهجرات يمثل عبئا مباشرا، يقع على المؤسسة الصناعية من حيث دفعها لأجور (التنقلات اليومية لليد العاملة) كما أن هذه الحالة ليست عامة ** ، كما تمثل عبئا مباشرا أيضا على العمال، من حيث أيضا تسبب لهم ضياعا للوقت و ارهاقا كبيرا، وبالتالي اهدارا كبيرا لطاقات الانتاج .

ان أهم ما يمكن استخلاصه على ضوء ما تقدم، هو أن مساهمة الصناعات الموطنة في امتصاص البطالة ضئيلة ، خاصة اذا علمنا أن أغلبية فرص العمل المتاحة تتطلب يدا عاملة مؤهلة، و هذا ما جعل العديد من المؤسسات الوطنية التي توظف يدا عاملة محلية (بسيطة) تنظم تربصات مهنية و تكوينية (FORMATION SUR LE TAS).

و بالرغم من عدم وجود إحصائيات جهوية دقيقة، تبرز مدى استفادة اليد العاملة المحلية من فرص العمل المتاحة، نرى أن الدراسة التي قام بها الديوان الوطني للاحصائيات حول موضوع الحركية المهنية توصل من خلالها الى وجود هذه الخاصية ، وقد أبرزت النتائج أن نسبة تشغيل اليد العاملة الريفية ترتفع خاصة في قطاع البناء

(13) JEAN DRESCH, L'EMPLOI INDUSTRIEL EN ORANIE, PROBLIMATIQUE DE LA RECHERCHE, IN REVUE MEDITERRANEE N°1 ET 2 1979.

(14) A. PRENANT ET S. BOUZIDANE, OP. CIT. P.359.

* يتراوح متوسط المسافة المقطوعة بين 30 و 50 كلم في اليوم .

** لا تعوض أجور التنقلات اليومية من طرف المؤسسة

والأشغال العمومية، (69،22٪)، وقطاع الادارة بـ(25،11٪)، أما قطاع الصناعة فيمثل (65،6٪)، وهذا انطلاقا من عينه شاملة تمثل (1٠128٠622) عاملا، أي ما يعادل (69،32٪) من العمالة الوطنية (15) .

المبحث الثالث :- التوطين الصناعي في الريف وتحدى المجال الزراعي

أ :- التوطين الفوضوى للصناعة في المناطق الريفية :

- جاء بالميثاق : "ان اقامة المنشآت الصناعية في الأرياف وايصال الوسائل، والأنشطة اللازمة لبث أنماط الحياة العصرية الى الريف سيكون من نتائجها، تغيير ظروف المعيشة، لذلك أدخل التصنيع الريفي ضمن وسائل تنفيذ المشروعات التي تقوم بها المؤسسات التخطيطية، بهدف ايجاد صناعات تعمل على استيعاب الأيدى العاملة لحل مشكل البطالة في الريف. (16)

هذا، وتعتبر المجهودات المبذولة في ميدان الاصلاح الزراعي، سواء من حيث اعادة توزيع الملكيات، أو تغيير نظام العمل والعلاقات الاجتماعية فيه، ضرورية لتنمية الريف، ولكن غير كافية للأخذ على عاتقها كافة الضروريات الاقتصادية والاجتماعية، وبهذا بدا التصنيع في هذه المناطق أمرا ملحا لانجاح العملية الاقتصادية التي تهدف الى :

- اعطاء ديناميكية اقتصادية جديدة للمناطق الريفية، والعمل على ضمان التشغيل، والسعي أيضا الى رفع المستوى الثقافي والمهني لليد العاملة، عن طريق فتح المجال لتكوينها مهنيا وثقافيا .

وهكذا، فان مهام التصنيع الريفي، كما تبدو من أهدافها هي الوصول الى تحقيق التوازن بين المدن والأرياف .

غير أن هذه الغاية لم تجد صداها الايجابي، نظرا لأن أغلب عمليات التوطين تجاهلت الخصوصيات الاقتصادية والايكولوجية، في هذه المناطق بل راحت هذه الأخيرة تعرقلها لتقف حاجزا أمام النشاطات الزراعية، خاصة اذا علمنا أنها قامت على عاتق الأراضي الزراعية في كثير من المناطق .

هذه الظاهرة، كما هو معلوم لا تستجيب لأية قاعدة تخطيطية محكمة، ولأية تهيئة مجالية فعالة (AMENAGEMENT SPACIAL) مما ترتبت عنها انعكاسات سلبية أدت الى تقلص المساحات الزراعية، وحدوث هجرات ريفية وزراعية هامة .

---

(15) REVUE STATISTIQUE N°1.ALGER, ED : O.N.S. 1983. P : 66.

(16) الميثاق الوطني المرجع السابق، ص : 213 .

كما كانت لهذه الظاهرة آثارا واضحة، شملت الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما أدت الى احداث تغييرات مفاجئة وعنيفة لم تكن متوقعة في ميدان التنمية، وتتجلى هذه الخاصية في حالات التوطين، التي لا تتكامل والطابع السائد في هذه المناطق .

كما استقطبت هذه الظاهرة اهتمام الباحثين والمسؤولين في مختلف الميادين (جغرافيين، اقتصاديين، اجتماعيين، ... الخ .) اذ اتجهت أنظارهم الى خطورتها (الظاهرة) .

وتعود أولى الاثار، كما سبق وأن أشرنا اليها، الى اضطراب البنية الزراعية وانخفاض مساحتها، وتمثل هذه الحالة في نظر الباحثين أخطر النتائج التي نجمت عنها (عملية التوطين الصناعي) خاصة، اذا علمنا أن الأراضي الزراعية الخصبة محدودة في بلادنا .

ولا بسرا زخطورة هذه الظاهرة قامت " وزارة الصناعات الخفيفة والطاقة " بدراسة احصائية قيمة، شملت المرحلة الممتدة من (1962 الى 1978) وهي المرحلة التي عرف فيها التوطين الصناعي توسعا هاما، وامتدادا كبيرا، حيث شمل مساحات زراعية تفوق (14000) هكتارا . (17)

كما استنتجت الدراسة من جهة أخرى، أن غياب التوافق بين التخطيط الاقتصادى والمجالي، وكذلك الوتيرة السريعة التي عرفها التصنيع بعد سنة (1970) ، كانت أساس هذه الاختلالات . (18)

ولا بد أن نشير هنا الى أن المشاريع الصناعية، التي تم انجازها في المناطق الريفية، أغلبها وطنت على مساحات زراعية . هذه الوضعية (الخطيرة) دفعت بعض الباحثين الى حد التشاؤم من الآثار السلبية التي أحدثها التصنيع .

ويعلل في هذا الصدد كل من (ج، لوكا، وكلود فاتا ـ JEAN LECA ET J.CLAUDE VATIN) بقولهما : ((أن مع دخول التصنيع في الأرياف تعيش الجزائر مرحلة القضاء على التراث العقاري، هذا التراث الذى أثبت عطاؤه فيما مضى، وهو قادر على أن يعطي نتائج حسنة اذا ما أحسن استغلاله .)) (19)

---

(17) Ministere des industries légères, Bilan et perspectives à propos des acquisitions de terrains, pour l'implantation des projets industiels, Alger, ed: M .I.L, Volume 3, 1980, P: 19.

(18) Ibid, P: 20.

(19) Jean Leca et Jean Claude Vatin, Les implantations industrielles ou le usines à la campagne? In annuaire d'Afrique du nord, 1977, Paris, ed: C.N.R.S, 1978, P: 64.

وهكذا، نرى أن غياب سياسة مندمجة للتهيئة العمرانية في المراحل التنموية، أدت الى تمركز المشاريع في المناطق التي يسهل فيها التوطين، وخاصة تلك التي تتوفر على شبكات طرق، مساحات مستوية، مياه ... الى غير ذلك من الاعتبارات التي لعبت دورا هاما في عملية التوطين .

لن حالات التوطين الفوضوى هذه، ان شئنا تسميتها، تمثل ضربا من ضروب التخلف في الدول النامية، وفي هذا السياق يمكننا أن نتساءل عن فوائد التصنيع الريفي، اذا كانت المشروعات الصناعية قائمة على الأراضي الزراعية؟ وكيف يكون دوره فعالا ان لم تتكامل نشاطاته مع النشاطات السائدة في هذه المناطق ؟

والواقع، لقد أثبتت تجارب الدول المصنعة، أن اغفال الجانب الجمالي في التوطين الصناعي يؤدى حتما الى تدهور البنيات السائدة بما فيها البنية العمرانية. (20)

وانطلاقا من هذا، كان من المفروض أن تساير عملية التوطين سياسة انتقائية للمشاريع، والتي بالفعل تدعم التنمية الريفية، مع الحفاظ على التربة (الأراضي الزراعية) كما تمثل السبيل الوحيد للوصول الى التوطين السليم .

بيد أن الدراسات الاقليمية، أبرزت في تحاليلها الاقتصادية والاجتماعية اهمال هذا الجانب، حيث تشير الاحصائيات الولائية بالبليدة (سنة 1978) أن مع التوسع الصناعي في المنطقة عرفت " المتيجة " زوال مساحة زراعية تفوق (12،000 هكتار)، أى ما يعادل (1000 هكتار كل سنة) . (21)

ولعل أوضح دليل على هذا، توطين " مركب سيدى موسى المعدني " الذى قضى نهائيا على قطاع للتسيير الذاتي بأكمله، حيث أجريت عملية توطينه بدون أى اتصال مع الهيئات التخطيطية المركزية أو المحلية . (22)

وهذه الحالة لا تنطبق على " المتيجة " وحدها، بل هي سائدة في مناطق جهوية عديدة (وهران، مستغانم، عنابة) اذ عرفت هي الأخرى زوال مساحات زراعية هامة، ونزوحا زراعيا كثيفا، لكونها مراكز استقطاب لليد العاملة الريفية. (23)

(20) MANUEL CASTEL, SOCIOLOGIE DE L'ESPACE, PARIS, ED :ANTROPOS, 1975, P:10.

(21) VOIR, QUOTIDIEN EL MOUDJAHID, DU, 24/7/1983, P:4.

(22) GEORGES MUTIN, LA MITIDJA DECOLONISATION ET ESPACE GEOGRAPHIQUE, ALGER, ED:SN.ED, 1975, P:561.

(23) JEAN LECA, JEAN CLAUDE VATIN, OP; CIT, P:65.

ب : التوطين العقلاني للصناعة في المناطق الريفية :

- بعد أن تطرقنا لأهم الحالات التي تميز بها التوطين الصناعي في المناطق الجهوية و الريفية، و تعرفنا على الانعكاسات التي نجمت عنها على المستوى المجالي و القطاعي، يمكننا طرح القضية التالية : ماهي التدابير العلمية و المنهجية التي يمكن بواسطتها أن يكون التوطين الصناعي متكاملا مع طابع المناطق التي يقام فيها ؟ وكيف يمكن خلق صناعات في الوسط الريفي دون اخلال للتوازن فيه ؟

ان الاجابة على هذه التساؤلات تدفعنا الى التعرف على أهم الاقتراحات التي خرج بها الباحثون في ميدان تخطيط و توطين المشروعات الصناعية .

يتفق معظم الباحثين في ميدان التنمية الريفية، على وجوب مراعاة القواعد الأساسية التالية عند التصدى لعمليات توطين المشاريع الصناعية واستثماراتها : -

-1- اتباع المنهج العلمي لتوطين أى مشروع و يتم ذلك عن طريق اجراء مسوح قبلية و بعدية و بعض الأبحاث الاقتصادية و المجالية ، هذه الطريقة تمكن المخططين و الاقتصاديين من التعرف بدقة عن مدى نجاح أو فشل المشروع في المنطقة .

-2- أن تدخل برمجة توطين المشاريع، ضمن اطار خطة عامة متكاملة لتنمية الريف و الحضر، فالعلاقة بينهما علاقة عضوية، لا يمكن أن ينمو أحدهما دون الآخر .(24)

-3- مراعاة خصوصية المجال " SPECIFICITÉ de L'ESPACE " عند توطين المنشآت الصناعية و الحضرية، و ذلك بتحديد القوانين الظرفية و البنيوية التي تساهم في كيفية استغلال المجال و تعميره ، كما يجب مراعاة خصوصيته، من حيث تكامله مع المجال العام . (25)

-4- ضرورة توطين صناعات تحويلية في المناطق الريفية، و ذلك لتنمية النشاط الفلاحي ، وقد أثبتت دراسات عديدة، أن هذا النوع من الصناعات يمثل

---

(24) علي فؤاد عبد المنعم شوقي : محاضرات في التنمية الريفية، القاهرة مكتبة القاهرة الحديثة : 1974، ص: 66

(25) MANUEL CASTEL, LA QUESTION URBAINE, DEBAT SUR LA TEORIE, DE L'ESPACE, OP. CIT, P: 153.

ظاهرة محمودة نظرا للدور الهام، الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما ينبغي تجنب توطين الصناعات التي تحمل طابعا ملوثا. (26)

ـ5ـ ضرورة تزامن التوسع العمراني مع التوسع الصناعي في المنطقة الريفية، وأن تخلف القطاع الأول عن القطاع الثاني يؤدي الى حدوث هجرات ريفية، وتنقلات هامة تؤثر في الحياة المهنية والاجتماعية للقوى العاملة الريفية.

وعلى هذا، فان الترابط الوثيق والأثر المتبادل بين مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والصحية والتعليمية ... الخ، يمهد الى الاستقرار المكاني، كما أن جهود التصنيع لا تتحقق الا بالتنسيق مع القطاعات الأخرى. (27)

ـ6ـ مراعاة الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي يحدثها التوطين الصناعي في الأرياف، اذ أن فعاليته (التوطين) لا تعود الى الجانب المادي أو الفني فحسب ولكن تعود الى الجانب الحضري، والاجتماعي أيضا فلابد اذن من تخطيط اجتماعي واع تقوم على أساسه المشروعات الصناعية، بحيث تراعي التصورات والقيم الأصلية للمجتمع، حيث تكون هناك فترة انتقال يمر فيها المجتمع القديم الى نمط الحياة الجديدة. (28)

وخلاصة القول، نرى أن التوطين الصناعي لا بد وأن يتم في اطار سياسة تخطيطية ومجالية فعالة، تأخذ على عاتقها معالم وشروط المناطق وكذلك تقدير الأبعاد الثقافية والاجتماعية والايكولوجية فيها.

ولعل الهدف الأسمى من التوطين الصناعي هو نشر العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين المدن والأرياف، كما تمثل لا مركزية التخطيط عنصرا أساسيا لضمان نجاح التصنيع، ويتم ذلك عن طريق اعطاء كافة الصلاحيات للمجموعات المحلية، لأنها هي الوحيدة القادرة على تقييم مشاريعها الصناعية، وبالتالي اختيار الصناعات التي تليق بمناطقها.

المبحث الرابع : ـ أثر التوطين الصناعي على الهجرة الزراعية :

يتمحور هذا المبحث حول الهجرة الزراعية، وذلك نظرا لتباين حجمها، فهي تمثل احدى الانعكاسات السلبية التي نجمت عن سوء تسيير القطاع ...

(26) مصطفى أبو الفتوح أحمد : انماء المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالدول النامية من خلال الأعمال الجماعية، القاهرة، مركز البحوث الاجتماعية بجامعة الدول العربية 1977، ص: 3.

(27) Marc Coté Mutations rurales dans les hautes pleines de l'est algerien, These de doctorat en geographie, Université de Nice, 1977, P: 131.

(28) لويس كامل مليكة قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية مرجع سابق، ص: 57.

الزراعي من جهة، والى سوء التوطين الصناعي من جهة أخرى، وقد اتضح لنا من المبحث السابق، أن سياسة (التوطين الصناعي) في الريف، لم تكن فعالة خاصة اذا علمنا أن أغلب حالات التوطين الصناعي، كانت قائمة على أراضي زراعية وهذا لاعتبارات عديدة تم ذكرها آنفا . *

وهكذا انجرت عن هذه العملية نتائج سلبية جعلت التوطين الصناعي لا يؤدى مهامه على الوجه الأكمل، وتمثل كل من ظاهرة امتصاص المجال الزراعي " ESPACE AGRICOLE"، والهجرة الزراعية أساس هذه النتائج، حيث ترتب عن الأولى تقلص في المساحات الزراعية، تبعها تقلص في حجم الانتاج، أما الثانية فتعود الى التنافس الحاد فيما يتعلق بعرض فرص العمل بين القطاع الزراعي، والقطاع الصناعي لصالح الصناعة .

وأمام التوسع الصناعي في الريف، بدأ التسرب البشرى بسبب الاهمال التدريجي للملكيات الزراعية، وبالتالي يهدد أهم عنصر اقتصادي وطني، وهو "الأرض" على المدى البعيد، كما ترتب عن هذا الوضع افراغا مستمرا في المزارع، الأمر الذى أدى الى تدهور النشاط الزراعي بصفة مستمرة .

هذا، وترجع الأسباب التي أدت الى ظهور الهجرة الزراعية، الى القطاعات الصناعية الموطنة في المناطق الريفية، الى عوامل داخلية خاصة بالقطاع الزراعي، وعوامل خارجية تعود الى التفاوت القطاعي بين الزراعة والصناعة، ويمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلي :

أ - العوامل الداخلية :

وهي عوامل معروفة على المستوى الوطني، وتعود أساسا الى التناقضات التي عرفتها الزراعة على مستويات داخلية، ترجع خاصة الى سوء تسيير وتنظيم النشاطات الزراعية، كما أن سياسة الأسعار وتسويق المنتجات الزراعية لعبت هي الأخرى دورا سلبيا تجاه المنتجين، بالاضافة الى غياب التنسيق الفعال والاتصال الدائم بين القاعدة (المنتجين المباشرين)، ومراكز اتخاذ القرارات (الهيئات البيروقراطية)، مما أخل بالسير العادى للنشاط الفلاحي بصفة عامة .

---

* أنظر : المبحث الثالث من الفصل الرابع، ص: 58 .

وقد أدت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الزراعة سواء من حيث انخفاض الأجور والمنح ... الخ ، أو من حيث الامتيازات الاجتماعية الأخرى التي تفتقر اليها ، الى عدم استقرار حياة اليد العاملة فيها مما ساهم في هجرتها . (29)

ب : العوامل الخارجية :

وتعود أساسا الى التفاوت (القطاعي) بين الصناعة والزراعة، حيث لم تستطع هذه الأخيرة، أن تواكب التطورات التي أحرزتها الصناعة في شتى صورها .

ويمثل عامل الأجر الدافع الرئيسي لهذه الهجرة، اذ ترى معظم الدراسات الاقتصادية القائمة في هذا المجال ، أن انخفاض مستوى الأجور في الزراعة يمثل أحد الأسباب الرئيسية في مغادرتها ، وفي هذا الصدد يرى (ع . ابن أشنهو)، في دراسته للهجرة الريفية في الجزائر، أن تطور الدخل النقدي في الريف، وتوسيع علاقاته دفع بالقوى العاملة الزراعية الى البحث عن دخول نقدية اضافية . (30)

كما يرى (سليمان بدراني) أيضا،في دراسته للتحولات الكبرى التي عرفتها الزراعة منذ (1966)، أن أغلبية العمال الزراعيين لهم مستوى دخل وبالتالي مستوى استهلاك ضعيف، بالمقارنة مع فئات القطاعات الأخرى، ولهذا تتجلى الأجور الغير زراعية (للنازحين) أكثر أهمية بالنسبة للأجور الزراعية . (31)

وهكذا، نتج عن هذه الهجرة افراغ المزارع من اليد العاملة، كما أن هذه الظاهرة لم تمس العمال المباشرين فقط بل امتدت الى ذوي الخبرة والاختصاصيين، الذين تعتمد عليهم الزراعة في الممارسة الفعلية لخدمة الأرض، وبقيت الفلاحة بذلك قائمة على كبار السن .

أما من حيث القطاع الثاني، فهو يستقبل يدا عاملة غير معدة لمهنة الصناعة (ونعني هنا اليد العاملة البسيطة التي لم يسبق لها أن مارست العمل الصناعي) وليس لها أي تأهيل مهني لممارسة العمل في المصنع .

(29) SYNTHESE DU BILAN ECONOMIQUE ET SOCIAL DE LA DECENIE 1967 - 1973, OP. CIT, P:355.
(30) ABDELLATIF BENACHENHOU, L'EXODE RURAL EN ALGERIE, ALGER, ED: S.N.E.D. SANS DATE, P: 39.

(31) SLIMANE BEDRANI, LAGRICULTURE ALGERIENNE DEPUIS 1966, ALGER, ED: O.P.U.1981, P:205.

هذا ،وان كانت الهجرة الزراعية ،اقتضتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية المعاشة في القطاع الزراعي ،أو حالات التوطين الصناعي في الريف،والامتيازات التي جلبتها معها ،يبغي التعرف في هذا الاطار عما اذا كانت اليد العاملة الزراعية ،قادرة على مسايرة التنظيم الصناعي والتكيف معه ؟ أم هي غير قادرة على معايشة هذا الوسط الجديد ؟ وبالتالي التعرف على المشاكل التي تواجهها .

ومن أجل حصر مسألية هذه الظاهرة ،وتحديدها من وجهة نظر سوسيولوجية، يقتضي التعرف على أهم ميكانيزمات وطبيعة العمل ،في كل من البنيتين الزراعية والصناعية .

المبحث الخامس : - ميكانيزمات العمل في البنية الزراعية والصناعية .

أ - ميكانيزمات العمل في البنية الزراعية التقليدية :

لدراسة وضعية اليد العاملة الزراعية في القطاع الصناعي ،وابراز أهميتها يسوق الحديث الى الرجوع ،الى أصلها الاجتماعي والبيئي .

- يتميز المجتمع الريفي ببساطة الحياة ،وتوازن العلاقات الاجتماعية كما يميل الى النزعة الشديدة للمحافظة على القديم ،ورفض كل ما هو جديد ،ويمثل التجانس النسبي صفة تميز الطابع الريفي ،في اعتماده على تشابه المهن وتكاملها .

ويعتبر النشاط الزراعي أهم النشاطات السائدة في البنية الريفية ،كما تمثل حرفة الزراعة أهم الحرف التي يمارسها الأفراد في الحياة الاقتصادية الريفية .
ويعرف في هذا الصدد (هـ . دوبريازـ H. DUPRIEZ) النسق الزراعي بأنه :
" مجموعة من القيم والقواعد ،والنظم الريفية والعلاقات الاجتماعية ،النابعة من تنظيمات خاصة أساسها النشاط الزراعي . " (32)

يتضح من هذا التعريف،أن للنشاط الزراعي مكانة هامة في تنظيم الحياة واستقرارها ، كما تلعب العلاقات الايكولوجية وأهمها " الأرض " دورا هاما في تحديد العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الريفية ،فهي تمثل اطارا مرجعيا

(32) HUGUES DUPRIEZ, PAYSANS D'AFRIQUE NOIRE, BELGIQUE, ED : TERRE ET VIE, 1980, P:21.

توحد فيه السلوكات والقيم الريفية والنظرة الى الحياة بصفة عامة •

ويحتل الطابع الآلي للعلاقات الاجتماعية، مكانة هامة في مستويات عديدة تضم العائلة، المشتتة، الدوار ••• الخ، هذه الوحدات تشكل في مجموعها أنساقا فرعية تقوم على القرابة والجوار •

كما يعتبر البناء العائلي نمطا تتوارث فيه حرفة الزراعة، التي يتعلمها الافراد عن طريق التقليد القائم على كل ألوان النشاط الاقتصادي، وبهذا تمثل العائلة، وحدة اقتصادية هامة قائمة على الاكتفاء الذاتي، حيث يتعاون الافراد تعاونا وثيقا في العمل والانتاج وأن العمل الزراعي فيها يعتبر طريقة للحياة أكثر مما يكون طريقة للكسب المادي•(33)

ويتميز العمل الزراعي بأنه نشاط غير رتيب، يخضع لعمليات انتاجية مختلفة، وتلعب الظروف المناخية والطبيعية دورا هاما في تحديد العمليات الانتاجية، ويمثل العمل اليدوي ميزة هامة في بعض الاعمال، التي لا تتطلب مجهودا آليا واسعا، كما يعتبر العمل الجماعي أهم حدث من وجهة نظر اجتماعية في الزراعة، حيث يكون العمل تلقائيا في المناسبات الزراعية • مما يساهم في توطيد وتضامن العلاقات الاجتماعية في الريف • (34)

ويقوم نظام التسلسل في التنظيم الزراعي، على معايير أساسية تختلف عن المعايير السائدة في النظام الصناعي، فيمثل كل من معيار " العمر " ، و " الخبرة المهنية " أساس هذا التسلسل، كما تمثل صفات " الجد والمهارة " ، من بين مؤهلات الفلاح ، هذه الصفات تشكل قيمة عالية من الناحية المهنية والاجتماعية، حيث شغلت ذهنية الفلاح في جميع الأوقات والمراحل • (35)

هذا وان كانت طبيعة العمل الزراعي ، تشترط نوعا من تقسيم العمل، تبعا للسن والجنس، فان التخصص لا يكاد يظهر بوضوح، اذ غالبا ما تكون العمليات الانتاجية متكاملة •

وبالرغم من أن الفلاح في حقله عبد للأعراف والتقاليد التي تملي عليه طريقة الزراعة، فان نظام عمله ليس جامدا، ولا يسير وفق جدول زمني محدود رتيب، كما تمثل روح المبادرة، والتخطيط والمسؤولية في العمل، المميزات الرئيسية في

---

(33) محمد عاطف غيث: " المجتمعات المحلية " المجتمع القروي، الاسكندرية، دار المعرفة الجطامعية، 1979، ص: 69 •

(34) علي فؤاد أحمد، علم الاجتماع الريفي، المرجع السابق، ص: 57 •

(35) محمد عاطف غيث : التغير الاجتماعي في المجتمع القروي المصري، الاسكندرية، دار القومية للطباعة، 1965، ص: 183 •

في النشاط الزراعي (36)

ب : ميكانيزمات العمل في البنية الصناعية الحديثة :

يتميز العمل داخل التنظيم الصناعي ، بخصائص نوعية تختلف عن الخصائص السائدة في التنظيم الزراعي وعليه ، فطبيعة العمل و تنظيمه تخضع لميكانيزمات و قواعد رسمية ، محددة من قبل الادارة بوصفها مركزا للتخطيط و اتخاذ القرارات ، و تمثل قاعدة تقسيم العمل في هذا التنظيم أساس تخصص العمليات ، و تجزئتها حيث يقوم العامل بأداء عملية فرعية من العملية الانتاجية الكلية ، كما أصبحت الآلة تسيطر على أغلب العمليات الانتاجية الفرعية في بعض الصناعات ، الأمر الذى جعل كفاية العامل فيها ، تقاس بمدى قدرته على ملاحقتها (الآلة) • (37)

و بهذا ، أصبح دور العامل في المصنع محكوما بعملية الانتاج ، وأن تقسيم العمل هذا ، جعل دوره جزئيا الى أبعد حد ، و قضى على التصور الكلي لعملية الانتاج ، التي كانت تمثل أساس النظام الزراعي •

اذن ، من مميزات العمل الصناعي ، هو التخصص في أداء العمليات الجزئية المتكررة التي ، لا يستطيع العامل تغييرها مهما كانت روتينية مملة • (38)

و يقوم نظام التسلسل على مستويات ادارية و مهنية عديدة ، تحددها القوانين و النظم الرسمية ، كما تلعب المكافئات دورا هاما في التنظيم الصناعي ، الذى جعل من العامل أن يتوافق مع نموذج سلوكي قوامه الطاعة ، و احترام الرؤساء و تنفيذ اللوائح الداخلية ، و الالتزام بالقوانين ، بالاضافة الى المواضبة في العمل و الولاء للمصنع •

هذا و يمكن تلخيص المظاهر ، التي يتسم بها العمل في البنية الصناعية الحديثة الى ما يلي :

ـ سيطرة مبدأ التخصص الذى يجعل العمليات الانتاجية تنقسم الى عناصر بالغة

---

(36) حسن الساعاتي ، علم اجتماع الصناعي ، المرجع السابق ، ص : 238 •

(37) نفس المرجع ، ص : 245 •

(38) محمد علي محمد ، مجتمع المصنع ، الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1978 ط3 ، ص: 82 •

الدقة ،حيث أصبح العامل فيها ،يشتغل طوال يوم عمله في أداء أحد هذه العناصر الدقيقة •

ـ رتابة الدور الذى يؤديه العامل و روتينيته •

ـ خلق ظروف فيزيقية في البيئة المحيطة بالعمل ،مثل العزلة المكانية و الضوضاء ••• الخ • (39)

و هكذا نرى أن التأثيرات المباشرة التي تؤثر في دور العامل ،تنشأ مباشرة عن ظروف العمل الفيزيقية ،حيث ازداد الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة ،وأصبح العامل يؤدى دوره في ظروف تتسم بالعزلة ،و هذا ما أدى الى نقص أهمية الدور الذى يقوم به في التنظيم الصناعي الحديث • (40)

<u>التقييم العام :</u>

ان أهم ما يمكن استخلاصه من التحليلات السابقة ،هو أن الريف الجزائرى قبل الاستقلال عاش أوضاعا اقتصادية و اجتماعية متدهورة ،تجسدت بتفكك و اضطراب البنيات الاقتصادية و الاجتماعية •

انعكست هذه الأوضاع على اليد العاملة الريفية في مسيرتها و اتجاهها ،حيث خضعت لاستغلال واسع النطاق ،تمثل في التفقير و سن القوانين الخاصة بمصادرة وحجز الأراضي ،ثم التجهيل و التمييز العرقي ،و هي عمليات متظافرة و متكاملة تهدف أساسا الى استغلال ثروات الوطن ،و دمج الاقتصاد الجزائرى في الاقتصاد الفرنسي وجعل الأول مكملا للثاني •

ان الظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي مر بها الريف و الريفيون في الجزائر ، تركت رواسب اجتماعية و نفسية و اقتصادية ،كان لا بد من القضاء عليها ،و هكذا و وراء هذا العبء التاريخي ،انطلقت استراتيجية التنمية في اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ، و تهيئة الظروف القاعدية لانطلاق سياسة تنموية شاملة ،تمثلت أساسا في توسيع القاعدة الصناعية و تطوير الزراعة •

---

(39) نفس المرجع ،ص : 84 •

(40) Georges Friedmane, le travail en miettes, Paris, Ed:Gallimard, 1971, PP:23,24.

وقد تمثلت التجربة الأولى للتنمية في ميثاق (طرابلس 7 جوان 1962) ، و ميثاق (الجزائر 16 ـ 10 أفريل 1964) ، ثم تلتها مرحلة تطبيق المخططات التنموية الشاملة وقد مثل المخطط الثلاثي الأول (1967 ـ 1969) ، مرحلة مبدئية أيضا (PRE - PLAN) يقوم على أسسه تحديد وضبط الاختيارات التنموية اللاحقة •

كما تبين من خلال الفصل الثالث ، أن من نتائج المرحلة التنموية (1962ـ 1978) استحواذ القطاع الصناعي على أغلب الاستثمارات التنموية ، وهذا ما جعل القطاع الزراعي يقوم بدور هامشي خلال هذه المرحلة ، كما استنتجنا أيضا أن سياسة التنمية الريفية ، جاءت بعد مراعاة النقص الكبير الذي عرفته الأرياف الجزائرية في ميادين مختلفة ، وعلى هذا كانت سياسة التصنيع الريفي بعد (1974) ، تمثل استجابة منطقية لفك العزلة الريفية حيث كللت هذه المرحلة بظهور عدة مشاريع صناعية هامة هدفها خلق فرص العمل ، والقضاء على البطالة •

كما نتج عن التوسع الصناعي في الأرياف الجزائرية ، انعكاسات اقتصادية واجتماعية هامة ، كانت محور دراسة تحليلية في الفصل الرابع والمتمثلة في أثر التوطين الصناعي على الهجرة الزراعية ، ولحصر مسألة هذه الظاهرة تطرقنا (في المبحث الخامس من هذا الفصل) الى تحليلات سوسيولوجية تبين الاختلافات القيمية والثقافية والاجتماعية ، السائدة بين البنيتين ، الزراعية والصناعية •

ان تحليلنا للقضايا السابقة ، يمكننا من التعرف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها اليد العاملة الريفية قبل الاستقلال ، وانعكاساتها عليها وعلى الجوانب المختلفة لحياتها ، وهذا على اعتبار أن للعوامل التاريخية دورا أساسيا في تشكيل التصورات والاتجاهات لدى الأفراد التي تصنع سلوكهم •

كما يمكننا التعرف على التحولات الاجتماعية ، التي عرفتها (اليد العاملة) بعد انطلاق البرامج التنموية بصفة عامة ، وسياسة التصنيع الريفي بصفة خاصة ؛ وباعتبار أن هذه الأخيرة ذات تأثير على حركية اليد العاملة وتحولها ، خاصة بعد السبعينات •

ان المنهجية المتبعة في عرض هذا التحليل الشامل لوضعية اليد العاملة الريفية ،من وجهة نظر تاريخية ،اجتماعية و ثقافية ،تمثل في الواقع قاعدة عامة لأية دراسة تاريخية و اجتماعية ،حيث لا يمكن لأي باحث دراسة ظاهرة اجتماعية دون الرجوع الى تاريخها و أصلها الاجتماعي .

و هكذا ،كان انطلاقنا من هذا المنظور بهدف الوصول الى تحليلات سوسيولوجية ، تمكننا من فهم المواقف و الاتجاهات التي تسلكها اليد العاملة الريفية المتنقلة من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي . و بالتالي استنتاج آثار هذه الظاهرة .

اذن فدراسة هذه الجوانب النظرية يعتبر مدخلا مهما للدراسة الميدانية ،و اطارا لتفسير البيانات و الملاحظات حول كثير من المتغيرات ،و هذا ما ستحاول الدراسة الميدانية استكشافه .



الفصل الخامس: الأسس المنهجية للدراسة الميدانية

المبحث الاول : التمهيد للعمل الميداني

المبحث الثاني : النزول الى الميدان

المبحث الثالث: مرحلة تفريغ وتحليل البيانات

مـــــــــــدخـــل

لما كانت الدراسة الميدانية تعد وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات ، عن الواقع الاجتماعي المراد دراسته ، اتضح أنه يجب القيام بتصميم منهجي دقيق ، يأخذ بعين الاعتبار أهمية الظاهرة وخصائصها .

لهذا كان الاعتماد في هذه المرحلة على تقنيات وطرق منهجية ، وهذا نظرا لما تتطلبه الاجابة على التصور النظري الذي انطلقت منه الدراسة ، ولقد كان ضروريا في هذا الشأن اتباع مراحل وخطوات منهجية من شأنها تسهيل عملية اجراء البحث وقد تمثلت هذه المراحل أساسا في ، مرحلة التمهيد للعمل الميداني التي تم من خلالها الاستطلاع على الأمور المرتبطة بالبحث ثم مرحلة النزول الى الميدان،وقد تم فيها تطبيق صحيفة الاستبيان والقيام بالمقابلات التي خصصت لمجتمع المصنع وخارجه، فبالنسبة للأول (مجتمع المصنع)، شمل مقابلات مع أفراد العينة ، وممثلي الادارة والتنظيمات الاخرى ، أما الثاني فقد شمل مقابلات مع مسيري المزارع ، وبعض المسؤولين المحليين بالمنطقة موضوع الدراسة ، ثم مرحلة تفريغ البيانات وشملت تفريغ البيانات وتحليلها في ضوء الأهداف التي انطلقت منها الدراسة .

المبحث الاول : التمهيد للعمل الميداني

يعتبر التمهيد للعمل الميداني اجراءا ضروريا في كثير من البحوث الاجتماعية ، وترجع أهميته ، في كونه يهيئ للباحث اختيار المنهج السليم ، الذي يمكن بواسطته الحصول على بيانات دقيقة ،كما أنه يساعده على اجراء التعديلات الضرورية قبل اجراء الدراسة الميدانية .

وهكذا مهدت الدراسة الاستطلاعية " Pré — Enquete "أساس هذه المرحلة ـ الأساليب المنهجية التي يمكن بواسطتها معالجة المشكلة ، بالاضافة الى استبعاد العوامل والظروف الغير مرغوب فيها ، كما ساهمت أيضا في تعديل بعض المؤشرات التي انطلقت منها الدراسة النظرية ،والكشف عن متغيرات تخدم البحث .

هذا وقد شملت هذه المرحلة والتي دامت أكثر من (13 يوما)* عدة خطوات وهي :

1) الاتصال بالمسؤولين المحليين : كانت عملية الاتصال بمسؤولي المنطقة (مستغانم) بصفة عامة ، ومسؤولي المصنع الذي أختير حقلا للدراسة الميدانية) بصفة خاصة ، تمثل أولى الخطوات التي شملت هذه المرحلة حيث سمحت للباحث بشرح الهدف من الدراسة والأغراض التي اقيمت من أجلها ، وهكذا تمت زيارة جل الاقسام بالمصنع ، وتم التعرف على نظام العمل فيها ، بالاضافة الى تسجيل بعض المعطيات الأولية عن طريق الملاحظة والمقابلات التي أجريت مع عمال أقسام الانتاج ، والتعرف على أهم الصعوبات التي تواجههم أثناء أدائهم لأعمالهم .

وهكذا ، أتاحت هذه العملية ، فرصة لفهم الأوضاع واستخلاص بعض الحقائق عن الواقع العمالي بصفة عامة داخل المصنع .

2) الاطلاع على السجلات والوثائق التاريخية : سمحت هذه العملية استخراج معطيات تاريخية واحصائية عن المنطقة وعن وضعية اليد العاملة بالمصنع ، وكان أول عمل قام به الباحث هو محاولة التعرف على تاريخ تأسيس المصنع ، والأسباب التي دفعت الى انشائه ، وكذلك التعرف على التطورات التي عرفها بالاضافة الى المشاكل التي تواجه نظام تسييره ، كما تم القيام بجمع المعطيات الخاصة بوضعية العمال وحياتهم المهنية ، وهذا عن طريق فرز المعطيات الخاصة بأصلهم الجغرافي ، وتاريخ توظيفهم وحالة استقرارهم في التنظيم .

---

* — دامت الدراسة الاستطلاعية من 13 الى 25 مارس 1985 .

3ـ **اختيار صحيفة الاستبيان** : بعد ما تمت زيارة مختلف أقسام المصنع والتعرف على نظام العمل المعمول به ، بالاضافة الى الاطلاع على اختصاص كل ورشة في عملية الانتاج ، تم توزيع صحائف الاستبيان على خمسة عشر (15) عاملا استخرجوا بطريقة عشوائية وهذا طبقا للمقاييس التالية :

ـ تحديد درجة استجابة المبحوثين للبحث بصفة عامة ، ولصحيفة الاستبيان بصفة خاصة .

ـ الكشف عن مدى اتساق بنود الاستمارة ومسايرتها واجاباتها على مؤشرات البحث ،

ـ أن تكون الأسئلة مفهومة وواضحة ، وألا تحمل أكثر من معنى ،

وقد عكست هذه العملية من حذف بعض الاسئلة بعد التأكد من أنها لاتمت بصلة للواقع العمالي ، كما أضيفت أسئلة أخرى ، تبين أنها ضرورية لاستكمال صحيفة الاستبيان ، كما أثبتت هذه الطريقة أن الاسئلة البسيطة هي أفضل أسلوب للحصول على البيانات من العمال ، حيث أنها تتيح فرصة الفهم والادراك المباشر لها من قبل المبحوثين، وهكذا أجريت التعديلات اللازمة ، حيث صيغ الاستبيان في شكله النهائي*.

4ـ **صياغة التقرير المبدئي** : سمحت هذه المرحلة القيام " بدراسة رائدة " تمكن الباحث من خلالها من الوصول الى عرض أولي تم فيه تقييم النتائج وعرض تقرير نهائي مصغر ، أفاد في فهم الواقع العمالي ، والظروف المحيطة بالعمل ووفقا لهذا أجريت التعديلات ، وضبط الاجراءات الضرورية تمهيدا للبحث الحقلي الموسع ، كما أفاد التقرير من التحكم في المجال البشري والزمني للدراسة ، حيث كان اختيار شهر أفريل أساس المرحلة الميدانية تجنبا لفترة العطل السنوية ، بينما كانت عملية انتقاء العينة محصورة في فئات العمال المباشرين ، في اقسام الانتاج وهذا تجاوبا مع أهداف الدراسة .

---

* أنظر صحيفة الاستبيان في المحلق .

المبحث الثاني : مرحلة النزول الى الميدان

تعتبر مرحلة النزول الى الميدان * من أهم مراحل البحث السوسيولوجي (الامبريقي) وعن طريقها يكتشف الباحث أهمية المشكلة المطروحة ومدى صحة أو خطأ الفرضيات التي انطلقت منها ومن أجل تحقيق دراسة ميدانية موضوعية ، تم تحديد الاجراءات المنهجية التالية :

1 ـ اختيار العينة : إنطلقت الدراسة في استخراج العينة من مبادئ أساسية تخدم أغراض البحث ، واقتصرت (العينة) على أقسام الانتاج ، وبالضبط فئة العمال المباشرين ، الذين مارسوا مهنة الفلاحة سابقا ، مبعدين الفئات المهنية الاخرى .

وقد تم ، من خلال البحث الخاص بوثائق المصنع ، الكشف عن المعطيات الخاصة بحالات العمال التي تتجاوب مع أهداف الدراسة ، حيث تم فرز الملفات الادارية ، لعمال أقسام الانتاج ، وانتهت العملية بوضع قائمة تمثل (200) عاملا ، ومن أجل أن تكون كل فئة ممثلة لكل قسم من أقسام الانتاج ، فقد تم تمثيلها بطريقة النسب المئوية (Méthode par quota) بما فيها عمال ورشة (خزن وتدبير الحلفة) وعمال (ورشة طبخ العجين) وعمال (ورشة صنع الورق) وعمال (ورشة قطع ولف الورق) . . . الخ ، وبعد ملء صحائف الاستبيان حصلت الدراسة في النهاية على عينة عشوائية تقدر بـ (112) عاملا أي بنسبة (62، 38 %) من المجموع العام .

والجدول التالي يوضح طريقة استخراج العينة .

المصلحة	العدد الاجمالي	النسبة المئوية	العينة	العمال الذين مارسوا مهنة الزراعة
ورشة الحلفة	36	%12	24	13
ورشة طبخ العجين	85	%30	60	32
ورشة صنع الورق	52	%18	36	29
ورشة قطع الورق	117	%38	80	38
المجموع	290	%100	200	112

* دامت هذه المرحلة من 13 أفريل الى 29 أفريل سنة 1985 .

2 ـ طريقة صياغة الأسئلة : ان تقييم صحيفة الاستبيان يؤدي دورًا جوهريا في دقة البيانات من عدمها ، وعلى هذا فان طريقة طرح الاسئلة قد تعتبر من مضمون أسئلة البحث ، خاصة اذا كان أغلب المبحوثين لا يجيدون القراءة والكتابة أو لا يحسنون اللغة التي وضعت بها الأسئلة .

وقد تضمنت صحيفة الاستبيان (64) سؤالا ، أي (45) أسئلة مغلقة وهذا تسهيل للإجابة مثل ، نعم ☐ لا ☐ . .
أو في شكلها التدريجي مثل . طلب مباشر ☐ مكتب اليد العاملة ☐
كما تضمنت الصحيفة (8) اسئلة نصف مغلقة للتعرف على رأي المبحوث بدقة ، وهذه الاسئلة مطروحة حسب النموذج التالي : هل ترى انه من الضروري ، أن كل عامل ينخرط في النقابة ؟ نعم ☐ لا ☐ ولماذا ؟ . . . . ، و (11) سؤالا مفتوحا ، وهذا لترك الحرية للمبحوث للتعبير عن رأيه حول القضية المطروحة ، وهذه الاسئلة طرحت حسب النموذج التالي : مارأيك في خروج المرأة الى ميدان العمل ؟ . . . . ، وهكذا سمحت طريقة صياغة الاسئلة من التعبير التلقائي الحر من قبل المبحوث .

3 ـ مادة الاستبيان : إن الهدف من إستعمال صحيفة الاستبيان ، هو الحصول على بيانات تتصل بخصائص أعضاء التنظيم وادراكهم لبعض الظواهر ، وقياس مجموعة عوامل ، ويبدو ذلك واضحا من بناء صحيفة الاستبيان حيث انقسمت الى ثمانية (08) محاور ، يتناول المحور الاول منها . البيانات الخاصة بالحالة الشخصية للعامل النازح مثل السن ، والحالة التعليمية . . . . . الخ ، ويدرس المحور الثاني : البيانات المتعلقة بحياته المهنية السابقة ، أي المهن التي مارسها في السابق ، ثم التعرف أيضا ، هل مازال يزاول نشاطات مهنية أخرى الى جانب نشاطه في المصنع أما المحور الثالث فيهدف الى التعرف على الاسباب التي جعلته يغادر الفلاحة وكيف التحق بالمصنع ، ثم التعرف ايضا ، عمّا اذا كان المبحوث قد تلقى تكوينا مهنيا أم لا . . . . . الخ .

ويخصص **المحور الرابع** : لفحص الظروف الفيزيقية المحيطة بالعامل ، أي للتعرف على نوع العمل الذى يمارسه ، وماهي العوامل الفيزيقية التي تؤثر فيه، أثناء أداءه لعمله ، ثم تليها بيانات عن الوقاية المهنية ، أي الاهمية التي يوليها العامل لهذه السياسة ، **والمحور الخامس** ، يقيس مدى استقرار العامل واندماجه في التنظيم أي التعرف على طبيعة العلاقات التي تربطه بالمستويات المهنية ، ثم موقفه منها .

وركز **المحور السادس على دراسة مدى إدراك** العامل للمنظمات الطوعية (الاجتماعية)، وللقيم المختلفة للتنظيم ، واستعانت الدراسة في هذا الصدد بمقاييس تكشف عن مدى تكامل (العامل) مع هذه المنظمات ونسبة المشاركة فيها .

وأما المحور السابع فيخصص لتحليل البيانات الخاصة بالتغيب . وأعتمدت الدراسة في هذا العنصر على مؤشرات هامة من شأنها ابراز هذه الظاهرة منها نسبة العطل المرضية ، ونسبة التأخر عن موعد العمل .. الخ

وقد إشتمل المحور الأخير على بيانات متعلقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها العامل وهذا لقياس آثار وانعكاسات التنظيم الصناعي على حياته بصفة خاصة .

4 ـ الملاحظة المباشرة : تعتبر الملاحظة المباشرة أداة هامة في البحث السوسيولوجي حيث عن طريقها يستطيع الباحث الحصول على بيانات ومعطيات كيفية يدعم بها الدراسة الحقلية (1) ويعود الاعتماد على هذه الاداة وذلك لأنها تمثل سنداً حقيقياً لتدعيم البيانات الكمية .

ولقد كان من الضروري في هذا البحث الاعتماد على اكثر من مصدر واحد ، للحصول على البيانات الضرورية فقد أجريت ملاحظات مباشرة

---

(1) تيور كابلوف : البحث السوسيولوجي، تعريب نجاة عياش ، بيروت ، دار الفكر الجديد ، 1979 ، ص: 123 .

حددت اطارها في ضوء الاهداف العامة للدراسة ، وكانت هذه الملاحظات جديرة بان تمنح للباحث ، تصورا شاملا للتنظيم الصناعي والعلاقات السائدة بين مستوياته ، وهكذا تمثل هذه الاخيرة (الملاحظة) محكا خارجيا يمكن الاحتكام اليه في مدى صدق البيانات. وقد تمت الملاحظات في المواقف الطبيعية ، حيث تمت الاستعانة بها في ملاحظة سلوك جماعات العمل أثناء تأديتها لنشاطاتها .

5 ـ **المقابلة** :ـ تلعب المقابلة في البحوث النفسية والاجتماعية ، دورا كبيرا في جمع المادة الميدانية ، حيث يشيع استخدامها خاصة اذا كانت البيانات المطلوبة لها صلة وثيقة بمشاعر الأفراد ودوافعهم، كما يشيع استخدامها عند ماتكون العينة المدروسة درجة الأمية فيها مرتفعة ، (2) ، وقد لجأ الباحث الى استعمال هذه الأداة في ضوء الدراسة النظرية ، والمرحلة الاستطلاعية ، حيث شملت مقابلات مع المستويات المختلفة للتسلسل التنظيمي ، كما طلب من المبحوثين ، الافصاح عن آرائهم ومشاعرهم حول بعض المسائل والقضايا الهامة التي تفيد البحث ، كما شملت مقابلات مع المؤسسات المحلية الأخرى كدور الشباب ، والثقافة ، وبعض المزارع المسيرة ذاتيا ، ومنظمة الاتحاد الوطني للفلاحة ، ومديرية الزراعة والصيد البحري ... الخ . والهدف من اجراء هذه المقالات هو الحصول على معطيات عامة يمكن الاستفادة منها في ضوء التحاليل الخاصة لمادة الاستبيان .

المبحث الثالث :ـ مرحلة تفريغ البيانات وتحليلها :

تعتبر مرحلة تفريغ البيانات وتحليلها آخر مرحلة في البحث السوسيولوجي ، وهذا بعد جمع البيانات والمعطيات ميدانيا، فقد لجا الباحث الى تفريغها وتحليلها حسب الطرق المنهجية التالية :ـ

---

(2) عبد الباسط محمد حسن اصول البحث الاجتماعي ، القاهرة ، مكتبة الانجلو مصرية ، 1975، ط5 ، ص: 349.

1— تطبيق المنهج الاحصائي :— لقد تم التركيز على المنهج الاحصائي في هذا البحث بهدف الوصول الى نتائج احصائية تبرز مدى أهمية الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة، كما يعتبر هذا المنهج أداة مكملة ، لتحليل البيانات الكيفية ، التي تم الحصول عليها عن طريق الملاحظة والمقابلة .

كما لجأ (الباحث) في هذا الصدد الى المقارنات الاحصائية وتحليل المعطيات الكيفية اعتمادا على تصريحات المبحوثين، كما استعان أيضا بطريقة العرض الجدولي ، المتمثلة في استخدام الجداول البسيطة ، والجداول المركبة ، وهذا حسب أهمية المعطيات الاحصائية .

ا— الجداول البسيطة : سمحت طريقة العرض الجدولي البسيط من تصنيف وتحليل البيانات العامة للعينة المدروسة مقتصرة على طريقة التكرارات والنسب المئوية، كما سمحت هذه الأخيرة من استخلاص نتائج عامة عن الواقع المدروس، بما فيه الواقع العمالي والتنظيم الصناعي .

ب— الجداول المركبة : لقد تم استعمال الجداول المركبة ، وهذا من أجل الوصول الى نتائج احصائية دقيقة ، تبرز مدى أهمية المتغيرات التي اعتمدت عليها الدراسة ، ونجاعة المؤشرات التي حددت في ضوء الدراسة النظرية ، وهكذا اقتصرت هذه العملية على الربط بين عدد من المتغيرات واستخراج دلالاتها الاحصائية ، عن طريق تطبيق (درجات الحرية) ومعاملي (التوافق والارتباط) (3).

2.— منهج تحليل المضمون : جاءت عملية تحليل المضمون ، لتكمل عملية التحليل الأولي (المنهج الاحصائي) ، وذلك نظرا للارتباط الوثيق بينهما حيث تم تحليل محتوى بعض الوثائق التاريخية والادارية التي لها علاقة بجوانب الظاهرة المدروسة وقد تم الحصول من خلال هذا على بيانات هامة أفادت الدراسة في التحليل والتفسير وهي :

---

(3) راجع : السيد محمد خيري، الاحصاء في البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية ، القاهرة، دار الفكر العربي، ط 2 ، 1957 ، ص: 596 .

أ- **المصادر التاريخية** : لقد ساهمت المصادر التاريخية ، في التحليل وبقدر كبير في بلورة الأفكار ، وتدعيم المعطيات من الجانب التاريخي ، حيث تم التعرف على الظروف التاريخية التي مرت بها اليد العاملة الريفية بصفة خاصة ، والمجتمع الريفي بصفة عامة .

ب- **المصادر الثقافية والاجتماعية** : اذا كانت المصادر التاريخية قد سمحت من معرفة التطور التاريخي (للمنطقة) ، والتحولات التي عرفتها في الميادين المختلفة فان المصادر الثقافية والاجتماعية ساهمت هي الأخرى في ايضاح كثير من المعطيات ، حيث اعتمد الباحث في التفسير ، والتأويل على قاعدة أساسية وهي الرجوع الى السياق الاجتماعي ، والثقافي لليد العاملة الريفية ومختلف الآليات التي خضعت لها ، وهذا كاطار مرجعي رئيسي في تفسيرات الدراسة وتأويلاتها ، بهدف الوصول في النهاية الى استنتاجات ، يكون موقفهما واضحاً من الفرضيات والتساؤلات التي انطلقت منها الدارسة .

هكذا وكما اتضح فان الدراسة تجمع بين مجموعة تقنيات ومناهج متكاملة تحقق أهداف الدراسة النظرية والعقلية ، والواقع أن اختيار التقنيات والاساليب المنهجية في جمع البيانات وتحليلها أملتها طبيعة الموضوع ومستوى المعلومات المتوفرة في الميدان .

كما أن الاستعانة بالمصادر التاريخية الثقافية والاجتماعية . . الخ ، أمدت الباحث بمجموعة من البيانات حول تداور وضعية اليد العاملة الريفية ، وكانت الاستعانة بهذه المعلومات خليقة أن تنمي لديه ، الخيال السوسيولوجي عند التحليل ، ذلك المفهوم الذي أدخله المفكر " رايت ميلز " * "C'WRIGHT MILLS" الكي يشير الى قدرة الباحث الفكرية على الصورة التاريخية العامة والكلية للانسان والمجتمع . . الخ ،

كما يؤكد من جهة أخرى أنه من العسير دراسة اتجاهات الأفراد ، أو أي ظاهرة اجتماعية أخرى اذا عزلت عن سياقها التاريخي والاجتماعي .(4).
وهكذا كانت المنهجية المتبعة في هذا البحث ، ملائمة لخدمة أهداف الموضوع حيث مكنت من استخلاص نتائج هامة أثبتت مدى أهمية ودور التنظيم الصناعي في تحقيق استقرار وتكامل أعضائه .

---

4) محمد علي محمد ؛ مجتمع المصنع ،المرجع السابق،ص:49 .
*) أنظر بحثه الشهير : L'imagination sociologique, traduction, PIERRE Clinquart, Paris, F.Maspéro, 1983.

الفصل السادس : منطقة مستغانم تاريخيا وجغرافيا واقتصاديا

المبحث الأول : المجال التاريخي

المبحث الثاني : المجال الجغرافي

المبحث الثالث: المجال الاقتصادي

المبحث الرابع: خلفية تاريخية عن مركب العجين والورق ببلدية مزغران (ولاية مستغانم)

المبحث الأول : المجال التاريخي .

تشير الدراسات التاريخية بالمنطقة ، أن الأصل الاشتقاقي لكلمة " مستغانم " غير موجود في الكتب التاريخية القديمة ، حيث لم يقم أي مؤرخ أو باحث في هذا المجال بإعطاء تفسيرات للمعنى الحقيقي لهذه التسمية ، وهذا بالرغم من أن بعض العلماء، كتبوا عن هذه المنطقة مقالات عديدة أمثال المؤرخ (أبو عبيد الله البقري *، والمؤرخ وعالم الاجتماع عبد الرحمن ابن خلدون)** .

بينما وجدت تفسيرات عديدة ومختلفة عند السكان المحليين أثمرت بالتعريفات التالية :

1) مستغانم : تتألف من اصطلاحين مختلفين ، " مشتة " وتعني محطة شتوية (Station hivernale) ، و"غانم" تعني مربي المواشية (Riche éleveur de mouton)

2) مستغانم: تعني ، مرسا " أي الميناء ، و " غنايم " وتعني المنطقة التي تحتجز فيها الغنائم ، وهذا مايبين بقاء عدة مخازن (silos) في حي " المطمر " الشهير بالمنطقة .

3) مستغانم : تعني " مسك الغنم " أي وفرة الاغنام .

كما توجد عدة تعريفات تاريخية أخرى ، مثل كلمة كارتينا " Carténa " و " مورسطاقا " Murustagua " اللتان تدلان على اسم الميناء بالمنطقة في العهد الروماني ، وكذلك كلمة " مسكرانم " Hass—Kranom " التي تعني باللهجة البربرية أيضا قصب السكر . (1)

---

* أبو عبد الله البقري عالم جغرافي عاش في العصر الاندلسي (القرن الحادى عشر) أي (القرن الخامس هجرى).

** عبد الرحمن ابن خلدون عالم اجتماعي ومؤرخ عاش بين (1332م). الى 1406م).

(1) Monographie de la wilaya de Mostaganem, Mostaganem, éd.D.R.A.N, 1985, P: 10.

وهكذا يتضح أن جل التعريفات، تشير الى أن المنطقة، عرفت نشاطات تجارية واقتصادية هامة على مر التاريخ، وهذا مايميزها عن باقي المناطق الأخرى، بل كانت تنافسها في بعض النشاطات الزراعية بصفة خاصة، اذ يقول في هذا الصدد الباحث (مولاي بلحمسي): "بل مكان هضبة المرسة" (Mersa) المشهورة بكرومها وأراضيها الخصبة مزاحمة منطقة المتيجة". (2)

أ ــ نشوء المنطقة:

ان معظم المؤرخين يرجعون تاريخ تأسيس منطقة " مستغانم " الى العصر المرابطي (almoravides)، حيث شيد المرابطون عدة قلاع ومساكن في القرن الحادي عشر (ميلادي)، كما قام (يوسف بن تشفين) ببناء أول " برج " في هضبة (الميمنة) سنة (1082م)، حيث استقرت فيها قبيلة (لمهال) *، التي تحولت فيما بعد الى قبيلة تخدم الاقتصاد التركي.

وقد توسع نفوذ الادارة التركية بعد القضاء على الحكم الاسباني (1550م)، وبدأت العائلات الاندلسية تتوافد اليها لاستثمار أراضيها الخصبة، وهكذا أقيمت بالمنطقة عدة قرى ومراكز تجارية هامة أمثال قلعة " بني راشد " " مازونة "... الخ

الى جانب هذا تميزت المنطقة بوفرة المياه، وكثرة الينابيع خاصة مناطق " المطمر " وتجديت " ومزغران "، مما جعلها تتخصص في بعض الزراعات ذات الشهرة العالمية (القطن، قصب السكر، الكروم)، هذه الثروة أتاحت للسكان حياة مستقرة في مهنة الزراعة التي انعكست بدورها على الحياة الثقافية والاجتماعية، اذ أصبح السكان يميلون الى الاستقرار وعدم التنقل.

---

(2) Moulay Belhamissi, Histoire de Mostaganem," des origines à nos jours ", Alger, ed: S.N.E.D, 1982, p: 16.

* يرجع أصل قبيلة " لمهال " الى بني هلال، توسعت من هضبة الميمنة بالمنطقة الى هضبة الشلف (ولاية الشلف) وكذلك الى منطقة " البطحة " قرب ولاية (غيليزان).

ب- الاستيطان الفرنسي بالمنطقة :

بعد الاستيلاء على منطقة مستغانم نهائيا في سنة (1833)، اتجهت الادارة الفرنسية الى سياسة التفقير ونزع الأراضي الخصبة من الأهالي ، والعمل على تنمية الزراعات ذات النمط التجاري (كالكروم والحوامض) ، وهذا ، قصد تدعيم قاعدتها التجارية في السوق العالمية(3)

هذه السياسة ، أدت كما هو معلوم الى الإفقار المتزايد للفلاحين بالمنطقة ، وذلك عن طريق تقسيم الأراضي الى قطاع المعمرين الواقع في أخصب المساحات الزراعية ، وقطاع الأهالي المتكون من الاراضي الفقيرة ، مما جعل وضعية اليد العاملة الزراعية تزداد تدهورا ، خاصة بعد أن إزدادت حركة الانتقال الأوروبي بالمنطقة ، وهذا ما صرح به المعمر الفرنسي " بيجو " BUGEAU " بتاريخ (21ماي 1840) قائلاً : " فحيثما توجد الأراضي الجيدة.... يجب توطين المعمرين،دون استفسار عن صاحبها ".(4) .

ومن ثمة ، تحولت منطقة " مزغران " المعروفة بأراضيها الخصبة الى منطقة خاصة بالأوروبيين بعد سنة (1945) ، وأرغم سكانها على الانتقال الى منطقة " تجديت " وزاقة " اللتان تشكلان خزانا لليد العاملة الريفية الرخيصة وهكذا توسعت عملية التعمير مع التوسع الاقتصادي بالمنطقة .

هذا الوضع الاجتماعي جعل السكان يعيشون حركة دائبة بين الاراضي الخصبة ، والسهول وبين المناطق الفقيرة والجبلية .

وقد كانت منطقة مستغانم ، عبارة عن مقاطعة من مقاطعات منطقة وهران ، كما هو الحال بالنسبة لمنطقة " تيارت " و سعيدة " ، تلمسان " ... الخ ، وقد أصبحت منطقة (مستغانم) مستقلة بذاتها

(3)Ibid,P: 4.

(4) حسن بهلول : القطاع التقليدى والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر ، تجديده ونظام دمجه في نظام الثورة الزراعية الجزائرية شرومن، ت ه 1976ص32 .

بعد صدور المرسوم الوزاري المؤرخ في (3 جويليا 1953) (5)
ومن أبرز الأحداث التاريخية التي عرفتها المنطقة ، حروب منذ غران
(فبراير 1840) ، وحرب جبل " ذيس " ، وجبل ، " بني هني "
سنة (1957) ، وكذلك حرب " الزيتونية " في سنة (1958) ، (6)
وقد عرفت المنطقة سياسة المحتشدات التي مست خاصة مناطق
" مازونة وما جاورها . "

اضافة الى هذا ، قيام الادارة الفرنسية بعمليات التمزيق
القبلي والعشائري وهذا من أجل تحطيم الكيان النفسي والتفرقة
بين المواطنين أنفسهم ، للحيلولة دون توحدهم .

ويمكن ملاحظة رواسب هذه العمليات في قبيلة لمحشم "
التي انقسمت نتيجة التمزيق (العشائري والقبلي) الى منطقتي "
لمحشم العليا " و " لمحشم السفلى " ، وكذا هو الحال بالنسبة لمنطقة
لمجنهر " وأولاد شافع .

هذه الاشكال من التمييز وغيرها من العمليات الاستعمارية الأخرى ،
كانت تهدف الى الاستغلال الفاحش للأهالي والتحكم في مصير اليد
العاملة الريفية للسيطرة عليها اقتصاديا واجتماعيا .

المبحث الثاني المجال الجغرافي :

تقع ولاية مستغانم في الشمال الغربي من القطر الجزائري ،
يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ، ومن الشمال الشرقي
ولاية (الشلف) ، ومن الشمال الغربي ولاية (وهران) ، كما يحدها
من الجنوب الغربي ولاية (معسكر) ، ومن الجنوب الشرقي ولاية
(غيليزان) ، أنظر في الملحق الخريطة رقم (1)).

(5) Rapport consernant la création de Mostaganem, Oran, ed: I.G.R.O, 1959, P: 7.
(6) Monographie de la wilaya de Mostaganem, OP. cit, P: 7.

وتتربع على مساحة تقدر بـ(229060 كلم2)، يبلغ عدد سكانها (436422 نسمة) أي بكثافة سكانية تقدر بـ(190,5 ساكن/كلم2)، كما تمثل فئة الشباب نسبة (43,4 %) ، وتتركز الأغلبية الساحقة من السكان في المناطق الريفية ، حيث يقدر عدد السكان بها (264 702 ساكن)(7)

وبعد التقسيم الاداري في سنة (1984)، أصبحت الولاية تضم (3) دوائر هامة وهي " دائرة " حاسي مماش" وتضم (03) بلديات يبلغ عدد السكان فيها (79,509 ساكن) ، ثم تليها دائرة " عين تدلس" وتضم (13) بلدية يبلغ عدد السكان فيها (136.529 ساكن) ، وأخيرا دائرة سيدى علي " تضم (11) بلدية ويقدر عدد سكانها بـ(120.384 ساكن) (أنظرفي الملحق الجدول رقم (1)) .

- أما من حيث المناخ والتضاريس فتنقسم الولاية الى ثلاثة (03) مناطق رئيسية :

ا- غرب الولاية : الذى يلتقي مع مدخل منطقة الشلف حيث يشكل سهولا خصبة ، بالرغم من قلة الامطار الموسمية (500مم/سنويا)

ب- هضبة الشلف السفلية : (منحدر مبدئة) وهي منطقة حارة تقل بها الامطار الموسمية (400مم / سنويا) .

ج- منطقة جبال الونشريس: تمثل أعلى منطقة بالولاية ،تمتاز بأمطار موسمية هامة (400 الى 600مم / سنويا) ويمثل عامل الانجراف المشكل الاساسي بها .(8)

ويعبر هذه المناطق ثلاث (03) أنهار هامة :

ا- نهر (العين الصفراء) : نهر له أهميته الاقتصادية ، يخترق المدينة (مستغانم)،فاصلا بين الحي الأعلى ، والحي الأسفل المعروف باسم " تجديت ".

---

(7) La wilaya de Mostaganem en quelques chiffres,Mostaganem,ed: D.P.A.T,cahier n°2, 1984,P:3.

(8) Annuaire statistique,année 83,Mostaganem,ed:D.P.S, 1984.p:4.

ب: نهر غرب المدينة المسمى بـ (المقطع)، وهو يمتد على مساحات هامة بالمنطقة.

ج: نهر شرق المدينة المسمى بنهر (الشلف)، منبعه ولاية الشلف ويعبر المنطقة كاملها ليصب في البحر ، وهو أكبر نهر في القطر الجزائري ،حيث يغذي المنطقة صناعيا وزراعيا .(9)

المبحث الثالث المجال الاقتصادي :

لم تشهد ولاية مستغانم حركة ديناميكية في المجال الصناعي ، والعمراني الا بعد السبعينات ، وهي المرحلة التي عرفت تنمية النشاطات الصناعية والعمرانية المندرجة في اطار البرامج الجهوية ، الرامية الى توسيع الخدمات وتوفير فرص العمل . ولعل أهم مايميز أهمية المنطقة في هذا المجال موقعها الجغرافي ، إذ تمثل همزة وصل بين الولايات المحيطة بها ، كما يلعب ميناؤها دورا استراتيجيا باعتباره أهم الموانئ الرئيسية على المستوى الوطني ، حيث ساهم بصفة فعالة في اعادة بناء ولاية " الشلف " بعد الزلزال الذي حدث بها سنة (1980).

الى جانب النشاط التجاري ، عرفت المنطقة حركة عمرانية هامة ،حيث يحتل قطاع السكن والتعمير المرتبة الثانية من حيث حجم التشغيل ، كما توضح الاحصائيات الولائية بالمنطقة ، أن نسبة الانجازات بلغت (63، 57%)بينما يعرف قطاع البناء الريفي تأخراً ملحوظاً في الانجازات حيث لم تتعد النسبة(16%)، من مجموع البرامج العمرانية الريفية .

أما قطاع الانارة الريفية فقد عرف تطورا ملحوظا و تم توصيل خطوط الكهرباء الى مايقرب من (5000) مسكنا ، و (70) دورا ، وهكذا بلغت نسبة الانارة الريفية (في سنة 1982) ، (90%) في دائرة حاسي مماش و (45%) في دائرة عين تادلس" و (23%) في دائرة " سيدي علي ". (10) .

(9) دليل مستغانم ، مستغانم المطبعة الحلوية بدون تاريخ ص : 12 .

(10) Annuaire statistique, CP. cit, P: 73.

أ ـ المجـال الصناعي : لقد تجلت حركة التنمية الصناعية ـ كما سبقت الاشارة اليها في مقدمة هذا المبحث ـ في نهاية السبعينات ، وقبل ذلك كانت الولاية تعتمد على البرامج التنموية الريفية والبلدية (Programme de developpement rural et communal)
وهي برامج محدودة في نشاطات معينة ، وجدت مع وجود الادارة الفرنسية ، كما أنها لا تستجيب لحاجيات المنطقة نظرا للتحولات التي عرفتها هذه الاخيرة ،
وهكذا ، يمكن اعتبار مرحلة تطبيق المخطط الرباعي الأول (70 ـ 73) ، انطلاقا كبيرا في المجال الصناعي ، حيث شكلت (هذه المرحلة) قاعدة لإنطلاق مشاريع صناعية هامة وهذا تماشيا مع سياسة التوازن الجهوي ، الرامية الى ادماج اليد العاملة الريفية في سوق العمالة الوطنية.(11) .

وقد أنجزت (في هذا الاطار) عدة مشاريع صناعية هامة ، أهمها مركب " العجين والورق ـ S.O.N.I.C " ، الذي يوفر حوالي (1000) منصب عمل ، "مصنع تكرير السكر ـ S O G E D I A " ويوفر حوالي (665) منصب عمل ، يضاف الى هذا عدد هام من المصانع ذات الحجم المتوسط والخفيف تكلفت بانجازهما مؤسسات الولاية والبلدية في اطار اللامركزية.(12)

ب ـ المجال الزراعي : تعد ولاية "مستغانم" من المناطق ذات الشهرة الزراعية على المستوى الوطني ، ويرجع هذا ، الى طبيعة التربة التي تمتاز بها ، وكذلك الى وفرة المياه بها .
هذه المميزات ، جعلت سكان المنطقة يعتمدون على حرفة الزراعة وتربية الماشية في معيشتهم .
وقد اشتهرت المنطقة أثناء الاحتلال الفرنسي وحتى نهاية السبعينات ، بزراعة الكروم لصناعة النبيذ وزراعة الحوامض ، حيث كان الانتاج يصدر الى العديد من الدول الأوروبية . يضاف الى هذا زراعة الحبوب والبقول ، هذه الزراعات الأربعة ، تمثل أهم الاستغلالات الزراعية بالمنطقة ، ويرجع بقاؤها نظرا لتكيفها مع طبيعة التربة الرملية والطمية ، كما أن طاقات الري المحدودة في بعض المناطق لم تساهم على التنوع الزراعي .

---

(11) Revue revolution africaine n° 703 du 10 au 16 aout 1977, Alger; 1979, P: 13.

(12) Ibid, P: 13.

وتقدر المساحة الاجمالية للمزارع المسيرة بـ (242.300) هكتار ، أما المساحة الضرورية للزراعة فتقدر بـ (126.018) هكتار، أي مايعادل (50٪) من المساحة الاجمالية.(13)

هذا ، وبالرغم من أن القطاع الزراعي يمثل أهم القطاعات الاقتصادية، سواء من حيث المكانة التي يحتلها ، أو من حيث حجم تشغيل القوى العاملة ، فإن الدراسات الاحصائية والاقتصادية أظهرت في تحاليلها ، أن هذا القطاع . مازال يعرف مشاكل كبيرة ، على مستوى التسيير والتجهيز ، وكان لهذه العوامل آثار واضحة على مردودية الانتاج ، واستقرار اليد العاملة الزراعية بصفة خاصة .

وبعد اعادة الهيكلة أصبح القطاع الزراعي العام ، يضم (130) مزرعة مسيرة اشتراكيا (D.A.S) موزعة على الشكل التالي :

ا ـ دائرة "عين تدلس" تضم (53) مزرعة مسيرة ذاتيا

ب ـ دائرة خاسي مماش" تضم (41) مزرعة مسيرة ذاتيا

ج ـ دائرة " سيدي علي " تضم (31) مزرعة مسيرة ذاتيا .

كما استفاد بعض الفلاحين بالمنطقة ـ في اطار إعادة هيكلة وتوزيع الاراضي ـ بملكيات زراعية كانت تابعة لقطاع الثورة الزراعية بعد (1982).

كما إستفادت معظم المزارع بالطرق الزراعية الحديثة أهمها الزراعة البلاستيكية (plasticulture) ، التي أثبتت مدى تكيف هذه الطريقة بمناخ المنطقة أيضا.(14)

وجملة القول ، فبالرغم من تطبيق سياسة الاصلاح الزراعي واعادة الهيكلة التي سمحت بتنظيم المزارع المسيرة ذاتيا، ومواجهة بعض المشاكل ، وتحرير مبادرات المسؤولين ، فإن معظمها مازالت تعاني من من مشاكل واختلالات خاصة على مستوى التسيير مما تسبب في انخفاض الانتاج وعجز في الميزانية .

---

(13) Statistiques année 1985, D.A.S, wilaya de Mostaganem.

(14) احصائيات ، مديرية الفلاحة والصيد البحري ، ولاية مستغانم، 1985 .

المبحث الرابع: خلفية تاريخية عن(مركب العجين والورق) بمستغانم :

وطن المركب على بعد ثلاث (08)كلم ، جنوب شرق مدينة مستغانم بالقرب من الحسر ، وهو يتربع في قلب بلدية " مزغران الصناعية " المعروفة بسهولها الخصبة ونشاطها الفلاحي ، يدخل انجازه في اطار المخطط الرباعي الأول (70ــ 73) ، وهو يمثل إحدى المشاريع الكبرى التي نص عليها المخطط ، كما يشكل قطاع هام من قطاعات النشاط الصناعي باعتباره أكبر مركب على المستوى الوطني والافريقي (أنظر في الملحق الخريطة رقم (2)).

تقدر مساحته بـ (52هكتار و 50 آر) . وهي مساحة كافية لتوسيعه في المستقبل ، اذ يشغل في الوقت الحالي (21هكتار و20 آر) .
ونظرا لموقعه وسعة نشاطاته ، فتح المركب فرصا للعمل اضافة الى الفرص التي توفرها سهول المنطقة ، فهو يستقبل يد عاملة قادمة من مختلف المناطق ، هذا الاستقطاب لليد العاملة الريفية نماه حجمه ومستواه الفني ، حيث يشغل بمستوى فني بسيط نسبيا ، لا يتطلب تكوينا عاليا في كثير من أقسامه ولا خبرة طويلة في الميدان الصناعي .

وقد تم انجاز هذا المركب وفقا لاعتبارات أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي :

1 ــ وفرة المادة الاولية حيث تغطي مساحات الحلفة مايزيد عن (3.500.000 هكتار).

2 ــ ضرورة تقييم هذا المنتوج وتصنيعه ، حيث ظل لمدة طويلة يصدر كمادة خام بأكمله تقريبا .

3 ــ تزايد حاجة السوق الداخلية الى انتاج الورق .

4 ــ الاهتمام بتنمية الصناعات الأساسية ومنها صناعة (عجين الورق) تدعيما للاقتصاد الوطني (15).

---

(15) ملف خاص حول مركب مستغانم ، الجزائر ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، بدون تاريخ ، ص : 3 .

ا — معايير توطينه (المركب) :

بالرغم من أن إختيار توطين المركب، تم على أساس الاقتراحات ، والدراسات التخطيطية التي شملت كافة مناطق التراب الوطني ، وبالرغم من الخصوصيات التي يتميز بها ، كقربه من نهر " الشلف "*، ومن حقول الحلفة الواقعة بالجنوب الغربي ، وكذلك موقعه في منطقة لها منافذ مينائية واسعة ، غير أن عملية توطينه أهملت بعض المقاييس العلمية في مجال التخطيط والتهيئة العمرانية ، وهذا ما أكدته آراء مسؤولي التخطيط بالمنطقة ، وغياب الدراسات الهدية في هذا المجال ، ومن المشاكل الهامة التي يعرفها المركب ، عدم توفر المياه (العذبة) بالكيفية اللازمة ، سواء كان ذلك بالنسبة للإحتياجات كما وردت في التقديرات ، أو الاحتياجات التي قد تترتب عن توسعه في المستقبل ، ويرجع هذا الى انخفاض مياه نهر " الشلف " في الفترة التي تمتد بين (جوان — سبتمبر).

الى جانب هذا ، عدم توفر المواد الأولية بالكيفية اللازمة ، حيث كان من المقدر أن يستلم المركب (200 الف طن) من الحلفة سنويا ، غير أنه لم يستلم الا (170 الف طن) خلال العشرية الماضية (1973 — 1983) ، وهذا ما جعل معدل الانتاج ينخفض ، ووقوف بعض ورشات الانتاج . في سنة (1980) ، واللجوء الى استيراد مادة عجين الخشب (pâte de bois)(16)

ب — آجال انجازه :

دامت فترة انجازه أربع (04) سنوات ، وكلفت الاعمال الى شركات عالمية ، وفقا للعقد الموقع بتاريخ (14/05/1969) بين وزارة الصناعات الخفيفة من جهة وشركات (بارسون ، و يتمور Parsons-White Moor) الخ ، وهو عقد من نوع المفتاح في اليد وقد انتهت الاشغال به في نهاية (سبتمبر 1974). بدأت عملية الانتاج في نهاية (ديسمبر 1974) ويشغل في سنة (1985) . (972 عاملا) ، موزعين على أقسام الانتاج ، والطاقة والصيانة ، والادارة . . . الخ (17)

---

* يوصل الماء بأنبوب طوله (22 كلم) .

(16) Voir "quotidien"el moudjahid" du 24/07/1985, p:2

(17) ملف خاص، حول مركب مستغانم ، المرجع السابق ، ص: 4 .

ج — نظام العمل :

لضمان سير عملية الانتاج ، يعمل المركب ، حسب نظام العمل بالتناوب (travail posté) أي (24) ساعة كاملة بدون توقف ، وينظم العمل حسب جدول زمني محدد تعمل من خلاله أربع (04) فرق.

- الفرقة (ا) وتعمل من الخامسة صباحا الى الواحدة بعد الظهر مرتين في الاسبوع .
- الفرقة (ب) وتعمل من الواحدة بعد الظهر الى التاسعة ليلا مرتين في الأسبوع .
- الفرقة (ج) : وتعمل من التاسعة ليلا الى الخامسة صباحا مرتيين في الأسبوع .
- الفرقة (د) تبقى في راحة لمدة يوميين .

هذا ، ويتغير جدول توقيت العمل كل أسبوع بحيث تنوب الفرقة (د) محل الفرقة (ا) ، التي تنوب بدورها الفرقة (ب) ، أما الفرقة (ج) تبقى في راحة لمدة يوميين وهكذا دواليك ... الخ .

ذ — الخدمات التي يقدمها المركب :

1 — **التكوين** : لقد تم تكوين (165) عاملا لمباشرة العمل في المرحلة الأولى ، ثم توسعت عملية التكوين في الخارج وفي بعض المراكز الوطنية ، الى جانب هذا يقوم المركب بتكوين العمال داخل الورشات . معتمدا بذلك على طريقة التكوين في مكان الانتاج .

2 — **محو الأمية :** بالرغم من انتشار الأمية في الوسط العمالي بشكل واسع فإن نشاط التعليم لم يحظ بعناية كاملة ويتجلى هذا في مستويين .

المستوى الأول : الاقسام المخصصة لمحو الأمية صغيرة لا تكفي لاستيعاب العمال الراغبين في التعلم كما ان الوسائل البداغوجية الأخرى غير متوفرة بالكيفية اللازمة .

المستوى الثاني : يرجع الى انعدام تنظيم أوقات التعليم حيث لوحظ غياب المشط في العديد من المرات ، وكذلك غياب العمال من حين لآخر .

3 . النقل : يعيش المصنع مشكل تنظيم خطوط النقل ، من حيث تلبية كافة العمال ، فهو يضمن نقل العمال الآتين من المناطق القريبة ،(دائرة حاسي مماش وما جاورها)، أما العمال الذين يقطنون بعيدا من المصنع فيأتون بوسائلهم الخاصة .(منطقة بوقرة، عين تدلس ، عين سيدى علي . . . الخ) .

4 . المطعم : يتوفر بالمصنع مطعم للعمال حيث يتناولون واجباتهم اليومية عن طريق الأفواج نظرا لضخامة عددهم (972 عامل) .

5 . المركز الصحي : يحتوى المركب على مركز صحي ينشطه ممرضة

6 . المخيمات الصيفية: ينظم المصنع مخيمات صيفية لابناء العمال الى جانب هذا ينظم رحلات للتطوع في مختلف المناسبات.

من خلال هذا التقديم لمجتمع المصنع يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية :

– بحكم موقعه وحجمه أصبح المركب يعتمد على يد عاملة ريفية محلية وغير محلية (آتية من المناطق المجاورة) .

– شكل منافسة على المناطق الزراعية سواء التابعة للقطاع الخاص أو للقطاع العام .

شكل عامل جذب لسكان المناطق الفقيرة القريبة والبعيدة ونتج عن هذا هجرات يومية (منهكة) .

– تقييم عام:

أتاحت العروض السابقة ، معالجة وتحليل وضعية المنطقة من النواحي التاريخية ، الجغرافية ، البشرية والاقتصادية . . . الخ ،

ويعود التركيز على هذه القضايا ، وذلك لكون هذه الأخيرة ، ذات دلالة خاصة في هذا البحث ، كما أن المعطيات الكمية والكيفية المتعلقة بتاريخ المنطقة واقتصادها بصفة عامة ، تشكل اطارا مرجعيا أساسيا لقياس التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها، أي بعبارة أخرى فإن تفسير النتائج الاجتماعية التي سوف تصل اليها الدراسة ، مرتبط بالسياق التاريخي والاقتصادى للمنطقة ، وعلى هذا تتجلى أهمية هذا العامل في فهم الواقع الاجتماعي المراد دراسته .

من هنا تتجسد أهمية الدراسة التاريخية للمنطقة ، كما يؤكد على ذلك المؤرخ (سان سيمون – (St- Simon)) ، ان تاريخ الانسانية سلسلة مستصلة الحلقات ، يتصل ماضيها بحاضرها ... وأن فهم الماضي هو الذى يفيد في فهم الحاضر .. الخ)) (13) .

وانطلاقا من التحليل لهذه الخلفية التاريخية توصلت الدراسة الى الاستنتاجات التالية :

1) وجود توطين صناعي تفاضلي (localisation préférentielle)
بالرغم من أن الولاية شهدت حركة صناعية واسعة ، إلاّ أنه يلاحظ أن أغلب المراكز والدوائر نالت حصة الأسد في الاستثمارات الصناعية ، مما جعل باقي البلديات الريفية تفتقر لهذه المشاريع ، وهذا ماتوصلت اليه احدى " الدراسات الجغرافية " حيث أكدت على أن البلديات الريفية بالمنطقة لم تنل إلاّ (99ر 3٪) من جملة المشاريع الصناعية الموطنة بالولاية (19)

2) انعكست آثار التصنيع التي شهدتها المنطقة بعد انطلاق مخططات التنمية الجهوية على عدة مستويات ، منها ظهور أهمال تدريجي للعمل الفلاحي وفقدان لقيمته .

وهذه الظاهرة تعتبر من أخطر الانعكاسات ، خاصة وأن الطابع الزراعي هو السائد بها ، كما أن انخفاض اليد العاملة في الزراعة ، وتزايد استخدامها في القطاع الصناعي لا يعود الى درجة المكننة بالزراعة ، إذ توضح الاحصائيات الولائية (لسنة 1984) أن درجة المكننة لم تتعد (64ر0٪) في الهكتار الواحد ، وهذا يعني ضرورة تشغيل اليد العاملة وعدم الاستغناء عنها في الوقت الحالي . (20)

(13) عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ص: 297 .
(19) Annick Gaidon, Industrialisation et organisation spatiale dans l'algérois, leurs incidences en mitidja orientale, thése 3em cycle, université, François Rebelais, Tours, 1980, P: 69.
(20) Monographie de la wilaya de Mostaganem, OP. cit, P: 14;

3) ساهمت عملية التصنيع في اعادة توزيع القوى العاملة بالمنطقة، واحداث حراك جغرافي (خارجي) من نوع " ريف — مدينة "، ويتجلى هذا من خلال حراك اليد العاملة الريفية الى الاقطاب الصناعية، " كقطب أرزيو" الذي لا يبعد عن بلدية (فرناكة) إلا بـ (25كلم) ، وكذلك المناطق الصناعية بولاية وهران كما احدثت عملية التصنيع حراكا جغرافيا (داخليا) من نوع " ريف — ريف " و " مدينة — ريف " هذه الآليات تسببت فيهما المركبات والوحدات الصناعية الموجودة بالمنطقة (21).

كما نتجت أيضا حركة يومية عن التجمعات السكنية الى المراكز الصناعية . بالاضافة الى الهجرات الفردية المؤقتة ، حيث يأتي العمال من مناطق ريفية بعيدة كولاية (معسكر — شلف — غليزان ... الخ) . وهم يقيمون اما عند الاقارب أو داخل المركب أو في الفنادق أو بطرق أخرى .

وجملة القول يمكن اعتبار مطلع السبعينات انعطافا هاما بالنسبة لليد العاملة الريفية ، حيث عرفت تحولات اجتماعية واقتصادية هامة نتيجة التنمية الصناعية .

هذا التوسع الصناعي، تسبب في تحركها وعدم استقرارها نتيجة الهجرات الزراعية والهجرات الريفية الفردية والجماعية .
هذه الفئات المتنقلة ، ستولي الدراسة معالجتها، من حيث اندماجها واستقرارها في التنظيم الصناعي .

(21) Revue révolution africaine, OP. cit, P: 14.

الفصل السابع: تحليل البيانات الشخصية والمهنية لأفراد العينة

المبحث الأول : الخصائص العامة لأفراد العينة

المبحث الثاني : البيانات المهنية لأفراد العينة

المبحث الأول : الخصائص العامة لأفراد العينة

- تعتبر طريقة اختيار العينة ، احدى المقاييس الهامنة في البحوث الامبريقية ، حيث عن طريقها يستطيع الباحث جمع البيانات ، وفرزها وتحليلها وفقا لأهداف الدراسة .

وقد تم في هذا الصدد ، التعرض لأهم خصائص العينة وذلك انطلاقا من البيانات الأولية بإعتبارها قاعدة مرجعية أساسية في تفسير وتحليل البيانات الميدانية .

- وهكذا ومن أجل أثبات أو رفض كليا أو جزئيا لفرضيات الدراسة ، سيتم في بداية الأمر ، التعرف على بعض البيانات الأولية (الشخصية) ، انطلاقا من الخصائص العامة للعينة ، التي تفيد بدورها في الاطلاع على بعض المؤشرات الهامة من الجوانب التاريخية ، والاجتماعية والنفسية للمبحوثين ، هذه الجوانب - كما سبقت الاشارة اليها في المقدمة - تمثل الاطار العام المتحكم في بعض تصرفات العمال المبحوثين ومواقفهم في حياتهم الخاصة والعامة ،كما تكشف هذه المؤشرات عن الظروف الاجتماعية والمهنية في ظرف زمني وبيئي معين ، الأمر الذي من شأنه أن يفيد في ايجاد بعض التفسيرات العوامل الهجرة الزراعية ، ومسألة الاندماج في الوسط الصناعي لدى أفراد العينة ، بل وحتى في تفسير وتحليل الآثار الاجتماعية الناجمة عن التصنيع الريفي في البيئة الريفية المدروسة .

– 1 – البنية العامة لأفراد العينة

الجدول رقم (01) يوضح حالة العمال النازحين

المقيمين (بالمنطقة) والغير المقيمين (مهاجرين فرديا)*

العمال المقيمون (بالمنطقة)				العمال الغير المقيمين (مهاجرين)			
قديم		جديد		قديم		جديد	
التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
80	86,03%	13	13,98%	17	89,47%	2	10,53%
93				19			
المجموع	112						

– لقد تم الاعتماد في تكوين هذا الجدول على متغيرين أساسيين وهما مكان الاقامة ، مدة الاقدمية في التنظيم ، وهذا انطلاقا من اجابات المبحوثين على الاسئلة الواردة في صحيفة الاستبيان ، ويلاحظ من خلال هذا الجدول مايلي :

– يمثل عدد المبحوثين المقيمين بالمنطقة (93 فردا) ، أي مايعادل نسبة تقدر بـ (83,03%) من مجموع أفراد العينة ، بينما يبلغ عدد المبحوثين الغير المقيمين بالمنطقة (المهاجرين فرديا) (19 فردا) ، أي مايعادل نسبة تقدر بـ (16,97%) ، من مجموع أفراد العينة. يستنتج من خلال هذه النسب ، أن اليد العاملة الريفية المحلية تمثل الأغلبية الساحقة بالنسبة لعمال المصنع ، وهذا مايدل على نجاعة التوطين الصناعي في الريف ، حيث من أغراضه الأساسية القضاء على البطالة ، واتاحة فرص العمل لليد العاملة المحلية.

* يقصد بالعمال الغير المقيمين : العمال الآتيين من المناطق الريفية المجاورة للمنطقة المدروسة ، وهم يعيشون حالة هجرة فردية.

كما يرجع وجود نسبة (16,7 %) من العمال المهاجرين فرديا، الى عدم توفر فرص العمل بالمناطق المجاورة للمنطقة (المدروسة) في الميدان الصناعي ، مما أدى الى خلق هجرات أسبوعية لدى هؤلاء العمال وبالتالي تغيبهم المحسوس خاصة في الأيام الأولى من بداية الأسبوع ، وهذا بدوره له تأثير سلبي على حياة المهاجرين (من حيث التنقلات ، والمصاريف . . . الخ) بصفة خاصة ، وعلى التنظيم الصناعي بصفة عامة ، (التغيب ، عدم الاهتمام بالأمور التنظيمية)، كما أن هذه الهجرات لا تمس المراكز الحضرية للمناطق المجاورة ، بقدر ما تمس الأوساط الريفية ، وذلك نظرا لعدم توفر الشغل الكافي بها ، وهذا ما أكدت عليه الدراسات الاقتصادية ، أن نسبة النشاطات المهنية تقل في المناطق الريفية أساسا (1)

وهكذا ، فمن بين الآثار الاجتماعية التي نجمت عن التوطين الصناعي بالمنطقة وجود هجرات جغرافية من نوع (ريف - ريف)، وتتجلى هذه الظاهرة بصفة خاصة في كل من ولاية (معسكر ، شلف ، غيلزان،عين الدفلة . . . الخ)

والواقع فإن هذا النوع من الهجرة عرفته المناطق الريفية الأخرى ، وخاصة تلك التي شهدت توطين صناعي مماثل ، ولعل منطقة المتيجة " تمثل هي الأخرى نموذجا لهذا النوع من الهجرات ، حيث تأتي اليد العاملة الريفية من مناطق ريفية مختلفة مثل (المدية، الشلف ، البويرة . . . الخ) وذلك لممارسة النشاط الصناعي بها (2)، مما يجعلنا نصل الدراسة الى نتيجة أساسية ، مؤداها أن التوطين الصناعي بالمنطقة،أدى الى وجود هجرة زراعية ـ جغرافية ، الى جانب هجرة زراعية محلية .

---

(1) Momed El Hocine Benissad, OP. cit, P: 254.

(2) Georges Mutin, OP. cit, P: 83 .

— أما متغير الأقدمية ، فيقصد به الفترة الزمنية التي قضاها العامل النازح داخل التنظيم ، وهذا منذ تاريخ دخوله الى يوم اجراء الدراسة مستثنيا بذلك ، المدة التي قضاها في القطاعات الاخرى ، ووفقا لهذا المتغير ، يعدّ (العامل) جديدا كل من بدأ العمل في سنة (1982) ومابعدها ، أي لم يمض على عضويته أكثر من ثلاث (03) سنوات ، ويعد (العامل) قديما كل من دخل قبل ذلك .

كما يمثل هذا العنصر (الأقدمية) ، متغيرا أساسيا في قياس الاستقرار في التنظيم ، وذلك لما يوفر لهؤلاء العمال من الخبرة المهنية واستيعاب لبعض القيم الصناعية ، كما يمثل عنصرا جديدا على حياتهم المهنية ، خاصة وأن جلهم آتين من بيئة ريفية زراعية ، تختلف عن الوسط الصناعي ؛ من حيث القيم والنظم والتسيير ، هذا ، ويتبين من الجدول أن أغلب أفراد العينة لهم أقدمية في التنظيم ، سواء كان ذلك بالنسبة للريفيين المقيمين (86,03 %) أو بالنسبة للريفيين الغير المقيمين (89,47 %) ، وبهذا يتجلى أن أغلب فئات العينة متجانسة بالنسبة لهذا العنصر .

كما يمثل العمال الجدد نسبة منخفضة (13,39 %) مقارنة مع نسبة العمال القدماء ، وهي تأخذ نسبا متناقصة " من العمال المقيمين بالمنطقة (13,98 %) ، الى العمال الغير المقيمين (10,53 %) .

— 2 — خاصية مستوى التعليم:

الجدول رقم (02) يوضح توزيع أفراد العينة حسب مستوى التعليم

الفئات المهنية	العمال المقيمون		العمال الغير المقيمين		المجموع الكلي
البيان	التكرار	%	التكرار	%	
أمي	51	35ر54%	11	89ر57%	62
ابتدائي	35	63ر37%	7	85ر36%	42
متوسط	7	52ر7 %	1	26ر5%	8
المجموع	93	100%	19	100%	112

— يعتبر عنصر التعليم ذا أهمية خاصة بالنسبة للعمال النازحين ، حيث يتيح لهم فرصة الفهم والاستيعاب لقضايا التنظيم، كما يساهم في الاتاحة لهم لفرص الترقية في السلم المهني .

وبالنظر الى أهميته في مجال التحليل والمقارنة بين مختلف الفئات المهنية ، يساهم هذا المتغير في قياس مدى تطلع وادراك المبحوثين لأمور المؤسسة ، ومدى استجابتهم للقيم والقوانين التنظيمية بصفة خاصة .

وبدراسة هذه الخاصية ،يتبين من الجدول ان نسبة الامية تمثل (35ر54%) عند العمال المقيمين ، و (89ر57%) عند العمال الغير المقيمين . وهي بذلك تأخذ نسبا متصاعدة من العمال المقيمين بالمنطقة الى العمال الغير المقيمين .

أما بالنسبة لمستوى التعليم الابتدائي فقد بلغت النسبة (63ر37%) عند العمال المقيمين و (85ر36%) عند العمال الغير المقيمين .

كما بلغت نسبة التعليم المتوسط (52ر7%) عند العمال المقيمين و(26ر5%) عند العمال الغير المقيمين . وهكذا يلاحظ نفس الظاهرة السابقة أي مستوى التعليم (الابتدائي ، والمتوسط) يأخذ نسبا متصاعدة من العمال الغير المقيمين الى العمال المقيمين .

ومن هذه النسب يستنتج أن العمال الاميين يمثلون الأغلبية الساحقة بالنسبة لأفراد العينة (36ر55 %)، بينما بلغت النسبة الاجمالية للمتعلمين (64ر44 %)، والسبب في ذلك يعود الى الظروف التاريخية المعاشة لدى اليد العاملة الريفية بصفة عامة، والكل لا يجهل أن معظم المناطق الريفية لم تتلق العناية الكاملة في ميدان التعليم وهذا حتى مابعد الاستقلال ، ومايعزز هذا الرأي أن الدراسة لم تكشف عن وجود مبحوث يتعدى سنه (35 سنة)، تلقى تعليما متوسطا ، كما أن معظمهم صرحوا بأنهم ، بعد الانقطاع الطويل عن الدراسة أصبحوا أميين ، في حين ذكر البعض الآخر ، أنهم يحفظون القرآن فقط، ولذلك فإن أغلبيتهم أميون، وبالتالي عمالا بسطاء، وبالنظر الى هذا الوضع، يتضح أن أغلبية اليد العاملة الريفية لا يمكنها مستواها التعليمي الالمام بكافة الأمور الادارية والاعلامية . . الخ، وتفهمها بالكيفية اللازمة .

هذا ، واذا كانت الأمية تحول دون اشباع حاجات العمال النفسية والاجتماعية، يتعين على التنظيم البحث عن استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار معوقات الاندماج في الوسط الصناعي، وهنا تتجلى أهمية البرامج التكوينية والتعليمية (محو الامية) في الاسهام ، في دمج اليد العاملة واستقرارها ، باعتبارها تمثل الأغلبية الساحقة في التنظيم .

2 — خاصية السن :

الجدول رقم (03) يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن

الفئات المهنية	العمال المقيمون		العمال الغير المقيمون		المجموع	
السن	التكرار	%	التكرار	%		%
أقل من 26 سنة	3	3ر22%	1	5ر26%	4	3ر57%
26 — 35	40	43ر04%	8	42ر10%	48	42ر85%
36 — 45	36	38ر70%	6	31ر57%	42	37ر50%
46 — 55	13	13ر97%	4	21ر07%	17	15ر17%
56 فما فوق	1	1ر07%	0	0%	1	0ر90%
المجموع	93	100%	19	100%	112	100%

يتضح من خلال هذا الجدول أن أعلى نسبة لفئات السن الحالية للمبحوثين تتمثل في فئة (26 — 35) ، حيث تقدر بـ (35ر42 %)، أي أن أغلبية العمال شباب ، تقل أعمارهم عن (35 سنة)، وبهذا يتجلى أن نسبة النزوح تظهر خاصة عند الشباب ، وهذا ما أكدت عليه الدراسات ، التي تناولت ظاهرة النزوح الريفي عامة والنزوح الزراعي خاصة ، حيث تبين من خلال النتائج التي وصلت اليها هذه الاخيرة ، أن الحراك المهني يمس فئة الشباب ، وذوي الخبرة في الميدان الفلاحي . (3)

وهكذا ، تمثل فئة (26 — 35) ، الفئة الأكثر نزوحا الى القطاع الصناعي في هذه الدراسة ، كما تبين أيضا أن الأغلبية منهم، هم خريجي التعليم الابتدائي والمتوسط ، من هنا تكشف الدراسة عن نتيجة أخرى، وهي أن لعامل التعليم دور في وجود الحراك ، كما تأكدت هذه الخاصية من خلال المقابلات التي أجريت مع العمال ، حيث أكد المبحوثون أن سبب الانتقال الى الصناعة .هو "إكتساب مهنة تضمن لهم الاستقرار والارتقاء في السلم المهني " وتمثل فئة (36 — 45) نسبة تقدر بـ (50ر37 %)، وبهذا يتضح أيضا أن نسبة الحراك تتضاءل عند هذا الحد ، حيث تبين أن السن المناسب للهجرة والقدرة على تحمل مسؤوليتها ، يتناسب تناسب طرديا مع حالة السن ، أي كلما زاد السن قل الحراك والعكس صحيح ، ويلاحظ هذا العامل بصفة جلية عند العمال المهاجرين (فرديا) حيث تأخذ الهجرة الجغرافية نسبا متها عدة من فئة (36 — 45) الى فئة (26 — 35)، حيث بلغت النسبة في الفئة الأولى (57، 31%) وفي الفئة الثانية (10، 42%) .

وبهذا التحليل يمكن القول أن الهجرة الزراعية والريفية تزداد في المرحلة العمرية (26 — 35) ثم تتناقص في المراحل العمرية الأخرى، كما أن وجود نسبة عالية من هذه الفئة في المصنع يفسر بطريقة أو بأخرى فراغ المزارع من العناصر الشابة والاحتفاظ بكبار السن .

---

(3) أنظر صحيفة المجاهد اليومية المؤرخة في 1976/10/17، ص: 5.

وتمثل فئة (أقل من 26 سنة) نسبة تقدر ب (3٫57 %) من مجموع أفراد العينة ، وهي نسبة منخفضة إذا ماقورنت بالنسب الأخرى ، كما تعود أسباب مغادرة الفلاحة لدى هذه الفئة الى ظروف زمنية معينة،عاشتها هذه الاخيرة، اذ تبين من خلال أجوبة المبحوثين ، أنهم لم يتوجهوا الى الصناعة الا بعد اكتساب مهنة صناعية، وهذا أثناء اداء خدمتهم الوطنية ، من هنا يمكن اعتبار هذه المرحلة بمثابة توجيه مهني جديد لدى هذه الفئة ، وهي ظاهرة سائدة بالمجتمعات المصنعة " turn over " (4).

_ 3 _ الحالة العائلية :

جدول رقم (04) يوضح الحالة العائلية لأفراد العينة .

فئات العمال	مقيم		غير مقيم		المجموع	
البيان	التكرار	%	التكرار	%		%
متزوج	87	93٫54 %	18	94٫73 %	105	93٫75 %
أعزب	6	6٫46 %	1	5٫27 %	7	6٫25 %
المجموع	98	100 %	19	100 %	112	100 %

ـ بدراسة خاصية الزواج يتضح أن أغلب أفراد العينة متزوجون،حيث تقدر نسبتهم (93٫75 %)بينما بلغت نسبة الغير المتزوجين (6٫25 %) ، وعند اجراء المقارنة بين العمال المقيمين (بالمنطقة)والعمال الغير المقيمين ، يتجلى أن نسبة الزواج تتساوى نسبيا في كلا الفئتين ، حيث تقدر في الفئة الأولى بـ (93٫54 %) ، وبـ(94٫73 %) في الفئة الثانية ، ويمكن ارجاع هذا التساوي الى تشابه الظروف الاجتماعية والثقافية المحيطة بالعمال،باعتبارهم يقطنون بيئات ريفية متشابهة في الأوضاع الاجتماعية والثقافية ، حيث تمثل خاصية الزواج المبكر ، السمة البارزة فيها ، وهذا مايجسد أيضا شعور الريفي بالانتماء العائلي والولاء اليه ، وهذه الظاهرة عامة أيضا في المجتمعات الريفية العربية ، اذ يقول في هذا الصدد (حسن الساعاتي) " من عادة الريفيين أن يتزوجوا في سن مبكر" (5) .

---

(4) Henri Krier, Main d'oeuvre rurale et developpement industriel, OP.cit,p: 16.

(5) حسن الساعاتي المرجع السابق ص : 232 .

كما يعبر عن هذا الاتجاه " كمال المنوفي " بقوله : "فالفرد الريفي يحمل مع العائلة ولها ، ويتزوج وينجب من أجلها ، وعاداته وتقاليده تستغرق داخل نطاقها "(6)

من هنا يمكن اعتبار مرحلة الزواج المبكر لدى الريفيين ، ذات قيمة ثقافية واجتماعية هامة في التنشئة العائلية الريفية .

4 — الحالة الاجتماعية العائلية :

جدول رقم (05) يبين توزيع أفراد العينة المتزوجين حسب الأطفال

الفئات المهنية / البيان	المقيمين		غير مقيمين		المجموع	%
	التكرار	%	التكرار	%		
لديهم أبناء	82	94,25%	16	88,88%	98	92,23 %
ليس لديهم أبناء	5	5,75 %	2	11,12	7	7,62 %
المجموع	87	100 %	18	100 %	105	100 %

يتضح من هذا الجدول أن أغلب العمال المتزوجين لديهم أبناء ، اذ تقدر نسبتهم بـ (92,38 %) ، بينما تبلغ نسبة الذين ليس لديهم أبناء بـ (7,62 %) ، إلا أنه عند اجراء المقارنة فيما يخص هذا الجانب ، بين مختلف الفئات المهنية يلاحظ ما يلي :

تأخذ هذه الخاصية نسبا متناقصة من العمال الريفيين المقيمين الى العمال الريفيين الغير المقيمين ، اذ بلغت في الفئة الأولى نسبة (94,24 %) ، بينما بلغت في الفئة الثانية نسبة (88,88 %)، كما يمكن اعتبار هذه الخاصية ذات قيمة اجتماعية وثقافية وهي ظاهرة هامة أيضا في المجتمعات الريفية العربية ، حيث تنظر العائلة الى أبنائها كعامل مدعم لعزوتها وقوتها (7)

(6) كمال المنوفي ، المرجع السابق ، ص : 152 .

(7) علي فؤاد احمد ، المرجع السابق ، ص : 126 .

وهذه الخصائص في مجملها لها علاقة بموقف العامل الريفي وسلوكه داخل التنظيم ، ويمكن تفسير أثرها وفقا لهذه الدراسة وبصفة خاصة عند العمال الغير المقيمين ، وذلك ، عند تحليل وضعيتهم الاجتماعية والمهنية وعلاقتها بالتكامل والاستقرار أي بعبارة أدق تحليل درجة تفاعل هؤلاء المبحوثين واستجابتهم لأهداف التنظيم .

— 5 — الأصل الجغرافي :

جدول رقم (06) يوضح الأصل الجغرافي لدى أفراد العينة

الفئات المهنية	العمال المقيمون		العمال الغير المقيمون	
الولايات *	التكرار	%	التكرار	%
مستغانم	78	%83ر37	0	%0
غيليزان	4	%04ر30	5	%26ر31
شلف	3	%03ر22	7	%36ر84
معسكر	3	%03ر22	6	%31ر57
وهران	2	%02ر15	0	%0
عين الدفلة	2	%02ر15	1	%5ر28
بجاية	1	%01ر03	0	%0
المجموع	93	%100	19	%100

— نظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسيها معرفة الأصل الجغرافي للمبحوثين بالنسبة للباحث الاجتماعي عموما ، والباحث الاجتماعي الريفي خصوصا اهتمت هذه الدراسة بالتعرض له .

كما تبين من خلال الدراسات التي تم التطرق اليها في الفصل الرابع** ، أنه لا يوجد تصميم وتخطيط ذو طابع اداري محكم لحركة اليد العاملة ، أي بمعنى آخر غياب سياسة مباشرة لحركة تنقل القوى العاملة على المستوى الوطني ، الأمر الذي أدى الى حدوث هجرات جغرافية دائمة ، وهجرات مؤقتة ،

---

*) اعتمدنا في تقسيم الولايات على التقسيم الاداري الجديد لسنة (19 84) أنظر الجريدة الرسمية رقم 6 المؤرخة بـ 7/02 / 1984، ص : 103 ، حيث أصبحت كل من عين الدفلة ، وغيليزان ، ولايتين مستقلتين عن الولايات الأم شلف، ومستغانم .

** أنظر الفصل الرابع . المبحث الخاص باستراتيجية التوطين الصناعي في الجزائر .

بالاضافة الى الهجرات اليومية ، وهذا من مناطق (ريفية وحضرية الى مناطق (صناعية قاطبة) ، وهذا مايعبر عنه الباحثون في مجال الجغرافيا البشرية ، بالهجرة النواسية المتقاطعة (migration pendulaire entrecroisée) ، ومهما يكن من أمر طبيعة هذه الهجرات ، فان لهذه الأخيرة آثار واضحة على حياة العمال النازحين بصفة خاصة ، والتنظيم الصناعي بصفة عامة .

— ان دراسة حالة النازحين بالمنطقة (مستغانم) موضوع الدراسة تمثل نموذجا معبرا لهذا النوع من الهجرات وقد تبين هذا من خلال الدراسة للمنطقة (جغرافيا ، وتاريخيا ، اقتصاديا)*
كما يلاحظ من الجدول رقم (6) ، أن المصنع يعتمد في تلبية حاجاته من اليد العاملة على تلك القادمة ، من مناطق أخرى سواء كان ذلك على شكل هجرة دائمة (أي اقامة مستقرة) أو هجرة مؤقتة (اقامة غير مستقرة).

كما تشير الاحصائيات لسنة (1985) ، أن نسبة تشغيل اليد العاملة الغير المحلية ، بلغت (43,8%) بالنسبة للاطارات ، (وجلهم مستقرين بالمنطقة أي أنهم في هجرة دائمة) ،

أما بالنسب للعمال المباشرين ، فقد بلغت النسبة (17,4%) (وأغلبهم غير مستقرين أي أنهم في هجرة مؤقتة) (أنظر في الملحق الجدول رقم (2)) وهذه الحالة تنطبق على البيانات التي تم جمعها ، من الميدان حيث تمثل منطقة مستغانم الولاية الأولى من حيث الاستفادة من فرص العمل التي أتاحها المصنع ، وقد بلغت النسبة بهما (33,8%) بالنسبة لمجموع المناطق الاخرى ، ثم تليها منطقة غيليزان بنسبة تقدربـ(30,04 %) . أما النسب الاخرى فتتقاسمها الولايات الأخرى .

---

*) أنظر الفصل السادس ، المبحث الخاص بتوطين المركب ، ص: 88.

ومايمكن اضافته في هذا الصدد ، أن أغلب العمال الآتين من المصانع طبق الأخرى أمضوا فترة طويلة بالمنطقة في ممارسة النشاط الفلاحي الى جانب نشاطات مهنية أخرى ، ثم استقروا بالمنطقة نهائيا ، ومن هنا يمكن الاستنتاج وكما أكدت عليه تصريحات المبحوثين ، أن المصنع لم يكن السبب الرئيسي في هجرة العمال الى المنطقة والاستقرار بها ، بل لعوامل تاريخية واقتصادية خاصة بحياة المهاجرين ، وهذا عكس ماتبين عند الفئات المهنية الأخرى (العمال الغير المقيمين) ولمزيد من القاء الضوء على عامل الهجرة فان الجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الاقامة الجغرافية .

جدول رقم (07) يوضح توزيع أفراد العينة حسب مكان الاقامة الحالي

مكان الاقامة الحالي	التكرار	%
مستغانم	93	03ر83%
شلف	7	25ر6%
معسكر	6	35ر5%
غيليزان	5	57ر3%
عين الدفلة	1	90ر0%
المجموع	112	100%

ان العناية بموضوع الاقامة ، يعتبر من المؤشرات التي تساعد الباحث الاجتماعي ، في التعرف والكشف عن العلاقة الموجودة ، بينها وبين المشاكل ، التي يعيشها العامل المهاجر داخل التنظيم ، سواء كان ذلك مرتبط بالتغيب ، أو التأخر عن موعد العمل ، أو المدة الزمنية التي تتطلبها المسافة التي يقطعها هذا الأخير . . . الخ ، أو مشاكل أخرى مرتبطة بالهجرة الفردية كالعزلة عن العائلة والمحيط الاجتماعي الأصلي بصفة عامة ، ولهذه الأمور أثر على سلوك العامل ومجتمعه الصناعي .

فبالنسبة للهجرة الفردية يتجلى من الجدول أن ولاية "الشلف" هي أكثر الولايات تصديرا لهذا النوع من الهجرة ، حيث تبلغ نسبتها (24ر36%) من مجموع العمال المهاجرين (أنظر الجدول رقم (06)،) ثم

تليهما ولاية " معسكر " بنسبة تقدر بـ (31,57 %) من مجموع العمال المهاجرين، أما النسب الأخرى فتتقاسمها باقي الولايات الاخرى .

هذا ومن خلال دراسة البنية الجغرافية ، يلاحظ أن المصنع لا ينطوي على تجانس كامل بين أعضائه ، بل ينطوي على فئات من مناطق مختلفة ، حيث تمثل كل من منطقة " مستغانم " ، والشلف " الفئات الرئيسية في هذه البنية كما أن لهذا المتغير أي " مكان الاقامة " أثر على وضعية العامل داخل التنظيم وعلاقته الرسمية والغير الرسمية فيه .

إستخلاص :

— لقد مكنت الدراسة حول الخصائص العامة للعينة الى التوصل الى عدة استنتاجات يمكن تلخيصها فيما يلي :

— تمثل اليد العاملة الريفية المحلية الأغلبية الساحقة (83,03 %) من مجموع أفراد العينة ، بينما تمثل اليد العاملة الريفية (المهاجرة بنسبة (16,97 %) .

— نسبة الاقدمية تتقارب نسبيا عند العمال المقيمين بالمنطقة والعمال الغير المقيمين ، بينما ترتفع نسبة العمال الجدد خاصة عند فئة الشباب (26 — 35) .

— تأخذ ظاهرة الأمية نسبا متصاعدة من العمال المقيمين بالمنطقة (53,76 %) ، إلى العمال الغير المقيمين (62,42 %) .

— إن ظاهرة الهجرة المؤقتة ترتفع عند العمال المتزوجين (94,73 %) بينما تنخفض عند العمال الغير المتزوجين (5,27 %) .

— إن الاغلبية الساحقة من العمال المقيمين والغير المقيمين لديهم أطفالا .

— تلبي حاجات المصنع من اليد العاملة على ثلاثة (03) مسافات قريبة تمثلها كل من (منطقة مستغانم وضواحيها ، مزغران ، صيادة ، العثمانية . . الخ) و متوسطة تمثل كل من (منطقة ماسرة و منطقة غليزان و ضواحيها ، الخ) ،

وبعيدة تمثلها كل من (منطقة معسكر ، الشلف، عين الدفلة ..الخ)
وتساهم هذه المناطق عن طريق الهجرات المؤقتة ، وتعتبر ولاية (شلف)
المنطقة الأكثر اسهاما بالهجرة المؤقتة .

- تمثل فئة الشباب (26 — 35) أعلى نسبة لفئات المبحوثين
(35ر42 ٪) ، كما تمثل أعلى نسبة ، بالنسبة للهجرة المؤقتة
(10ر42 ٪) .

- ان المصنع لا ينطوي على تجانس كامل بين أعضائه فيما يخص مكان
الاقامة للعمال ، بل يجمع بين فئات من مناطق جغرافية مختلفة .

وجملة القول،يمكن اعتبار هذه العوامل المختلفة أي الظروف الشخصية
والاجتماعية التي يعيشها العمال ذات تأثير على وضعيتهم داخل التنظيم
واستقرارهم فيه .

كما ان الاستنتاجات التي تم التوصل اليها، لا تتعارض مع التصورات
النظرية التي انطلقت منها الدراسة ، حيث جاء على أساسها هذا
التقسيم ، وذلك من أجل القياس والتحليل وفحص الفرضيات .

المبحث الثاني : البيانات المهنية الخاصة بأفراد العينة .

- تكتسي البيانات المهنية أهمية خاصة في هذا البحث ،
وذلك لما تقدمه من حقائق ووقائع يعيشها المبحوثون في الوسط
الصناعي ، حيث تساعد الباحث على فهم وتحليل الظروف المهنية المحيطة
بهم (العمال). سواء كان ذلك عن طريق البيانات الكمية (الاحصائية)،
أو عن طريق البيانات الكيفية، التي تكشف بدورها عن مشاعرهم
وسلوكهم في التنظيم .

كما يمكن بواسطتها الخروج باستنتاجات أولية ، يحدد موقف
الدراسة من الفرضيات التي انطلقت منها ، ومدى ، أهمية المؤشرات
التي اعتمدت عليها في التحليل والتفسير .

- 1 - السوابق المهنية للعمال المبحوثين

جدول رقم (08) يوضح المهن الممارسة من قبل افراد العينة

الفئات المهنية	العمال المقيمون		العمال الغير المقيمين	
البيان	التكرار	%	التكرار	%
قطاع الزراعة	45	48,38%	13	68,44%
قطاع البناء	26	27,98%	2	10,52%
قطاع الصناعة	4	4,30%	0	0
قطاع الادارة العمومية	4	4,30%	1	5,26%
خدمة وطنية	3	3,22%	1	5,26%
قطاع خاص	11	11,82	2	10,52%
المجموع	93	100%	19	100%

يتضح من الجدول ، أن فئة العمال الذين مارسوا الزراعة دون نشاطات مهنية أخرى ، وهذا قبل توظيفهم بالمصنع ، تمثل أعلى نسبة لدى الفئات المهنية ، سواء كان ذلك عند العمال المقيمين بالمنطقة (48,38%) ، أوعند العمال الغير المقيمين (68,44%). هذه الحالة تجسد في الواقع ظاهرة الهجرة الزراعية المباشرة ، التي نتجت عن الآليات التي أحدثها التصنيع بالمنطقة على حركة العمال ، كما تأخذ هذه الظاهرة نسبا متصاعدة من العمال المقيمين الى العمال الغير المقيمين ، الى جانب مهنة الفلاحة يتضح أيضا أن أفراد هذه العينة مارست نشاطات مهنية أخرى ، حيث يمثل العمل في قطاع البناء والأشغال العمومية (B.T.P) ، نسبة هامة ، سواء كان ذلك عند العمال المقيمين (27,98%)، أو عند العمال الغير المقيمين (10,54%) وتمثل هذه الحالة ، ظاهرة الهجرة الزراعية الغير المباشرة ، كما تأخذ نسبا متصاعدة من العمال الغير المقيمين الى العمال المقيمين بالمنطقة (المدروسة).

والواقع فإن خاصية العمل في هذا القطاع، تمثل أعلى نسبة مقارنة " مع نسب العمل في القطاعات الأخرى، والسبب في ذلك يكمن في حقيقتين أساسيتين :

أولا :- يمثل قطاع البناء والأشغال العمومية، فضلا" عن الامتيازات التي يقدمها، مقارنة مع القطاع الفلاحي إحدى القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني، ويتجلى هذا من خلال فرص العمل التي يوفرها للقوى العاملة بصفة عامة، إضافة الى هذا فإن العمل فيه لا يتطلب يد عاملة مؤهلة، أو مستوى تعليم عالي، أو خبرة طويلة في كثير من نشاطاته .

ولهذا كانت نسبة التشغيل فيه مرتفعة، كما أن الأعمال المسندة لليد العاملة الزراعية أغلبها أعمال بسيطة (manoeuvres). من هنا يمكن إعتبار قطاع البناء والأشغال العمومية، بمثابة " قطاع بديل — secteur relais " بين الزراعة والقطاعات الأخرى بصفة عامة، وبين قطاع الزراعة والقطاع الصناعي بصفة خاصة، وقد أكدت على هذه الخاصية الدراسة التي توصل إليها " الديوان القومي للاحصائيات O. N. S) "سنة 1982).

إذ تؤكد النتائج المستخلصة، أن نسبة الهجرة الزراعية ترتفع خاصة في قطاع البناء (B.T.P)، (أنظر في الملحق الجدول رقم (3)).

ثانيا : هناك حقيقة خاصة بالمنطقة يمكن إضافتها، وهي أن المشاريع الصناعية المنجزة بها، تكلفت بها مؤسسات البناء والأشغال العمومية.

وهكذا يتبين أن هذا القطاع، بالإضافة الى إسهامه في الإنجازات الصناعية، ساهم أيضا في إحداث هجرات زراعية، حيث كان يمثل حقلا" لجذب اليد العاملة الزراعية بالمنطقة، وهذا ما كشفت عنه الإحصائيات الولائية لسنة (1985)، أن قطاع البناء يوظف (23.657) عاملا، أي يحتل المرتبة الثانية بعد القطاع الزراعي من حيث حجم التشغيل، من هنا تتجلى الأهمية التي يكتسيها هذا القطاع بالنسبة للمنطقة أيضا (8).

كما يتضح من الجدول أن ممارسة العمل في القطاع الخاص، تمثل نسبة (11,82%) عند العمال المقيمين، و(10,52%) عند العمال الغير المقيمين، وهي نشاطات تجارية مؤقتة.

---

(8)- إحصائيات ولائية لسنة 1985.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة، فتمثل نسبة العمل فيه (30ر4٪) عند العمال المقيمين ، بينما تنعدم عند العمال الغير المقيمين ، مما يبرز تضاؤل فرص العمل في هذا القطاع بالمناطق المجاورة للمنطقة (مستغانم)، كما تبين من خلال تحليل البيانات الخاصة ، بالوضعية المهنية للعمال النازحين ، أن أغلب النشاطات الممارسة في القطاع الصناعي هي نشاطات مهنية بسيطة) لا تتطلب تكوينا أو تأهيلا مهنيا ، كما أنها أعمال ظرفية ، وهذه الحالة تتجلى أيضا في قطاع الادارة العمومية ، حيث بلغت النسبة فيه (30ر4٪) عند العمال المقيمين و (76ر4٪) عند العمال الغير المقيمين .

والواقع ، فان هذه المهن لم تمنح لهؤلاء العمال وضعية مهنية واجتماعية مستقرة ، مما أدى بها الى الانتقال الى القطاعات الأخرى .

هذا النوع من الحراك ، عرفته كثيرمن الدول النامية ، وبصفة خاصة الدول الافريقية حيث يقول ، جورج بلنديي _ G. Balandier): ((ان حراك اليد العاملة من منطقة الى أخرى ، ومن قطاع اقتصادى الى آخر ، يمثل ميزة خاصة في الدول الافريقية ، حيث يمارس النازحون نشاطات مهنية عديدة تقهل الاستقرار نهائيا في قطاع ما))(9).

وهكذا يمكن اعتبار مسألة الانتقال من قطاع اقتصادى الى آخر ، خاضعة لظروف مهنية واجتماعية خاصة لدى العمال النازحين ، ومن ثم فان اتخاذ القرار بشأن العمل فيها (القطاعات)، يبدو حصيلة ظروف وعوامل ذاتية خاصة لدى هذه الفئة .

وبتحليل هذه الظاهرة من وجهة نظر اقتصادية ، فان الجزائر مازالت تعرف هذا النوع من الحراك ، نظرا لانعدام التخطيط في توزيع القوى العاملة عبر القطاعات ، وضعف التحكم في سوق العمالة الوطنية .

(9) Georges Balandier, Le travail dans les régions en voie d'industrialisation, In traité de sociologie du travail, Paris, ed: Armand Collin, tome2, 1972, P: 299.

كما يمكن ارجاع هذا ، الى التفاوت القطاعي من ناحية الاستثمارات، والاقليمي من ناحية التنمية الجهوية ، ولعل طريقة توزيع الاستثمارات والدخل توزيعا عادلا ، كفيل بضمان استقرار السكان بالمناطق وبالقطاعات الاقتصادية ، وهذا مايحقق بدوره أغراض التنمية الوطنية على المدى البعيد .

ومهما يكن من أمر ، فإن الاختلاف في ظروف الانتقال بين مختلف الفئات المهنية له تأثير على وضعيتها في التنظيم ، سواء تعلق الأمر بالاقدمية أي الدخول في سن مبكر واكتساب الخبرة ، أو الترقية في السلم المهني أو الالمام بمقتضيات الصناعة ، والمشاركة في المجتمع المحلي .

ولهذه العوامل علاقة بالاشباع والرضا المهني ، وجعلها تساهم في تسهيل عملية اندماج العمال داخل التنظيم.

__ 2 __ خاصية الهجرة الزراعية :

جدول رقم (09) يوضح خاصية الهجرة الزراعية لدى أفراد العينة

الفئات المهنية	العمال المقيمون		العمال الغير المقيمين	
البيان	التكرار	%	التكرار	%
قطاع التسيير الذاتي	74	%79,56	16	%84,21
قطاع خاص	9	% 6,70	2	%10,53
قطاع الثورة الزراعية	4	% 4,30	1	% 5,26
ملكية خاصة	6	%6,45	0	%0
المجموع	93	%100	19	% 100

– يتضح من النسب المستخلصة من الجدول ، أن قطاع التسيير الذاتي هو الأكثر عرضة للهجرة الزراعية ، حيث بلغت نسبة الهجرة فيه (56ر 79%) بالنسبة للعمال المقيمين و (21 ر 84 %) عند العمال الغير المقيمين ، كما يرجع

سبب تسرب اليد العامل الزراعية في هذا القطاع بالمنطقة ، الى العدد الهام من المزارع المسيرة ذاتيا ، حيث تبرز الاحصائيات الولائية لسنة (1985) أن دائرة (حاسي ماملي) تحتوى على أكثر من (40 مزرعة مسيرة ذاتيا) (10)، في حين يلاحظ أن أغلبيتها (المزارع) موجودة قرب المصنع، (أنظر في الملحق الخريطة رقم (2)) توضح توطين المصنع بالمنطقة) ، بل أكثر من ذلك فان توطين المصنع كان على عاتق مزرعة مسيرة ذاتيا (مزرعة سي بوعزة).

وهكذا ، أصبح المصنع بعد توطينه ، يمثل مركز جذب لليد العاملة الزراعية وتجسدت هذه الظاهرة خاصة بين سنة (1974-1978)، وهي المرحلية التي عرفت بداية نشاط المصنع ، وبالتالي ظهور نزوح زراعي عام بالمنطقة من هنا تتجلى الآثار التي أحدثها التوطين الصناعي على القطاع الزراعي بصفة عامة ، وعلى اليد العاملة المحلية بصفة خاصة .

هذه المنطقة في وقت بعيد ، كانت تشهد هجرات موسمية مؤقتة آتية من المناطق المجاورة لها ، لممارسة النشاط الفلاحي الموسمي (الحرث ، الحصاد ، قطف العنب . . . الخ) ، أما اليوم انقلب الوضع حيث أصبحت هذه الهجرات تهدف الى ممارسة العمل الصناعي ، وهذا نتيجة توطين المصانع بالقرب من الأراضي الفلاحية .

أما نسبة الهجرة في القطاع الخاص فتمثل (70ر6 %) ، عند العمال المقيمين ، و(53ر10 %) عند العمال الغير المقيمين ، وتظهر هذه الخاصية عند فئة الشباب (26- 35). حيث بلغت النسبة (75ر 68 %) من مجموع العمال الذين هاجروا القطاع الخاص . وهم عمال في غالبيتهم موسميون يمارسون نشاطا فلاحيا في فصول معينة .
هذه الوضعية جعلتهم يفكرون في دخول أجيرية أخرى خاصة اذا علم أن الاجرة في القطاع الفلاحي أدنى أجرة بالمقارنة مع القطاعات الأخرى .

---

(10) Statistique année 85,Mostaganem,ed:D.P.A, 1985.

أما نسبة الهجرة الزراعية في قطاع الثورة الزراعية، فهي منخفضة، اذا ما قورنت بالنسب الأخرى، كما تأخذ نسبا متصاعدة من العمال المقيمين (3,0 4%). الى العمال الغير المقيمين (26,5%). وتتنوع أسباب الهجرة فيه إلى المشاكل التي عرفهما على مستوى التسيير من حيث عدم تحديد المسؤوليات بدقة والافراط فيها وهذا على حساب المتجين الفلاحين). مما أدى الى هجرتهم لهذا القطاع (11).

أما وضعية الملكية الزراعية الخاصة، فان نسبة الهجرة فيها تقدر (6,45%) عند العمال المقيمين، وتنعدم عند العمال الغير المقيمين، كما تعود الهجرة، فيها الى أسباب عائلية وارثية، وهي في الواقع ملكيات صغيرة لا تكفي لسد الحاجيات العائلية.

- 3 - كيفية الالتحاق بالمصنع:

- تبين من خلال دراسة السوابق المهنية لأفراد العينة (الجدول رقم 07) ان نسبة عامة من العمال أتيحت لهم الفرصة في العمل في القطاعات المهنية المختلفة، حيث بلغت النسبة الاجمالية عند العمال المقيمين (51,61%) وعند العمال الغير المقيمين (31,57%).

أما عن كيفية الالتحاق بالمصنع، فقد كشفت الدراسة الميدانية أن هذه الأخيرة تتم وفق ثلاث (03) حالات وهي: طلب مباشر للمصنع - الاتصال بمكتب اليد العاملة - الاتصال بأحد الاقارب، كما هو موضح في الجدول التالي

جدول رقم (10) يوضح كيفية الالتحاق بالمصنع لدى أفراد العينة

الفئات المهنية	العمال المقيمون		العمال الغير المقيمين	
البيان	التكرار	%	التكرار	%
طلب مباشر	19	20,43%	3	15,78%
مكتب اليد العاملة	47	50,53%	9	47,36%
الاتصال بأحد الأقارب	24	25,81%	7	36,86%
طرق أخرى	3	3,23%	0	0%
المجموع	93	100%	19	100%

(11) Mohamed.T. Nadir, OP.cit, P:57.

بدراسة هذه الخاصية يتبين من الجدول أن نسبة التوظيف عن طريق " مكتب اليد العاملة " بلغت (50,53٪) عند العمال المقيمين ، و(36,86٪) عند العمال الغير المقيمين ، وهكذا فإن حالة الالتحاق بمكتب اليد العاملة ، تأخذ نسبا متصاعدة من العمال الغير المقيمين الى العمال المقيميـن .

أما حالة التوظيف عن طريق " الاقارب " فتأخذ نسبا متصاعدة من العمال المقيمين (25,81٪) الى العمال الغير المقيمين (36,86 ٪) ، هذه الحالة بالرغم من مالها من جوانب ايجابية تدعم استمرارية تلك القيم الريفية و النسق القرابي على الخصوص ، إلاّ أنه يمكن اعتبارها ظاهرة مرضية لها خطورها على مستوى التنظيم الصناعي والتسيير ، خاصة اذا ماتقبلها المصنع بهذه السهولة ، حيث تؤدى الى خلق الفوارق الجهوية والاتكالية ، التي وجدت أصولها في ظل الاستعمار ، الذى عمد الى سياسة التجهيل وخلق روح الاتكالية والخضوع .

أما عن حالة الالتحاق بالمصنع عن طريق " الطلب المباشر ") فهي تمثل نسبة (20,43 ٪) عند العمال المقيمين و (15,78٪) عند العمال الغير المقيمين ،بينما تمثل حالة الالتحاق بالمصنع عن طريق "طرق أخرى" نسبة (3,23 ٪) عند العمال المقيمين ،كما تنعدم عند العمال الغير المقيمين ، وهي حالة اجتماعية خاصة حيث تبين من خلال أجوبة المبحوثين أن " وزارة المجاهدين " هي التي تكلفت بتوظيفهم باعتبارهم " مجاهدين قدماء " بقوا عاطلين عن العمل لمدة طويلة .

4 — مبادرات واستعدادات العامل النازح للعمل في الصناعة :

لقد تم التطرق من خلال الدراسة النظرية لموضوع البحث ، وبصفة خاصة الجانب المتعلق (بمكانة وأهمية الموضوع في النظرية الإجتماعية)* ، الى دراسات سوسيولوجية ميدانية تناولت ظاهرة

* — أنظر المبحث الثاني من الفصل الأول ص ص: 8 .. 11 .

هجرة اليد العاملة الريفية من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي ، وهذا من وجهات نظر مختلفة . كما تبين من خلال التحليل أن ظاهرة الحركية المهنية أخذت طابعين عامين ، فالأول يمثل الهجرة الزراعية العفوية أي أن ترك الفلاحة والالتجاء الى الصناعة ناتج عن نفوذ الصناعة في الريف على عاتق الزراعة فالنازح في هذه الحالة يسلك سلوكا عفويا لاإراديا .

أما الثاني فيمثل الهجرة الزراعية الغير عفوية ، في هذه الحالة يتجه النازح الى القطاع الصناعي بمحض ارادته أي بعبارة أدق ان الحراك هنا ناتج عن اختيار مقصود ، يتجسد من خلاله مشروع مخطط يتبناه النازح مسبقا .

وانطلاقا من هذا التحليل تحاول هذه الدراسة الكشف عن هذه الخاصية (الانتقال بالتخطيط) ، وهذا من خلال التعرف عن موقف العامل النازح ، تجاه الحركية المهنية ، وماهي المبادرات والاستعدادات التي كان يتحلى بها ، وهكذا تم طرح سؤال مؤداه : هل أخذت احتياطاتك قبل أن تتخذ قرار العمل في الصناعة ، أم كان تنقلك بدون تخطيط مسبق ؟

وقد أوضحت البيانات الكمية المستخلصة من أجوبة المبحوثين النسب والأرقام التالية :

جدول رقم (11) يوضح طبيعة الحركية المهنية لدى أفراد العينة

(الانتقال بالتخطيط - الانتقال بدون تخطيط)

الفئات المهنية	العمال المقيمون				العمال الغير المقيمين			
البيان	الانتقال بالتخطيط		الانتقال بدون تخطيط		الانتقال بالتخطيط		الانتقال بدون تخطيط	
السن	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
أقل من 26 سنة	3	%11,53	0	%0	1	%14,28	0	%0
26 - 35	17	%65,39	23	%34,34	5	%71,44	3	%25
36 - 45	4	%15,39	32	%47,76	1	%14,28	5	%41,67
46 - 55	2	%7,69	11	%16,41	0	%0	4	%33,33
56 فمافوق	0	% 0	1	%1,49	0	%0	0	% 0
المجموع	26	%100	67	%100	7	%100	12	%100
	93				19			

يتضح من البيانات المستخلصة من الجدول عدة استنتاجات يمكن تلخيصها فيما يلي :

أولا : خاصية الانتقال بالتخطيط :

ا) بلغت نسبة الانتقال بالتخطيط عند العمال المقيمين (27,95٪) من مجموع أفراد العينة ، بينما بلغت النسبة عند العمال الغير المقيمين (68,84٪) .

ب) عند ادخال متغير " السن "، يتضح أن أعلى نسبة تتمثل عند فئة الشباب (26 ــ 35) ، حيث تقدر بـ(39,65٪) عند العمال المقيميين ، و(71,44٪) عند العمال الغير المقيميين ، وبهذا تأخذ هذه الخاصية نسبا متصاعدة من العمال المقيميين الى العمال الغير المقيميين ، كما يتضح من جهة أخرى أن لمتغير " السن " دور في وجود أوغياب هذه الظاهرة وذلك عند حدود عمرية معينة تزيد عند فئة (26ــ 35) وتنخفض عند الفئات العمرية الأخرى .

ج) تنخفض نسبة الانتقال بالتخطيط من فئة (26 ــ 45) الى فئة أقل من (26 سنة) عند العمال المقيمين ، بينما تتساوى هذه النسبة عند هاتين الفئتين (14,28 ٪) لدى العمال الغير المقيميين (بالمنطقة) .

ثانيا : خاصية الانتقال بدون التخطيط :

ا) بلغت خاصية الانتقال بدون التخطيط أعلى نسبة لدى افراد العينة حيث قدرت بـ(72,04٪) عند العمال المقيميين و(63,15٪) عند العمال الغيرالمقيميين .

ب) وعند ادخال متغير " السن " يتضح أن أعلى نسبة تتمثل عند فئة (26ــ45) حيث بلغت (47,76٪) عند العمال المقيميين و (49,67٪) عند العمال الغير المقيميين ، وهذا مايدعم النتيجة التي تم التوصل اليها في الخاصية الأولى ، وهي أن الانتقال بالتخطيط يزيد عند فئة (26ــ35) وينخفض عند الفئات العمرية الاخرى .

ج) تأخذ هذه الخاصية نسبا متصاعدة من العمال الغير المقيميين الى العمال المقيميين، وهذا عند فئتي (26ــ35) (36ــ 45) ، بينما تأخذ نسبا متناقصة من العمال الغير المقيميين الى العمال المقيميين وهذا عند فئة (46ــ55) .

وهناك شواهد كيفية استخلصت من أجوبة المبحوثين ، وهي لما كانت نسبة الانتقال بالتخطيط معبرة بصفة خاصة عند فئة (26 – 35) ، فإنها تجسد في الواقع طموح العمال النازحين ورغبتهم في تحسين وضعيتهم المادية ، ورفع مستواهم المهني واستقرار الحياة ، بصفة عامة .

وهكذا فإن طموحات العمال مرتبطة بالترقي المهني والاجتماعي إذ كان ينظر الى أن الدخول للصناعة في حد ذاته ترقي على اعتبار أن مهنة الصناعة توفر لديهم الاستقرار المادي والاجتماعي . وهكذا أظهرت اجابات المبحوثين اتجاها ايجابيا واضحا من أجل العمل في الصناعة .

بيد أن هذه الحالة لا تنطبق عند فئة (36 – 45) باعتبارها تمثل أعلى نسبة من حيث الانتقال " بدون التخطيط " سواء كان ذلك عند العمال المقيمين أو العمال الغير المقيمين ، كما تبين من أجوبة المبحوثين أن سبب الانتقال الى الصناعة ناتج عن ظروف غير مستقرة عاشها العمال في القطاع الزراعي . كما أكد البعض الآخر أن سبب الانتقال راجع " للمكتوب والقدر ".
وبهذا يتجلى أن ظاهرة الهجرة الى القطاع الصناعي أعتبرت كظاهرة قدرية لدى هذه الفئة .

هذا الاتجاه يعكس في الواقع مدى تمسك العامل الريفي بقيمة الريفية الاصيلة خاصة اذا تعلق الأمر بحادث ظرفي غير متوقع ، وهي حالة تجسد أيضا المقاومة الضمنية التي يتخذها (العامل النازح تجاه التغير (أي الوضعية الجديدة) ، فهو يحلل هذه الظاهرة من خلال وضعيته السالفة في النسق الريفي ، وهي حالة من حالات التغير البطيء أو المقاوم بالمفهوم السيكلوجي " ohengement de résist anoe"
هذه النتيجة توصل اليها أيضا الباحث (هو نري موندراس H.Mandras) في دراسته " اغتراب الفلاحين " التي تناول فيها مسألة التغير في المجتمعات الريفية الفرنسية (12).

---

(12) Henri Mandras,La fin des paysans", OP.oit,P: 170.

وجملة القول ، يمكن اعتبار مسألة " الانتقال بالتخطيط "
عند العمال النازحين ظاهرة نسبية لايمكن تعميمها على جميع الحالات ،
كما تبين أن لعامل السن دور في وجود هذه الخاصية ، كما أن هذه
النتيجة تؤكد من جهة أخرى ، أن المبادرات والاستعدادات في العمل
في الصناعة تظهر عند فئة الشباب (26 ـ 35) وبصفة خاصة عند
العمال المهاجرين ، وبهذا يمكن اعتبار أن لعامل الهجرة دور في
وجود هذه الظاهرة .

وهذا الاستنتاج يتفق مع النتيجة التي توصل اليها الباحث (ل .كريبك ،
L. Karpic) في دراسته حول الهجرة الزراعية (بفرنسا) حيث
استخلص أن " الإنتقال بالتخطيط " يظهر عند الهجرة البعيدة ، أي كلما
كانت المسافة بعيدة ، كلما أثبت وجود خاصية المشروع (13)

هذا ويمكن الاعتبار أيضا أن الدافع الاقتصادي ، كان من بين الاسباب
الرئيسية التي دفعت بالعمال النازحين الى العمل في الصناعة وهذا
ماتؤكد عليه مختلف الدراسات التي تناولت مسألة الهجرة
الزراعية في الجزائر . حيث يقول الباحث " (ع.إبن أشنهو) "أن سبب
مغادرة الفلاحة ، والاتجاه نحو الصناعة ، يأتي في الغالب نتيجة لظروف
مفروضة . . . أي يتم الحراك تحت ضغوط اقتصادية واجتماعية
أساسها المدخولات وظروف المعيشة بصفة عامة " (14)

ـ 5 ـ خاصية التكوين المهني :

ـ أن التكوين المهني سمة من سمات العصر الصناعي ، وهو
الضمان الحقيقي للخروج من حلقة التخلف ، والسيطرة على التكنولوجيا ،
والتحكم فيها من ناحية أخرى . كما يعتبر الوسيلة الوحيدة في تحقيق
نجاعة العمل وزيادة الانتاج الصناعي .

---

(13) N.Eizner etH.Berttrand,OP.cit,P:112.

(14) ع. إبن اشنهو ، المرجع السابق ، ص : 70 .

وقد تجلت أهمية تنظيم القوى العاملة ، وتأكدت قيمتها بوجه خاص في المراحل التنموية الأخيرة ، وذلك لسد الحاجة من العمال المتخصصين للنهوض ببرامج التنمية الاقتصادية ، وهذه القوى العاملة تمثل ركنا أساسيا في عملية التخطيط . والتكوين المهني أصبح اليوم في المؤسسات الوطنية من الوسائل العلمية التي بواسطتها يضمن للعامل تعميق معارفه وخبراته في الميدان التقني والصناعي، والادارة الرشيدة تعمل دائما على اتاحة فرص التكوين للأيدي العاملة بطريقة عقلانية حسب الامكانيات المتاحة لها . هذا التكوين الذي يضمن بدوره سلامة العمال (أي التقليل من الحوادث المهنية) وكذلك تنمية روح التعاون بينهم وادراكهم لمسؤولياتهم في التنظيم. وبالنظر الى هذه الخاصية تبين من دراسة الخلفية التاريخية للمصنع ، أن هذا الاخير يعتمد على أسلوبين من التكوين وهما :

أ - التكوين الخارجي : ويتمثل في اعداد وتكوين اليد العاملة المتخصصة في المجال التقني، كالاطارات والتقنيين الساميين والمهندسين ،

ب - التكوين في مكان العمل : وهو أكثر انتشارا من غيره ، وفيه يتولى تكوين العمال في مكان العمل وعلى الآلة التي يعملون بها ، ويقوم بتكوينهم وتوجيههم ، المشرفون على العمل أو العمال القدماء ذوو الخبرة الطويلة ، كما يمس الأغلبية الساحقة من اليد العاملة بالمصنع.

وفيما يلي جدول يوضح نسبة الاستفادة من التكوين لدى أفراد العينة

جدول رقم (11) يوضح نسبة التكوين لدى الافراد العاملين في ورشات الانتاج.

الفئات المهنية	العمال المكونين		العمال الغير المكونين		
البيان	التكرار	%	التكرار	%	المجموع
ورشة الحلفة	4	23,08	0	%67,92	13
ورشة عجين الورق	11	34,37	21	%65,63	32
ورشة صنع الورق	15	51,72	14	48,28	29
ورشة قطع ولف الورق	21	55,26	17	%44,74	38
المجموع	51	45,54	61	54,46	112

تشير معظم الدلائل الى الاهتمام الكبير في مجال التكوين ، والحاجة الى المختصين في مجال الصناعة ضرورة أساسية لبناء كفاءة الأفراد وتطوير قدراتهم المهنية (15) ، وعلى هذا فإن العناية بهذا الجانب يساعد العامل على التكيف مع الوسط الصناعي وتحقيق الاستقرار لديه ، وتوضح البيانات المستخلصة من الجدول أعلاه ، أن نسبة العمال المتكونين في ورشات الانتاج بلغت (45,54 %) ، بينما بلغت نسبة العمال الذين لم يتلقوا تكوينا مهنيا (54,46 %) . وبهذا تكون نسبة التكوين الاجمالية غير معتبرة في هذه الورشات الانتاجية بالرغم من أن الادارة تعتمد على طريقة التكوين السريع أي تكوين العامل في مكان الانتاج (formation sur site) وهو أسلوب لا يتطلب مستوى تعليم عال أو تأهيلات مهنية مسبقة للمتربصين ، بل يكفيهم الالمام بمجموعة تقنيات ، وارشادات مهنية وعملية والتدرب عليها لمدة تتراوح بين (45 يوما الى 4 أشهر) وهذا حسب مناصب العمل التي يوجهون اليها .

و بتوزيع نسب التكوين حسب الورشات الانتاجية ، يتضح أن عمال ورشة (قطع ولف الورق) هم الأكثر استفادة لهذا النوع من التكوين وبلغت النسبة لديهم (26 ر 55 %) من مجموع العمال العاملين بهذه الورشة ، ثم يلي ذلك عمال ورشة (صنع الورق) ، إذ بلغت النسبة (51,72 %) من مجموع العمال في هذه الورشة ويرجع نسبة الاستفادة في مجال التكوين في هاتين الورشتين الى طبيعة العمل ، إذ يعتمد العمال على العمل التقني والآلي في أداء العمليات الانتاجية ولهذا يتخذت خاصية التكوين مرتفعة لديهم مقارنة مع عمال الورشات الأخرى .

كما يعود وجود نسبة هامة من العمال الغير متكونين ، وذلك لكون أغلبيتهم أميين أي عمالا بسطاء (factionnaires) يؤدون عمليات روتينية ، كالسحب أو التلفيف أو التقطيع ... السخ .

---

(15) منصور فهمي ، ادارة القوة البشرية في الصناعة ، القاهرة ، دار النهضة للطباعة والنشر ، 1978 ، ص : 155 .

كما أن الوصول الى مرتبة الاشراف لدى هذه الفئة قليل ، وهذا بالرغم من أنه مهتم في التنظيم .

وجملة القول فإن مسألة التكوين المهني في مكان العمل ، لم تحظ بعناية خاصة من طرف المسؤولين ، وهذا واضح من النسب التي استخرجت من مختلف الورشات الانتاجية وهذه الحالة تنعكس بالسلب على وضعية العمال ، خاصة اذا علمنا أن أغلب الفئات المهنية يمثلها الشباب ، الذي مازال يطمح لهذا النوع من التكوين من أجل الترقية والدليل على هذا ، أظهرت النتائج التي تم التوصل اليها من قبل ، مستوى الطموح لدى هذه الفئة ، وأن سبب الانتقال لديها الى الصناعة هو اكتساب مهنة عن طريق التكوين ولهذا بدت هذه الخاصية * ذات أهمية عند العمال النازحين وبصفة خاصة عند فئات الشباب .

* أنظر الصفحة رقم 117 من هذا البحث .

الفصل الثامن : المستويات البنائية للتنظيم وظروف العمل المحيطة بالعمال

المبحث الأول : التنظيم البنائي للمصنع

المبحث الثاني : المنظمات الطوعية (الاجتماعية) .

المبحث الثالث : الظروف الفيزيقية للعمل وعلاقتها بالاستقرار .

مـدخـل :

لقد تبين في مطلع التحليل للخلفية التاريخية عن توطين المصنع (مركب العجين والورق) محور الدراسة الميدانية ، أن هذا الأخير يقوم بعدة نشاطات (تكوين مهني - إنتاج - تسويق ... الخ) ، وتعتبر هذه المهام ، من بين النشاطات التي يعتمد عليها (المصنع) لتحقيق التوازن الخارجي .

إلى جانب هذا ، يقوم بوظائف داخلية (إدارية ، إجتماعية ، ثقافية ... الخ) وتتجسد هذه الوظائف عن طريق ادارة الوسائل الداخلية المتعلقة بالاعلام والتنسيق والمراقبة ، والاتصال ... الخ ، وذلك من أجل تحقيق التوازن الداخلي للتنظيم .

هذه الوسائل ، إذاما أحسن استغلالها ، سوف ينجر عنها انعكاسات نفسية واجتماعية ايجابية ، من شأنها الإمتثال لقواعد التنظيم وضمان الإستقرار لأعضائه .

وما دامت الدراسة منصبة أساسا على تحليل وضعية العامل النازح داخل التنظيم ، والتعرف على طبيعة الإندماج فيه ، سوف يتم التعرض لدراسة العناصر البنائية ومستوياتها ، وذلك إعتبارا أن إستقرار وضعيته مرتبطة بالظروف التنظيمية العامة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى سيتم التعرض الى دراسة الظروف الإجتماعية التي يعيشها (العامل النازح) ، في حياته المهنية واليومية ، بما فيها عامل الهجرة الفردية ، الى جانب عوامل إجتماعية أخرى لها علاقة بالإندماج .

المبحث الأول : التنظيم البنائي للمصنع:

إن دراسة الهيكل التنظيمي للمصنع في ضوء عناصره البنائية ، والأجهزة التي يقوم عليها يطرح أمام الباحث شواهد كافية ، على الحياة التنظيمية ، وطبيعة العلاقات المتبادلة بينها ، وبين العمليات الاجتماعية السائدة في التنظيم .

هذه العناصر البنائية تشكل في الواقع الأجهزة الحقيقية التي من خلالها يحقق التنظيم أهدافه ، وعلى هذا فان معالجة هذا الاتجاه ، تقتصر خاصة على العناصر البنائية التي يمكن عن طريقها قياس درجة التفاعل بين الأعضاء والتنظيم .

وهكذا ، وطبقا للفرضيات التي انطلقت منها الدراسة النظرية. سوف يعالج هذا المبحث العناصر البنائية ، المتمثلة في نظام الاتصال ، التنظيم الغير الرسمي ، المنظمات الطوعية ، وهذا بعد التعرف على حجم التنظيم ومستوياته .

– 1 – حجم التنظيم ومستوياته :

يقوم المصنع – كما سبقت الاشارة اليه في الفصل السادس – على أقسام ادارية وانتاجية ، ويوظف (972) عاملا ، حيث تمثل الاطارات نسبة تقدر ب (9، 3%) ، والمشرفين (13،18%) والعمال المباشرين (14، 73%) [أنظر في الملحق الجدول رقم (04)]، كما يوزعون حسب الأقسام الادارية والانتاجية التالية :

– المديرية العامة : تشغل (103) عاملا.
– مديرية الادارة العامة : تشغل (191) عاملا .
– مديرية الانتاج والصيانة : تشغل (678) عاملا.

هذه المديريات تنقسم بدورها ، الى وحدات وأقسام ادارية وانتاجية وكل قسم ووحدة في التنظيم ، له مستويات أشرافية متسلسلة حسب السلم المهني المحدد له ، كما تنحصر مهمة هذه المستويات في أداء العمليات الانتاجية المتخصصة ، والعمليات الادارية والفنية ، وهذه الأخيرة تدخل ضمن الاهداف العامة للتنظيم .

هذا، وإذا كانت المديرية العامة تمثل الهيئة العليا للتنظيم، والتي مهمتها إتخاذ القرارات والقيام بالبرمجة والتخطيط والتحليل فيما يخص النشاط الاداري، فإن مديرية الإدارة العامة هي التي تتكفل بالشؤون العامة للمصنع بما في ذلك التموين، والتسويق والتكوين وتوفير الخدمات ...الخ.

أما مديرية الإنتاج والصيانة، فإن مهمتها تنحصر في تحقيق الإنتاج المخطط لها من قبل قسم البرمجة، ثم صيانة الآلات، والمعدات بالاقسام الانتاجية.

هذه المستويات، تشكل أساسا الهيكل التنظيمي للمصنع، ولهذا ومن أجل التنسيق بينها بطريقة رشيدة، يقتضي على الاعضاء أن تتوفر لديهم شروط الكفاءة في نطاق الاشراف، والدراية الكاملة في معالجة قضايا ومسائل التنظيم.

وعليه فإنه يمكن للممثلين في حدود هذا الهيكل، بإستخدام الوسائل التنظيمية الإدارية، لتفهم مشاكل العمال وتحقيق التفاعل بينهم وبين الادارة.

وبما أن للعمال مصالح كثيرة، تربطه بهذه المستويات، يتعين عليه هو الآخر، معرفة أجهزتها وفروعها، حتى يتجلى له الدور الذي يقوم به كل جهاز، وبالتالي يعود اليه في معالجة قضايا، تهم نشاطه المهني، وحالته الاجتماعية.

وباعتبار أن هدف هذه الأجهزة، هو ضمان سير العمل وإيجاد ظروف مواتية لأدائه، ينبغي التعرف في هذا السياق على مدى تحقيق هذه الأغراض، وهذا مايدفع الى دراسة عنصر آخر في التنظيم الا وهو نظام الاتصال.

2 - نظام الاتصال :

لقد سبقت الاشارة، الى أن التنظيم الاداري للمصنع ينطوي على نظام متسلسل هرمي، قمته الادارة، وقاعدته العمال، ويشغل المشرفون

مراكز الوسط ، هذا التسلسل يشكل الإطار التنظيمي للنشاط الداخلي للمصنع ، وبين هذه المستويات مسافة اجتماعية وإدارية كبيرة ، حيث لكل فئة مهنية أدوار محدودة ومعروفة ،ووفقا لهذا التباين ، يلعب نظام الاتصال دورا هاما في تحقيق التكامل بين الأعضاء ، فهو من جهة يتيح فرصة التنسيق بين الأعمال والمهام المتباينة ،كما يعمل على تدعيم المكانات والأدوار ، ويمنح للأعضاء الدراية والالمام بمقتضيات التنظيم .

كما يساهم من جهة أخرى في الاستفادة بالخبرات المهنية والفنية ، والتطلع لطموحات العمال وآمالهم .

وهكذا ، وبالنظر الى الوظائف التي يقوم بها ، فإن نظام الاتصال يمثل أداة فعالة في نقل المعلومات ، والوقائع والأفكار من فئة مهنية الى أخرى ومن مستوى معين الى آخر .(1)

ولهذه الحقائق علاقة مباشرة بالاشباع النفسي والاجتماعي للعامل من حيث اطلاعه على كل مايتعلق بأمور التنظيم ، وهذا من شأنه أن ينمي لديه روح المشاركة وقبول السلطة والامتثال للقواعد والقوانين التنظيمية .

فمن حيث الأبعاد التي يرمي اليها ، فإن نظام الاتصال يتجلى في ثلاث اتجاهات أساسية وهي :

- أ - نظام الاتصال النازل
- ب - نظام الاتصال الصاعد
- ج - نظام الاتصال الأفقي

<u>**الاتجاه الأول:**</u> يشير الى نقل المعلومات والتوجيهات " من المستويات الادارية العليا الى المستويات الدنيا (العمال المباشرين) . وهذا البعد هو الذي يرتكز عليه إنجاز الأهداف الرسمية ، اذ عن طريقه يتم نقل المعلومات والقرارات الخاصة بسياسة التنظيم الى العمال .

وهكذا ، فإن للاتصال النازل دور أساسي في اعلام واخبار العمال بشوون المصنع بل عن طريقه يحس العمال بذاتهم داخله .

<u>**الاتجاه الثاني :**</u> يمثل الاتصال الصاعد ، فهو لا يقل أهمية عن الأول أيضا فينهض على حقيقة مؤداها ، أن موقع العمال في التنظيم ، لا يتوقف على استقبال المعلومات فقط ، بل يقتضي عليهم أن تكون لديهم

---

(1) محمد علي محمد : المرجع السابق ، ص: 178 .

القدرة على إرسال المعلومات الى المستويات العليا ، فعن تصل آراء العمال ومقترحاتهم وشكواهم الى الادارة بواسطة رؤسائهم المباشرين ، الى جانب هذا ، يجعل نظام الاتصال الصاعد من اليسير الكشف عن بعض الظواهر الاجتماعية والنفسية .

هذه الحقائق ، إذا ما أخذت بعين الاعتبار من طرف الادارة ، سوف يكون لذلك أثر معنوى على سلوك العمال وتوحدهم بأهداف التنظيم .

<u>الاتجاه الثالث</u> :فيمثل الاتصال الأفقي الذى يشير الى ارسال المعلومات بين مستويات متوازية في التسلسل التنظيمي .(2)

هذه الاتجاهات تشكل في الواقع الاتصال الرسمي ، الذى يهدف تحقيق التكامل والتوازن بين الوحدات المختلفة ، طالما أنه أداة نقل المعلومات والوقائع بين كافة مستويات التسلسل التنظيمي .

3 : <u>التنظيم الغير الرسمي</u> :

لقد كشفت البحوث التي أجريت في تنظيمات العمل ، أن نظام الاتصال الرسمي ، ليس هو الشكل الوحيد السائد فيها ، فهناك نسق للاتصالات الغير الرسمية هذلك التنظيم الذى يعبر عن الرغبة التلقائية من جانب جماعات العمل في اقامة أنماط متعددة للتفاعل الإجتماعي بينها ، ويتميز هذا النوع من الاتصالات بتعدد الابعاد وبالمرونة والدينامية والتباين .

كما يؤكد الباحث (هـ . شنيدر H . Schneider)، أن إكتشاف جماعات العمل الغير الرسمية في الصناعة ، يعتبر من أهم الإكتشافات في علم الإجتماع الصناعي ، بل ويرى في هذا الإكتشاف نقطة البداية الحقيقية لعلم الإجتماع الصناعي بمفهومه العلمي الحديث .(3) .

والواقع فان هذا الجانب من التنظيم قد حظي باهتمام الدراسات السوسيولوجية والنفسية حيث ابتعدت الاتجاهات الحديثة عن الاهتمامات الغالبة بدراسة المشكلات المتصلة بالانتاجية مباشرة ، وأخذت تهتم أكثر فأكثر بالعوامل الاجتماعية في موقف العمل وقد تبين من خلال هذه الدراسات ، أن الرّوح المعنوية للعامل ، تعتمد الى درجة

---

(2) محمد علي محمد ، المرجع السابق ،ص : 186 .

(3) عبد الباسط محمد حسن ، علم الاجتماع الصناعي ، القاهرة ، مكتبة الانجلو مصرية ،1972 ، ص: 283 .

كبيرة على علاقته مع الآخرين ، وعلى حاجاته النفسية والإجتماعية، وكان هذا مع بداية ظهور العلاقات الإنسانية ، التي أعطت بدورها دفعا جديدا في الإهتمام بوضعية العامل النفسية ، والإجتماعية داخل التنظيم .(4)

وهكذا، فإن للتنظيم الغير الرسمي ، دور بالغ الأهمية في إحداث الإستقرار ، والإطمئنان لدى العامل ، بإعتبار أن إتحاده مع جماعات العمل الغير الرسمية يمنح له ، فرص التعبير عن مشاعره و آماله ، أي يحس أنه في مكان أحسن ، وضمن جماعة تسمع إليه وتواليه .

وبناءا على هذه الأهمية ، سوف تتم معالجة هذا الإتجاه ، وذلك في ضوء الخصائص التي إنطلقت منها الدراسة النظرية ، أي الكشف عن العلاقات الغير الرسمية السائدة ومدى تأثيرها على وضعية العامل النازح ، وهذا بدراسة الظروف المهنية (كالأقدمية ، التجانس في الوضعية المهنية داخل السلم المهني ، مستوى التعليم ... الخ) والظروف الإجتماعية (كالأصل الجغرافي ، وظروف الإقامة ، والهجرة الفردية) مدعما بذلك بالشواهد الكيفية .

<u>المبحث الثاني : المنظمات الطوعية (الإجتماعية)</u> .

من أهم نتائج التحول التنظيمي الذي حدث في المؤسسات الصناعية ، إعادة تقييم عنصر العمل ، حيث إنصبت الإهتمامات حول إحداث تحولات عميقة في التنظيم الصناعي ، سعيا لتهيئة القوى العاملة ، وإدماجها في سياسة تسييرعادلة تسمح لها بالمشاركة في التسيير،وفي مجال إعداد القرارات ومراقبة تطبيقها .

تلك القرارات التي تتوقف عليها وضعيتها ومستقبلها ، من خلال مصير المؤسسة التي ينتمون إليها .

---

(4)- صلاح الشنواني ، ادارة الأفراد والعلاقات الانسانية ، الاسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، 1969، ص : 489 .

وبذلك ، أصبحت المنظمات الطوعية ، إطارا ملائما لتعبئة جهود العمال من أجل التنمية ، وتوفير جوا عمليا يسمح لهم باكتساب المعارف والخبرات في الميادين المختلفة ، والتقليل من الصراعات والتوترات التي قد تنشأ في التنظيم .

هذه الغايات تجسدها في الواقع المنظمات الطوعية بأجهزتها ووسائلها وتتفرع الى (03) تنظيمات وهي :

التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، التنظيم النقابي ، التنظيم السياسي .

1: التسيير الاشتراكي للمؤسسات :

يعتبر تطبيق نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، من الأسس الهامة التي انطلقت منها النظرية التنموية في الجزائر ، هذا النظام جاء ليعطي مكانة جديدة للعامل ، على أساس تنمية خبراته المهنية والثقافية ، وذلك تحت شعار " جعل العامل ، منتجا ومسيرا ". (5)

فهو يعتبر من أبرز التشريعات ، التي ردت للقوى العاملة اعتبارها عن طريق مجلس العمال ، وبالنظر الى مستوياته التنظيمية يحتوي نظام التسيير على هيئة إدارية ثلاثية ، تتولى تسيير المؤسسة وهي :

مجلس عمال الوحدة ، مجلس عمال المؤسسة ، مجلس الادارة العامة ، (6) ولكي يتسنى مشاركة العمال في تسيير مؤسساتهم فإنه يجري بواسطة اللجان الاختصاصية ، المتكونة من :
لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية ، لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ، لجنة شؤون المستخدمين والتكوين ، لجنة الشؤون التأديبية والطاعة ، لجنة حفظ الصحة والأمن .
وانطلاقا من أعمال هذه المجالس ، واللجان ، فإن التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، جاء لاحداث علاقات انتاجية جديدة ، وترسيخ قيم ومفاهيم صناعية ، مبنية على العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين كافة المستويات المهنية . (7).

---

(5) Troisième conférence nationalede la" G.S.E", Alger, du 8 au 10 mai, 1979, p:2.

(6) زغدود زغلول . المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر ، الجزائر ، ش.و.ن.ت ، 1982 ، ص: 333 .

(7) Voir, hebdomadaire "Algérie actualité", n° 531, du 21 au 27 décembre, 1975, p:7.

هذا ، وإذا كان هذا الأسلوب في الادارة يفيد في توسيع قاعدة المشاركة ، إلّا أن هذا لا يعني الافراط في المسؤولية ، أو إدخال العوامل الذاتية في معالجة قضاياه ، بل يتطلب نوعا من الكفاءة والدراية في التسيير .

كما أن مهامه لا تعني تحويل مسؤولية التسيير من جماعة متخصصة الى مجموعات أخرى ، بل المقصود منها ، هو إشراك الأعضاء القادرين على تسيير أمور المؤسسة (8).

فهدف المشاركة إذن ، يقتضي مستوى معينا من الكفاءة والوعي الثقافي، حيث أن نجاحه مرهون بكفاءة أعضائه .

2 : التنظيم النقابي :

يمثل التنظيم النقابي الممثل الشرعي لحقوق العمال ، ومدرسة للتكوين السياسي والتوعية ، ولهذا فإن القيام بهذا الدور المنوط به، والعمل على تحقيقه يعتبر أحد العوامل الرئيسية ، التي تساعد على رفع الانتاج ، وخلق روح التعاون بين العمال .

وبالنظر الى المبادئ التي يقوم عليها التسيير الاشتراكي للمؤسسات يتضح أن التنظيم النقابي يمثل الاطار الأوسع والأكثر ملائمة وفعالية من بين الوسائل التي جعلت كأدوات لتطبيق وتدعيم المشاركة العمالية كما يمثل احدى قنوات الاتصال والتعبير عن الذات .

من هنا يتبين أن التنظيم النقابي يسعى إلى تحقيق أهداف أساسية وهي :

- خلق روح التعاون والتفاهم بين جميع أعضاء التنظيم
- توفير الاستعداد النفسي والاجتماعي والقضاء على الحواجز التي تفصل العمال عن الاداريين (9)

هذه الغايات في مجملها لها علاقة باستقرار واندماج العامل من جهة، ومستقبل التنظيم من حيث رفع الانتاجية وتقدم تسييره من جهة أخرى .

(8) المعهد العربي للثقافة وبحوث العمل ، الصحافة ودورها في الوعي السياسي والثقافي للعمال ، الجزائر 1977 ، ص : 17 .

(9) Algérie actualité, OP.cit, p:7.

3 : التنظيم السياسي :

إذا كان دور النقابة ومجلس العمال ، يكمن في توعية العامل مهنيا ، وتحسين وضعيته اجتماعيا ، وذلك عن طريق المشاركة التي تتاح له ، الى جانب تنمية طاقاته وقدراته المهنية والثقافية ، فإن دور التنظيم السياسي ، يكمن في رفع الوعي السياسي والايديولوجي لديه ، من خلال حفزه للعمل وإشعاره بروح المسؤولية في التنظيم ، كما جاء في إحدى مبادئه : " السهر على إعتبار العمل شرفا وواجبا وذلك بتجديد العمال ، وبث روح التنافس وحثهم على العمل ، من أجل انجاح التسيير ،" (10).

فهو بهذا المعنى جزء من التنشئة الثقافية والاجتماعية في التنظيم . وبالنظر الى الأهداف التي يرمي اليها ، يمثل التنظيم السياسي أحد الأبنية التي تتيح لأعداد كبيرة من العمال ، فرصة المشاركة السياسية بصورة أكثر دواما وإنضباطا ، وتؤدى هذه المشاركة الى تعزيز القيم والمثل العليا ، وتحقيق التكامل القيمي بين مختلف الأجهزة والمستويات التنظيمية .

هذه الأغراض اذا ما أحسن تفهمها ، من قبل العامل تجعله لاسيما متطلعا على أمور وقضايا التنظيم ، سواء كان ذلك عن طريق الانخراط في المنظمات الطوعية ، أو المساهمة في برامجها ، كما أن الغاية من المشاركة هي التفاني لخدمة التنظيم ، وخلق روح المسؤولية والوعي المهني والولاء له (التنظيم).

ومجمل القول فإن معالجة قضايا التنظيم ، ومستوياته المختلفة ، ضرورة إقتضتها طبيعة الموضوع وأهميته ، وذلك لأن دراسة وتحليل طبيعة الاندماج في التنظيم ، تفرض دراسة هياكله وبنياته والتعرف على أساليب التسيير فيه ، وبالتالي الوصول الى تحليل يحدد موقف العامل من كل هذه القضايا ، خاصة إذا علم أن النظام الذى ألفه في النشاط الفلاحي يختلف عن النظام الصناعي الذى انتقل اليه ، ومن هنا تجلت أهمية هذه الدراسة في معالجة هذا الإتجاه .

---

(10) مجلة العامل الجزائري ، " دورية إعلامية " تصدرها منظمة الاتحاد العام للعمال الجزائريين الجزائر، 1979، العدد : 8، ص : 10 .

ومن أجل الوصول الى تحليل وضعية العامل من وجهة نظر سوسيولوجية ومسألة الإندماج لديه في هذا الوسط الجديد ، إعتمدت الدراسة على مؤشرات ، من شأنها تجسيد هذه الخاصية ، إنطلاقا من تحليل ظروف العمل المعاشة ، وطبيعة العلاقات الإنسانية ، وكذا مشاركته في هذه المنظمات الطوعية (الإجتماعية).

المبحث الثالث : الظروف الفيزيقية للعمل وعلاقتها بالاستقرار.

مدخل :

من أهم سمات البيئة الفيزيقية للعمل ، الاعتماد الهائل على الآلات الذي أصبح ضرورة ملحة بعد توسع التنمية الصناعية في الميادين المختلفة ، حيث أعطيت للتكنولوجيا أهمية خاصة ، وهذا بعد تزايد الاهتمام بالانتاج الكبير.

وقد إنجر عن هذا التوسع خلق بعض الظروف الفيزيقية في البيئة المحيطة ، كاتساع نطاق تقسيم العمل ، والعزلة المكانية ، الضوضاء... الخ . مما أدى الى نقص أهمية العنصر الإنساني و رتابة الدور الذي يقوم به ، بل وحتى في عدم استقراره وتكامله مع التنظيم (11)

وانطلاقا من هذه الأهمية ، نحاول من خلال هذا المبحث الكشف عن العلاقة الموجودة بين طبيعة العمل الفني وظروفه ، وبين عدد من المتغيرات الإجتماعية والنفسية بالإستناد الى إجابات المبحوثين في الأقسام الإنتاجية .

وقبل المضي في التحليل ، يجب الإشارة الى أن العمال في الاقسام الإنتاجية ، يمارسون نشاطات مهنية متباينة الى حد ما ، وأن ظروف العمل ليست متجانسة ، حيث تختلف من ورشة إلى أخرى .

1) ظروف العمل الفيزيقية :

يمثل الوسط الصناعي بالنسبة للعامل النازح ، أرضية جديدة لها قيمها ، ونظمها الخاصة التي تختلف عن تلك السائدة في القطاع الفلاحي ، ويبدو أن يكون هذا النموذج التنظيمي برمته غير مألوف لديه ، مما يقتضي عليه التآلف والتوافق مع نموذج سلوكي خاص به .

(11) محمد علي محمد ، المرجع السابق ، ص : 104 .

وعند تحليل هذه الخاصية يقتضي التعرف على مدى إحساس العامل بظروف العمل المحيطة به ، وبالتالي الكشف عن المواقف التي يأخذها تجاهها (المواقف)كما عمدت الدراسة على الشواهد الكمية والكيفية ، وهذا من خلال المقارنات بين الوحدات الفرعية للتنظيم ، التي أظهرت بدورها نوعا من الارتباط السلبي والايجابي لدى العمال ، وفيما يلي الجدول التالي ، يفسر درجة الرضا عن العمل لدى أفراد العينة .

جدول رقم (13) يوضح موقف العامل من ظروف العمل

الفئات المهنية / البيـان	راضي بظروف العمل		غير راضي بظروف العمل		المجموع
	التكرار	%	التكرار	%	
عمال ورشة الحلفة	01	7,70	12	92,30	13
عمال ورشة عجين الورق	11	34,38	21	65,62	32
عمال ورشة صنع الورق	16	55,17	13	44,83	29
عمال ورشة قطع ولف الورق	27	71,05	11	28,25	38
المجموع	55	49,11	57	50,89	112

— بدراسة هذه الخاصية ، يتجلى من الجدول أن حالة عدم الرضا عن ظروف العمل تأخذ نسبا متصاعدة من عمال ورشة قطع ولف الورق (28,95٪) الى عمال ورشة الحلفة (92,30٪).

أما عن حالة الرضا عن العمل،فتتجلى بصفة خاصة عند عمال ورشة صنع الورق (55,17 ٪)وعمال ورشة قطع ولف الورق (71,05٪) . والواقع فإن تفسير اختلاف موقف العمال في مختلف الورشات فيما يتعلق بالرضا المهني، يكمن في طبيعة ظروف العمل المعاشة في كل ورشة هذا من جهة ، والأعمال المسندة الى العمال من جهة أخرى .

وهكذا فإن إختلاف موقف العمال من حيث تقييمهم لهذا العنصر ، يجسد في الواقع أثر الظروف الفيزيقية في تكيف العمال مع الوسط الصناعي ، ويتجلى هذا بصفة خاصة عند العمال الجدد ،الذين لم يسبق لهم وأن مارسوا نشاطات مهنية، وهذه حقيقة أكدت عليها معظم البحوث التي تناولت مسألة التكيف لدى العمال النازحين في الوسط الصناعي ،

حيث يقول الباحثان (هـ برتران ، ن، آزنار - H. Berttrand, N. Eizner) :

" اذا كان تعلم مهنة أو إكتسابها لا يخلق مشاكل عادة لدى العمال الريفيين، فإن المؤسسة كوسط فيزيقي ونفسي تمثل المشكل الأساسي ، حيث يستوجب على هؤلاء العمال التآلف مع هذا المحيط الذي يختلف عن المحيط الزراعي" (12)، وهناك شواهد كيفية حصلت عليها الدراسة وأهمها أن العمال يواجهون في بداية نشاطهم في التنظيم الصناعي مشاكل عديدة فيما يخص تكيفهم ، وتوافقهم مع الآلات ، ففي مقابلة جمعت مع عمال ورشة " صنع الورق " أثار أحدهم : " عند ما كنت أمارس الفلاحة كنت أشعر بقدر كبير من الرضا ، و لأسباب عائلية خاصة تركتها ، وجئت الى هذا المصنع ، ولكنني فوجئت بالنظام السائد بالورشة كل شيء هنا يتم بصورة آلية ،وكان علي أن أكيف نفسي لهذا الوضع " .

هذا القول ، يوضح في الواقع ، مدى أثر التكنولوجيا في تشكيل دور العامل والنتائج المختلفة التي أحدثها التنظيم الفني ، وما يجسد هذا الرأي أيضا أن أغلب العمال ألمحوا الى مشكل الوتيرة (problème de cadences) في نظام الانتاج المطبق وهذا ما تؤكد عليه بعض الدراسات حتى في الدول المتقدمة والتي تناولت قضية التكيف لدى العمال الذين هم من أصل ريفي (13) ، وعند ادخال متغير الأقدمية بالنسبة لهذا العنصر فإن نسبة عدم الرضا المهني تمثل (55%) عند العمال القدماء المقيمين ، بينما تمثل نسبة (25%) عند العمال الجدد ، وهذه الحالة تنطبق على العمال الغير المقيمين أيضا ، حيث تمثل نسبة عدم الرضا عن العمل عند العمال القدماء (64,70%) ، بينما تنعدم عند العمال الجدد (أنظر في الملحق الجدول رقم (05)). هذه الحالة تعكس درجة من التجانس فيما يخص هذا العنصر بين العمال القدماء المقيمين والغير المقيمين ، وبهذه النتيجة يتبين أن لعامل الأقدمية دورا في وجود عدم الرضا المهني

---

(12) Nicole Eiznor et Hervieu Berttrand, OP.cit, p: 104.

(13) Ibid, p: 142.

وجملة القول ، إن شيوع هذا الاتجاه السلبي عند العمال القدماء راجع الى المكانة المتشابهة التي يشغلونها في التنظيم من جهة ، وكذلك الى المدة التي قضوها في الورشات الانتاجية ، والظروف التي عاشوها ، جعلتهم يتخذون موقفا سلبيا فيما يخص هذا العنصر، وبهذا يمكن إعتبار العمال القدماء أشد الحاحا بتحسين ظروف العمل من العمال الجدد وهذه الميزة توضح أيضا ، مدى وعيهم بالحياة المهنية بصفة خاصة .

2 ـ التعب الصناعي :

لقد سبقت الاشارة الى أن تزايد الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في أداء العمل قد ترتب عليه مجموعة نتائج نفسية واجتماعية .

ومن النتائج التي نجمت عن الظروف الفيزيقية ، مايسمى بالتعب الصناعي ، والاحساس الدائم بالملل والقلق ، هذه الخاصية لها دلالتها في تفسير مدى إحساس العمال بظروف العمل المحيطة بهم أيضا ، وهكذا . فقد أظهرت إجابات المبحوثين حول هذا العنصر، اتجاها سلبيا واضحا لدى جميع العمال كما هو مبين في الجدول التالي .

جدول رقم (14) يوضح درجة الاحساس بالقلق لدى أفراد العينة

البيان / الفئات المهنية	يشعر بالقلق: التكرار	يشعر بالقلق: %	لا يشعر بالقلق: التكرار	لا يشعر بالقلق: %	المجموع
عمال ورشة الحلفة	11	%84,61	2	%15,38	13
عمال ورشة عجين الورق	25	%78,12	7	%21,88	32
عمال ورشة صنع الورق	12	%41,37	17	%58,63	29
عمال ورشة قطع ولف الورق	11	%23,95	27	%71,05	38
المجموع	59	%53,57	53	%46,43	112

يتبين الجدول أن نسبة الاحساس بالقلق تتجسد خاصة عند عمال " ورشة الحلفة وعمال ورشة عجين الورق " ، حيث بلغت النسبة عند الفئة الأولى (84,61 %) وفي الفئة الثانية (78,12 %) هاتين النسبتين تعبران في الواقع عن ظروف العمل المعاشة لدى عمال

هاتين الورشتين ، كما اتضح ، من خلال الملاحظة أن طرق العمل فيها روتينية مملة تعتمد على الجهد العضلي أكثر من الجهد الآلي ، وهذا ما سبقت الاشارة اليه في بداية التحليل ، إضافة الى ذلك الطريقة التي صمم بها بناء هاتين الورشتين ، لم تسمح بوجود مكيفات هوائية بالكيفية اللازمة أو منافذ يعبرها الهواء ، وهذا ما أكد عليه أحد المسؤولين بقوله : "بان ظروف العمل في هاتين الورشتين صعبة ومتعبة ، والدليل على ذلك أن أغلب العمال يفضلون العمل في الورشات الأخرى لأن العمل فيها يعتمد على الطريقة الآلية ".

ومن هنا فإن احساس العمال بهذه الظروف ، له تأثير على حالتهم الصحية والمعنوية داخل التنظيم ، بل أكثر من ذلك تجعل (الظروف العمل) الاتصال بينهم وتبادل الحديث أمرا عسيرا (نتيجة الضوضاء)، ومعنى ذلك أن الظروف الفيزيقية هذه تحول دون اشباع حاجات العمال .

كما يتضح من الجدول أن نسبة الاحساس بالقلق بلغت(37ر41 %) عند عمال " ورشة صنع الورق" و (95ر28 %) عند عمال "قطع ولف الورق " وهي نسب منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بالنسب المعبرة عنها في الورشتين الأوليتين ، والسبب في ذلك يعود الى ظروف العمل المواتية فيهما ، يضاف الى هذا أن عامل الاقدمية لم يعبر عن هذه الخاصية (الاحساس بالقلق) ، حيث تبين من البيانات الكمية أن العمال الجدد هم أكثر إحساسا بالقلق أثناء العمل ، وهذا بالنسبة لكافة أفراد العينة ، حيث بلغت عند العمال الجدد المقيمين (30ر92 %) وكذلك هو الحال بالنسبة للعمال الغير مقيمين حيث بلغت النسبة عند العمال الجدد (100 %)، بينما تنخفض النسبة عند العمال القدماء (أنظر في الملحق الجدول رقم (06))، هكذا تؤكد نتائج الدراسة ، أن لعمال الاقدمية دور في اكتساب العامل الانسجام مع الجو الصناعي ، فيما يتعلق بظروف العمل الفيزيقية .

3 - الحوادث المهنية :

تعتبر الحوادث المهنية من بين المشاكل التي تعيشها جل التنظيمات الصناعية بدون استثناء ، وهذا بالرغم من الجهود المبذولة في ميدان الوقاية المهنية لجعل العمل أكثر أمانا ، وبالرغم من أن معظم الدراسات التي تناولت هذا المشكل تؤكد أن ارتكاب الحوادث ترجع الى عوامل شخصية أي ظروف ذاتية بنسبة (80٪).(14).

ولكن الى جانب ذلك ، هناك عوامل تتدخل في هذا الاطار ، تلك العوامل التي تعود الى طبيعة وظروف المصنع وبيئته ، التي لها علاقة باستقرار العامل وتكيفه .

إن الغرض من الدراسة لهذه الخاصية هو الوصول الى استنتاجات يمكن الاستفادة بها في ضوء التحليل المقارن بين الفئات المهنية أي بعبارة أخرى تقدير الظاهرة كميا ونوعيا ، وهذا من خلال البيانات المتحصل عليها من الميدان ، وقد اتضح من البيانات الاحصائية لسنة (1983) و (1984) أن نسبة الحوادث المهنية ترتفع خاصة في أشهر "الشتاء" ، بينما تنخفض في أشهر "الصيف" (أنظر في الملحق الجدول رقم (07) والرسم البياني رقم (1)). ولعل السبب في ذلك يرجع الى خروج العمال في عطل مما يؤدي الى انخفاض الحوادث نوعا ما في هذه الفترة ، في حين تزداد في الفترة الأخرى بسبب حركة النشاط العملي في الاقسام الانتاجية وكذلك تزايد الطلب على هذه المادة خصوصا ، كما تبين من خلال الدراسة الميدانية أن نسبة الحوادث المهنية ترتفع بصفة خاصة في كل من ورشة " صنع الورق " وورشة "قطع ولف الورق" بينما تنخفض في الورشات الأخرى ، كما هو مبين في الجدول التالي :

---

(14) P . BOLLache, Les responsabilités de l'entreprise en matière d'accident du travail, Paris, Sirey, 1967. p: 144.

جدول رقم (18) يوضح توزيع نسبة الحوادث المهنية لدى عمال الورشات الانتاجية

البيان / فئات العمال	تعرض لحوادث مهنية - التكرار	تعرض لحوادث مهنية - %	لم يتعرض لحوادث مهنية - التكرار	لم يتعرض لحوادث مهنية - %	المجموع
عمال ورشة الحلفة	4	30ر76	9	69ر24	13
عمال ورشة عجين الورق	7	21ر87	25	78ر12	32
عمال ورشة الورق	16	55ر17	13	44ر83	29
عمال ورشة قطع ولف الورق	22	57ر10	16	42ر10	38
المجموع	49	43ر75	63	56ر25	112

- يتضح من الجدول أن نسبة العمال الذين تعرضوا للحوادث المهنية ، بلغت (43ر75 ٪) ، بينما بلغت نسبة العمال الذين لم يتعرضوا لأية حادثة (56ر25 ٪) ، وبهذا تكون النسبة الاجمالية للحوادث المهنية منخفضة بالرغم من عدم ملاءمة ظروف العمل الفيزيقية بصفة عامة. كما يتبين من الجدول أن نسبة الحوادث المهنية ترتفع في كل من ورشة "قطع ولف الورق "(57ر10 ٪) وورشة " صنع الورق " (55ر17 ٪) ، والسبب في ذلك يعود الى كون الأعمال فيهما تعتمد على العمل الآلي المتسلسل ، فالعامل لا يتوقف من نشاطه إلا افترات محدودة ، إما لتصليح الآلة أثناء خلل ما ، أو لنزع الأوراق الفاسدة التي تجرها الآلة . أما نسبة الحوادث المهنية في الورشات الإنتاجية الاخرى فقد بلغت (30ر76 ٪) في ورشة " الحلفة " و (21ر37 ٪) في ورشة " عجين الورق " وهي في الواقع نسب منخفضة ، مقارنة مع نسب الورشات الأخرى ، والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة العمل في هاتين الورشتين ، حيث تعتمدان على الجهد العضلي أكثر من العمل الآلي (المتسلسل) .

وبهذا يمكن الاستنتاج ، أن الحوادث المهنية ، تأخذ نسبا متصاعدة ، من عمال ورشة " الحلفة " الى عمال ورشة " قطع ولف الورق " .
وبإدخال متغير السن ، كشفت الدراسة أيضا ، أن نسبة الحوادث المهنية ترتفع عند فئة (26-35) وهذا بالنسبة لكافة أفراد العينة .

(أي العمال المقيمين والعمال الغير المقيمين). بينما تنخفض النسبة عند فئة (36-45) في كلا الفئتين ، والسبب في ذلك يعود الى أن فئة الشباب يدفعها الحماس والسرعة في أداء العمل أكثر من الفئات الأخرى ، الأمر الذى يجعلهم عرضة للحوادث المهنية ، وهذا ما أكدت عليه الدراسات العلمية في هذا المجال ، أما نسبة انخفاض الحوادث المهنية لدى الفئة الثانية، فالسبب في ذلك يعود الى الثبات والاستقرار العقلي لديها ، (أنظر في الملحق الجدول رقم (03)).

وجملة القول فإنه بالرغم من عدم تلاؤم الظروف الفيزيقية المحيطة بالعمال فإن النسبة الإجمالية للحوادث المهنية لا تعبر عن عدم استقرارهم ، ولهذا تبدو هذه الخاصية نسبية ، لا يمكن اعتبارها مؤشرا من مؤشرات عدم الإندماج في الوسط الصناعي ، وذلك لأن الإندماج في هذا الوسط ، لا يتوقف على التكيف مع هذه الظروف أساسا، بل يتعداها، حيث يقتضي على العمال الالمام بالقضايا التنظيمية ، وفهم مدلولاتها والتجاوب معها .

الفصل التاسع : علاقة العمال بالتنظيم وبالمنظمات الطوعية (الاجتماعية)

المبحث الأول : إدراك العمال المدلول الاتصال

المبحث الثاني : موقف العمال من الإدارة

المبحث الثالث: التنظيم الغير الرسمي وعلاقته بالاستقرار

المبحث الرابع: إدراك العمال للمنظمات الطوعية (الاجتماعية)

المبحث الخامس: تقييم العمال لوضعيتهم المهنية والاجتماعية

مـدخـل :

لقد تم التعرض في الفصل السابق، الى تقديم لمحة تاريخية عن المصنع، ومختلف هياكله ومستوياته التنظيمية، كما تم تحليل ظروف العمل الفيزيقية المحيطة بالعامل، وقد تبين من خلال ذلك، أن موقفه (العامل) واتجاهه ذات صلة بطبيعة العمل الذى يمارسه وبالظروف المهنية المعاشة.

ويعالج هذا الفصل العلاقة بين العمال والبناء التنظيمي للمصنع، وهذا انطلاقا من التصورات التي انطلقت منها الدراسة النظرية، أي تحليل وضعية العمال واستجاباتهم للمتطلبات التي يفرضها التنظيم، ثم تحديد مواقفهم تجاهه (التنظيم)، ودرجة مشاركتهم في المنظمات الطوعية (الاجتماعية) ومن أجل الوصول الى تحليل هذه المحاور، تم تقسيم هذا الفصل الى خمسة مباحث، يتم في الاول دراسة ادراك العمال لمدلول الاتصال، ويتناول الثاني تحليل موقف العمال من الادارة، والثالث يعالج التنظيم الغير الرسمي وعلاقته بالاستقرار، أما المبحث الرابع فيفحص علاقة العمال بالمنظمات الطوعية (الاجتماعية). ويقوم المبحث الاخير على تقييم وضعية العامل المهنية الاجتماعية.

المبحث الأول : إدراك العمال لمدلول الاتصال :

1) الاطلاع على الأمور التنظيمية :

ان التفاعل في التنظيم يعتمد بدرجة كبيرة على الاتصال، طالما أنه أداة نقل المعلومات والافكار، من الادارة الى العمال ومن العمال الى الادارة، كما تكمن أهميته من خلال ماتقدمه الادارة من معلومات وارشادات ادارية، ومدى استيعابها من طرف المبحوثين.

وفي معالجة هذا الاتجاه، اتضح أن ادراك العمال لمحتوى الاتصال المكتوب (عبر القنوات الرسمية) لم تكن له دلالة لدى أغلب الفئات المهنية، اذ تبين أنهم يعتمدون على طرق غير رسمية، للحصول على

المعلومات وغالبا ماكانت تصلهم في الأوقات الغير مناسبة ، وهذا ماجعل البعض منهم لا يقدرون هذا الجانب ، بل التغاضي عنه مطلقا ، وفيما يلي الجدول التالي يوضح مدى ادراك العمال لأمور التنظيم .

الجدول رقم (16) يوضح مدى الاطلاع لأمور التنظيم حسب الفئات المهنية .

الفئات المهنية / البيان	مطلع		غير مطلع		نوعا ما		المجموع
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	
أمـي	6	%9,67	47	%75,80	9	%14,53	62
ابتدائي	19	%45,23	11	%26,19	12	%28,58	42
متوسط	6	%75	0	%0	2	%25	8
المجموع	31	%27,68	58	%51,78	23	%20,54	112

— بدراسة هذه الخاصية يتضح من الجدول أن النسبة الاجمالية للعمال المدركين لأمور التنظيم بلغت (27,68 %)، بينما بلغت النسبة الاجمالية للعمال الغير مدركين لهذه الأمور (51,78 %) ، أما العمال الذين يدركون " نوعاما " الأمور التنظيمية بلغت نسبتهم (20,54 %) من جملة أفراد العينة .

وبهذا يتضح أن هناك ميلا ، لعدم ادراك الأمور التنظيمية لدى أغلب المبحوثين وهذا ما يتناقض مع أهداف الاتصال ، حيث من أغراضه الاساسية جعل العامل متطلعا بما يحيط به من أحداث ، وعلى علم بما يسري في التنظيم من نظم وقوانين .(1)

وعند تحليل علاقة المستوى التعليمي بخاصية الادراك ، فإن البيانات تشير الى أن العمال المتعلمين هم الأكثر اطلاعا بما يجري في التنظيم ، وهذا عكس ماأظهره العمال الأميون ، حيث بلغت نسبة الادراك (75 %) عند العمال ذوي مستوى التعليم المتوسط و (45,23 %) عند ذوي مستوى التعليم الابتدائي ، في حين بلغت النسبة (9,67 %) عند العمال الأميين .

(1) François Condrant, L'information dans l'entreprise,pourquoi et comment? Paris,ed: F.Maspéro, 1979,P:232.

وبهذا تأخذ خاصية الإدراك نسبا متصاعدة من العمال الأميين الى المتعلمين ، وبالتالي يتبين ، أن هناك علاقة بين التعليم ومستوى الإدراك لأمور التنظيم حيث دلّ على هذه العلاقة التحليل الاحصائي لإختبار (كا ^{2})* ، الذى كانت قيمته دالة عند حدي (1% شك) و (99% ثقة) ، كما أكد على هذه العلاقة معامل التوافق التي كانت قيمته مساوية ل (0,49).

وهكذا فإن التطلع لقضايا التنظيم يتجلى عند المتعلمين. وبصفة أكثر عند ذوي مستوى التعليم المتوسط بينما يقل عند فئة الأميين ،هذا العامل ، له أثره على وضعية العامل من حيث مشاركته وتطلعه للأمور السارية بالتنظيم ، وبالتالي فإن نقص متابعة الإتصال لديه ، يؤثر على درجة إستقراره وإندماجه في الوسط الصناعي .

2- طرق الحصول على المعلومات :

تعتبر طريقة الحصول على المعلومات ذات أهمية خاصة ، حيث تعكس عن ماهية الأساليب التي يتخذها العامل في الحصول على الأخبار ، ومدى نجاعتها وفعاليتها ، من حيث جعله مدركا ومتفهما للأمور التنظيمية .

وقد أوضحت البيانات الميدانية ، أن معرفة العمال لمضمون المنشورات التي تحملها قنوات الإتصال الرسمية الى المستويات المهنية ، يتأتي من طرف المشرفين ، أو من زملائهم (المتعلمين) ، وبذلك تعد هاتين الفئتين مصدرين أساسيين للاتصال بالنسبة للعمال الأميين .

كما دلت البيانات من جهة أخرى ، أن الذين يعتمدون على أنفسهم في قراءة الاعلانات يمثلون نسبة منخفضة مقارنة مع النسب الاخرى وذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

---

* كا ^{2} = 37,26 بدرجة حرية = 4 .

جدول رقم (17) يوضح طرق الحصول على المعلومات لدى أفراد العينة حسب مستوى التعليم

البيان / الفئات المهنية	يقرأ الاعلانات		يستفسر عند الآخرين		لا يهتم		المجموع
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	
أمي	0	% 0	45	% 72,58	17	%27,42	62
إبتدائي	6	%14,29	31	% 73,81	5	% 11,9	42
متوسط	7	%37,50	1	% 12,50	0	% 0	8
المجموع	13	%11,61	77	% 68,75	22	%19,64	112

- بدراسة هذا الجانب ، يتضح من الجدول أن فئة العمال الذين يعتمدون على أنفسهم في قراءة الإعلانات بلغت نسبتهم (11,61%) ، بينما بلغت نسبة الذين يعتمدون على الآخرين في فهم محتوى الإعلانات (68,75%) ، أما الذين لا يهتمون بالإعلانات يمثلون نسبة (19,64%) .

وعند فحص علاقة المستوى التعليمي بمصادر المعلومات يتبين أن الأميين وذوي مستوى التعليم الإبتدائي يعتمدون على العمال المتعلمين أو المشرفين أكثر من إعتمادهم على أنفسهم .
وقد بلغت نسبة الحصول على المعلومات عبر القنوات الغير الرسمية (72,58%) في الفئة الأولى ، و (73,81%) في الفئة الثانية ، بينما بلغت هذه النسبة (12,50%) عند فئة مستوى التعليم المتوسط ،وهكذا يتضح أن لعاملي الأمية ، و إنخفاض المستوى التعليمي، قد حالا دون تحقيق إشباع حاجات العمال بالمعلومات وقضايا التنظيم عامة ، مما يجعلهم يكتفون بالاستماع الى ما يردده الآخرون أو المشرفون .
وغالبا ما تأتيهم المعلومات مشوهة ، مما جعل البعض منهم إ همالها على الإطلاق ،وهذا ما أوضحته البيانات الاحصائية حيث بلغت نسبة عدم الاهتمام بأمور التنظيم (27,42%) لدى فئة الأميين و(11,9%) عند ذوي مستوى التعليم الابتدائي .
هذه الوضعية لها خطورتها ، حيث تجعل إهتمامات العامل هامشية عن قضايا وأمور التنظيم ، بل أكثر من ذلك تجعله غير واثق بها ، وهذا ما صرح به أحد العمال قائلا : " ليست لي ثقة بما تنطوي عليه هذه

المنشورات التي ترسلها الادارة ... ونادرا ما أفهمها ، وهذا بفضل المشرفين الذين يحسنون قراءة وفهم هذه الأمور.[*]
ومن هذه الشواهد الكيفية والكمية نستخلص، أن لعامل التعليم علاقة بإدراك الأمور التنظيمية ، حيث دلّ على هذه العلاقة التحليل الاحصائي لاختبار ($كا^2$) *، الذي كانت قيمته دالة عند حدي (1% شك) و(99% ثقة) . كما أكد على هذه العلاقة معامل التوافق ، الذي كشف على وجود إرتباط قدره (0,57).

وبدراسة هذا البعد ، يمكن الوصول الى عدة استنتاجات وهي :
ـ ا ـ إن إدراك العمال لمدلول الاتصال يتجلي خاصة عند فئة مستوى التعليم المتوسط في حين ينخفض مستوى الادراك عند الفئات المهنية الاخرى .
ـ ب ـ وجود قنوات أخرى للاتصال ، فهناك من يعتمدون في ذلك على زملائهم أوعلى مشرفيهم ، فالمنشورات التي تعد مصدرا مكتوبا للاتصال لم تكن الوسيلة الوحيدة التي يعتمد عليها أغلب العمال في الحصول على المعلومات .

ـ ج ـ إن عدم إدراك الأمور التنظيمية ، جعل بعض فئات العمال لا يهتمون بهذا الجانب وكان لعامل الأمية سببا في وجوده (عدم الاهتمام).
المبحث الثاني موقف العمال من الادارة :

يمثل كل من الإدارة والعمال ، طرفان أساسيان في التنظيم الصناعي حيث لا يمكن تصور أي تنظيم صناعي في مؤسسة ما ، بغياب أحد الطرفين المذكورين ، وهذه الضرورة استلزمت أن تربط بينهما علاقة مبنية على التعاون والتفاهم المتبادل ، وذلك لتفادي الصراعات والنزاعات ودعم السير الجيد للعمل .

ولمعالجة هذا الاتجاه إعتمدت الدراسة على مؤشرين أساسيين فالأول : يتمثل في التعرف ، على مدى اسهام الادارة واهتمامها في حل المشاكل المهنية والاجتماعية للعمال .

---

* $كا^2 = 55,88$ بدرجة حرية = 4 .

أما الثاني فيتمثل في إستكشاف موقف العمال من الدور الذى تمارسه الإدارة في تهيئة الظروف الإجتماعية ، والانسانية الملائمة لدعيم إستقرارهم واندماجهم في التنظيم .

وقد كان ضروريا ، في هذا النوع من الإجراءات الإعتماد على الشواهد الكيفية ، وهذا من أجل الوصول الى تحليلات ، تكشف عن مستوى الرضا المهني لدى المبحوثين .

<u>ففيما يخص الإجراء الأول</u> ، لقد إتضح من البيانات الميدانية ، أن أغلب العمال يرون أن الادارة لاتولي إهتماما كبيرا للمشاكل المهنية التي واجهتهم منذ وجودهم بالمصلح ، وقد أدى هذا بدوره الى نقص فعالية الإتصال بين المستويات المهنية ، وخاصة بين الإدارة والعمال وعدم إعطاء الثقة للممثلين الإداريين ، وقد تأكد هذا الموقف من خلال المقابلات التي أجريت مع المبحوثين ، حيث صرّح معظمهم أنهم لم يتلقوا حلولا لمشاكلهم المهنية ، وخاصة فئة العمال الغير المقيمين ، هذه الوضعية تكشف في الواقع عن مؤشرات من الصراع بدلا من التكامل ، وهذا مالايخدم أغراض التنظيم أساسا لأن نجاح هذا الأخير ، يتوقف على درجة إستقرار أعضائه ، وفيما يلي الجدول التالي يوضح موقف العمال من الإدارة من حيث وعيها بالمشاكل العمالية .

جدول رقم (13) يوضح مدى العناية التي توليها الإدارة للمشاكل العمالية .

الفئات المهنية / البيان	العمال المقيمون		العمال الغير المقيمين		المجموع	%
	التكرار	%	التكرار	%		
واعية	24	25ر30 %	2	10ر54 %	26	22ر23 %
غير واعية	36	38ر72 %	14	73ر68 %	50	64ر44 %
نوعا ما	33	35ر48 %	3	15ر78 %	36	14ر32 %
المجموع	93	100 %	19	100 %	112	100 %

- بدراسة هذه الخاصية ، أي شعور العامل بالعناية التي توليها الإدارة لتحسين وضعيته المهنية والإجتماعية ، تبين من الجدول أن الذين يرون أن الإدارة تولي العناية لمشاكلهم المهنية ، يمثلون نسبة (22ر23 %) ،

من مجموع أفراد العينة ، في حين يمثل الذين يرون عكس ذلك (44,64 ٪)، أما الذين أجابوا بـ (نوعا ما) يمثلون نسبة (32,14 ٪).

ومن هذه النسب المئوية ، يستنتج أن هناك إتجاها سلبيا لدى المبحوثين من حيث تقييمهم للعناية التي توليها الادارة لوضعيتهم المهنية ، مما أدى الى تنمية مشاعر العزلة وفقدان الثقة لديهم . وقد كان هذا الاتجاه واضحا لدى فئة العمال الغير المقيمين (المهاجرين)، وكانت نسبة عدم الرضا لديهم (73,68 ٪) ، في حين بلغت النسبة (38,72 ٪) عند العمال المقيمين ، مما يبين أن العمال المهاجرين هم أكثر إحساسا بالمشاكل المهنية والاجتماعية ، كما أن هذه الظاهرة تجد تفسيراتها في ظروف الإقامة والمشاكل الإجتماعية لديهم ، حيث لخص أحدهم هذا الموقف بقوله " لقد تقدمنا بشكاوي عديدة ، تتعلق بتسوية وضعيتنا الإجتماعية ، لكن لم نجد أحدا يستمع الينا ، وبقيت وضعيتنا كما هي منذ دخولنا الى هذا المصنع"

— وبالرغم مما يبدو من هذا القول من مبالغة الى حد ما ، فإنه يكشف عن نقص فرص الاتصال الصاعد ، كما يوضح ، أن لعامل الهجرة أثر في التقييم السلبي للإدارة، وقد دلت على هذه العلاقة ، المعالجة الإحصائية لإختبار ($كا^2$)* الذى كانت قيمته دالة عند حدي (5 ٪ شك) و (95 ٪ ثقة) كما أكد معامل التوافق على وجود إرتباط بين هذين المتغيرين قدره (0,26).

<u>أما فيما يخص الإجراء الثاني</u> : المتمثل في إستكشاف عن مدى الحلول المقدمة من طرف الادارة للمشاكل المطروحة من قبل المبحوثين ، فقد إتضح من البيانات الكمية والكيفية المستخلصة من الميدان ، أن الحلول المقدمة من طرف الادارة تخضع لطبيعة المشاكل المطروحة ولهذا بدت هذه الخاصية مجسدة عند العمال القدماء ، والعمال المهاجرين (أنظر في الملحق الجدول رقم (09)).

فبالنسبة للفئة الأولى ، يتضح من البيانات ، أن نسبة العمال الذين أشاروا الى أنهم لم يتلقوا حلولا لمشاكلهم المهنية، يمثلون (60 ٪) عند العمال المقيمين ، و(76,47 ٪) عند العمال الغير المقيمين .

أما بالنسبة للفئة الثانية ، (فئة المهاجرين)، تشير البيانات أن

* $كا^2$ = 7,31 بدرجة حرية = 2 .

الذين أشاروا الى أنهم لم يتلقهوا حلولا لمشاكلهم المهنية يمثلون نسبة (73,68 ٪) من جملة أفراد العينة .

هذا ومن خلال تحليل موقف العمال من الادارة فيما يتعلق بالحلول المقدمة لمشاكلهم المهنية والاجتماعية، يستنتج عدة حقائق يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ ـ هناك اتجاه سلبي لدى المبحوثين، في تقييمهم للعناية التي توليها الادارة لمشاكلهم المهنية والاجتماعية .

ب ـ يتجلى عدم الرضا عند العمال الغير المقيمين بالمنطقة ، والعمال الأميين ، كما تمثل فئة العمال القهدماء أشد الحاحا بتحسين وضعيتها المهنية في التنظيم .

جـ ـ هناك علاقة بين طبيعة المشاكل المطروحة وعامل الاقامة اذ تميل فئة العمال الغير المقيمين الى الطلب بتحسين وضعيتها الاجتماعية (المتعلقة بالهجرة)، في حين تميل فئة العمال المقيمين الى الطلب بتحسين وضعيتها المهنية .

المبحث الثالث : التنظيم الغير الرسمي وعلاقته بالاستقرار

اتضح من الفصل السابق أن نظام الاتصال الرسمي، ليس هو الشكل الوحيد السائد في التنظيمات الصناعية، بل هناك نسق للاتصالات الغيرالرسمية الناتج عن التفاعل التلقائي بين العمال .

وعلى هذا الأساس، فان دخول العامل ضمن جماعات العمل الغير الرسمية يؤدي الى شعوره بالآمان وتقوية شخصيته ، لما يتلقاه من دعائم واستجابات زملائه ، التي تدل على اعترافهم بوجوده ،واهتمامهم بشؤونه.(2).

(2) علي محمد عبد الوهاب، دراسة السلوك الانساني في الادارة ، القاهرة،مكتبة عين شمس، 1975، ص : 63 .

ومن أجل الحصول على شواهد تكشف عن وجود علاقات اجتماعية غير رسمية بين العمال ، إعتمدت الدراسة على مؤشرين من شأنهما إبراز هذا النمط من العلاقات ، فالمؤشر الأول يقيس الظروف الداخلية ، أي التجانس في الوضعية المهنية أما الثاني ، فيعالج الظروف الاجتماعية ، أي التجانس في ظروف الاقامة .

فبالنسبة للظروف الداخلية ، فان البيانات الميدانية توضح أن هناك اتجاها يكاد يكون عاما ، يتمثل في إقدام العمال على التشاور فيما بينهم فيما يخص إنشغالاتهم ومشاكلهم المهنية ، حيث بلغت النسبة الاجمالية للعمال الذين أشاروا أنهم يطرحون مشاكلهم المهنية على العمال الذين يعملون معهم (1 2ر73٪) (أنظر في الملحق الجدول رقم (10)) ويتجسد هذا الاتجاه خاصة لدى العمال المقيمين حيث بلغت النسبة (15ر78٪) ، كما لخص أحد هم هذا الموقف بقوله : " إني أطرح مشاكلي على العمال الذين يعملون معي ... ، وكثيرا ما نتبادل الحديث في أمور تخصنا جميعا .. .الخ ."

وإذا كانت هذه العبارة تدل على صدق ماتوصل اليه الباحث وهو نقص متابعة الاتصال عبر القنوات الرسمية وعدم تقييم الادارة لمشاكلهم المهنية الاساسية ، جعل هؤلاء العمال يرتبطون ببعضهم البعض (بعلاقات اجتماعية غير رسمية) ، هذه العلاقات تحقق لهم قدرا من الرضا والاشباع الاجتماعي ، كما تبين أيضا أن الذين لهم أصدقاء من نفس الورشة يمثلون (12ر73٪) عند العمال المقيمين و(84ر38٪) عند العمال الغير المقيمين ، (أنظر في الملحق الجدول رقم (11)) ومعنى هذا أن كل فئة تقيم علاقاتها حسب التجانس المهني ، وهذا ما بينته الشواهد الكيفية ، حيث أشار أحد عمال ورشة (صنع الورق) : " بحكم الاقدمية في المصنع والظروف التي عشناها سويا ، أصبحنا متساندين بعضنا البعض كما أن وضعيتنا المهنية، تقتضي منا أن نتعاون ونتشاور بيننا وخاصة إذا تعلق الأمر بالمسائل المادية والاجتماعية "

هذه الشواهد تؤكد على وجود ميل لدى المبحوثين لتكوين العلاقات الاجتماعية الغير الرسمية وهذا حسب التجانس في ظروف العمل ، أي أن كل فئة تميل في علاقاتها الى الفئة التي تماثلها في الوضعية

المهنية ، وهذا ما أنتهت اليه أيضا ، دراسة عبد الباسط محمد حسن حيث يقول : " بحكم التقارب الفيزيقي والقرب المكاني بين العمال يساعدهم على زيادة الاتصال ونمو العلاقات الإجتماعية الغير الرسمية ." (3)

أما فيما يخص تكوين العلاقات الاجتماعية الغير الرسمية حسب الظروف الخارجية المرتبطة بالاقامة ، لقد دلت البيانات الميدانية على أن هناك ميل لدى العمال في تكوين علاقات اجتماعية غير رسمية وفق التجانس في الاقامة . سواء كان ذلك عند فئة العمال المقيمين أو فئة العمال المهاجرين . وفيما يلي الجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (19) يوضح تجاه العلاقات الغير الرسمية حسب متغير الاقامة

البيان \ الفئات المهنية	العمال المقيمين: التكرار	العمال المقيمين: %	العمال الغير المقيمين: التكرار	العمال الغير المقيمين: %	المجموع
أصدقاؤه من المقيمين	63	67,75%	3	15,78%	66
أصدقاؤه من غير المقيمين	12	12,90%	14	73,68%	26
أصدقاؤه من المقيمين والغير المقيمين	18	19,35%	2	10,52%	20
المجموع	93	100 %	19	100 %	112

— بدراسة هذه الخاصية يتضح من الجدول ، أن نسبة الذين أشاروا أن أصدقاءهم من العمال المقيمين يمثلون (15,78%) عند فئة العمال الغير المقيمين ، في حين بلغت النسبة (67,75%) عند فئة العمال المقيمين .
أما الذين أشاروا أن أغلب أصدقائهم من العمال المهاجرين فقد بلغت نسبتهم (12,90 %) عند فئة العمال المقيمين ، و (73,68 %) عند فئة العمال الغير المقيمين .

هذه الشواهد تكشف أيضا على وجود ميل لدى المبحوثين ، في تكوين العلاقات الاجتماعية الغير الرسمية حسب ظروف الاقامة وبالتالي فإن للظروف

(3) — عبد الباسط محمد حسن علم الاجتماع الصناعي ، القاهرة ، مكتبة غريب ، ط 1 ، 1978 ص : 188 .

الاجتماعية الخارجية أثر في تكوين هذه العلاقات، وقد أكّد على هذه العلاقة معامل التوافق الذى دلّ على وجود ارتباط قدره (0،48)، وهذا عند حدي (1 % شك)أو (99% ثقة).

وبدراسة هذا البعد يمكن تلخيص الاستنتاجات التالية :

أ- ظهور العلاقات الاجتماعية الغير الرسمية بين العمال، ظاهرة عامة فرضتها ظروف العمل في التنظيم، وهي ناتجة عن التجانس في الوضعية المهنية.

ب- إن التجانس في الظروف الاجتماعية المتعلقة بالاقامة دور في وجود هذه العلاقات الغير الرسمية .

ج- ظهور العلاقات الاجتماعية الغير الرسمية، يعود الى التفاعل التلقائي المستمر بين العمال؛ كما تختلف في درجاتها وعمقها باختلاف البناء الداخلي لكل ورشة من ورشات الانتاج .

ومجمل القول، فإن هذه العلاقات لم تنشأ في فراغ، ولكن ظهرت في اطار حياة مهنية واجتماعية خاصة، عاشتها اليد العاملة الريفية، ولعل عدم إتاحة الفرص للاستماع الى مشاكلهم المهنية والاجتماعية والنظر فيها، كانت سببا في وجود هذه العلاقات، كما أن احساس العمال تجاه الادارة من حيث الانفصال الاداري يعبر في الواقع عن ضعف التكامل والاندماج بين المستويين، (العمالي والادارى) ولهذا بدت العلاقات الاجتماعية الغير الرسمية لدى المبحوثين مصدرا أساسيا للتفاعل الاجتماعي، وإطارا مرجعيا يعودون اليه في معالجة قضاياهم المهنية، والاجتماعية، والاستفادة بالنصائح التي تمدها لهم هذه العلاقات .

هذه النتائج تتفق في الواقع، مع نتائج بعض الدراسات التي أجراها الباحثون، في عدد من التنظيمات الرسمية والتى أظهرت بدورها، عن وجود شبكات للاتصال الغير الرسمي، تتمركز حول التشاور بين العمال في مشكلاتهم الخاصة داخل العمل وخارج نطاقه، ومن بين هذه الدراسات، دراسة (ب. بلاو - P.Blau) حول أنماط التفاعل الاجتماعي بين العمال في مؤسسة أمريكية،

$كا^2 =$ 33،02 بعد رجة حرية = 2 .

وقد كشف أثناء معالجته لنظام الاتصال بالمؤسسة على وجود شبكة للاتصالات الغير الرسمية بين العمال عملت على زيادة التماسك الاجتماعي وقد عمم إستقرارهم في التنظيم ، (4)

وهكذا ، يمكن الاستنتاج أن العلاقات الاجتماعية الغير الرسمية تساهم في تحقيق الاستقرار والتوازن بين جماعات العمل داخل التنظيم .

المبحث الرابع : ادراك العمال للمنظمات الطوعية (الاجتماعية):

يهدف هذا البعد الى الكشف عن مدى ادراك العامل للمنظمات الطوعية ودرجة مشاركته فيها ، كما يهدف الى التعرف على الاهمية التي يوليها لهذه الأخيرة وحرصه على تتبع نشاطاتها ، هذه الجوانب تمكس في الواقع درجة ولائه واندماجه في التنظيم عامة ، والواقع فإن هذا البعد له أهمية في إبراز الدور الذي تقوم به هذه المنظمات ، خاصة إذا علم أن تاريخ تنصيبها (المنظمات) يرجع الى سنة (1975) وهي فترة كافية لممثليها في إكتساب الخبرة والدراية في معالجة المسائل التنظيمية والاجتماعية ، وذلك طبقا للاهداف التي ترمي اليها .

كما تبين في الفصل الثامن أن المصنع يحتوي على ثلاث تنظيمات (تدخل ضمن الأجهزة التنظيمية) ، وهي نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، التنظيم النقابي ، والتنظيم السياسي . هذه الأجهزة تمثل الاطار المساهم في تهيئة القوى العاملة بالمصنع وادماجها في سياسة تسييره ، وذلك عن طريق التوعية والتكوين السياسي ، وتوفير الخدمات لصالحها .

ومن أجل قياس ، ادراك ومستوى مشاركة العمال لهذه المنظمات ، ووعيهم بالدور الذي تقوم به ، اعتمدت الدراسة على مؤشرات ثلاث وهي : الانخراط ، المواظبة ، والحضور الى الاجتماعات ، ثم التعرف على مدى أهميتها في نظر العامل .

---

(4) محمد علي محمد ، المرجع السابق ، ص: 202.

1- التسيير الاشتراكي للمؤسسات :

ا- الادراك :

جاء هذا النظام ليدعم مشاركة العمال في التنظيم ، من خلال الادلاء بالآراء واتخاذ القرارات في مجال التسيير أي عن طريقه يستطيع العمال ادراك الأمور التنظيمية ، وفقا للأهداف التي يرمي اليها . وانطلاقا من هذه الأهمية ، حاولت الدراسة أن تستكشف مدى إدراك العمال لهذا النظام ، ومدى تطلعهم لنشاطه .

وقد كشفت البيانات المجمعة من الميدان ، أن الذين عبروا عن عدم إدراكهم لهذا النظام ، يمثلون نسبة (76,69 %) من جملة أفراد العينة ، بينما بلغت نسبة المدركين له (23,21 %)، أي أن أغلبية المبحوثين غير مدركين لأهدافه ، وفيما يلي الجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (20) يوضح مدى ادراك العمال لنظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، حسب مستوى التعليم .

البيان / الفئات المهنية	يدرك		لا يدرك		المجموع
	التكرار	%	التكرار	%	
أمـي	13	%12,91	49	%87,09	62
مستوى تعليم ابتدائي	18	%26,19	24	%73,81	42
مستوى تعليم متوسط	7	%87,50	1	%12,50	8
المجموع	38	%23,21	74	%76,79	112

وبربط هذه الخاصية بالمستوى التعليمي ، يلاحظ من الجدول فروقا واضحة بين الفئات المهنية حول مدى تطلعها لهذا النظام ، حيث بلغت نسبة الادراك (12,91 %) لدى فئة الأميين ، و (26,19 %) لدى فئة ذوي مستوى التعليم الابتدائي ، في حين بلغت النسبة (87,50 %) عند فئة ذوي مستوى التعليم المتوسط ، وبهذا تأخذ خاصية الادراك نسبا متصاعدة من العمال الأميين الى العمال المتعلمين مما يدل على وجود علاقة بين الادراك ومتغير التعليم ، وقد أكد على هذه العلاقة التحليل الاحصائي لاختبار (كا^2)* الذي كانت قيمته دالة عند حدي (1 % شك) و (99 % ثقة) ، كما أكد على هذه العلاقة معامل التوافق الذي كشف على وجود ارتباط قدره (0,36) .

* كا^2 = 16,34 بدرجة حرية = 2

ب: تحديد الأهداف التي يقوم عليها النظام :

يمكن هذا الاتجاه مدى قدرة المبحوثين على تفهم الأهداف التي يقوم عليها هذا النظام ، ومدى مشاركتهم وإلمامهم بالقضايا التنظيمية ، أي بقدر ما يتفهم العمال الأسس التي يقوم عليها ، بقدر ما تدعم مشاركتهم وبالتالي إندماجهم في الوسط الصناعي .

ومن أجل قياس هذا الاتجاه تم طرح السؤال التالي : ماهو في رأيك دور التسيير الاشتراكي للمؤسسات ؟ ....

وتعمد الباحث على أن يكون السؤال مفتوحا بهدف حصر جميع البيانات الكيفية ، وتصنيفها حسب اجابات المبحوثين ، وقد أظهرت هذه البيانات أن فئة ذوي مستوى التعليم المتوسط هي أكثر الفئات إلماما بأهدافه ، مما يؤكد على وجود علاقة بين مستوى التعليم والقدرة على تحديد الأهداف التي يقوم عليها ، وفيما يلي الجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول رقم (21) يوضح مدى الإلمام لأهداف نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، حسب فئات مستوى التعليم .

الفئات المهنية / البيان	حدد: التكرار	حدد: %	حدد نوعاما: التكرار	حدد نوعاما: %	لم يحدد: التكرار	لم يحدد: %	المجموع
أمي	2	% 3,22	1	1,61	59	% 95,16	62
مستوى تعليم ابتدائي	14	%33,33	7	16,66	21	%50	42
متوسط	6	%75	1	12,50	1	%12,50	8
المجموع	22	%19,64	9	8,03	81	%72,83	112

- بدراسة هذه الخاصية يتبين من الجدول، أن نسبة الذين إستطاعوا تحديد أهداف هذا النظام يمثلون نسبة (19,64 %) من جملة أفراد العينة ، أما الذين حددوه (نوعا ما) يمثلون نسبة (8,03 %) ، بينما بلغت نسبة الذين لم يحددوا أهدافه (72,83 %) .

أي أن أغلبية المبحوثين لم يستطيعوا تحديد الاهداف التي يقوم عليها هذا النظام .

ويرتبط العلاقة بين مستوى التعليم ، والقدرة على تحديد أهداف التسيير ، يتجلى أن ذوي مستوى التعليم المتوسط هم أكثر إلماما بأهدافه .

وقد بلغت نسبتهم (75 %) ، تليهم فئة مستوى التعليم الابتدائي بنسبة (33ر33 %) ، في حين بلغت هذه النسبة (22ر3 %) عند فئة الأميين، وبهذا تتأكد نفس الظاهرة السابقة ، أي وجود علاقة بين مستوى التعليم والقدرة على تحديد أهداف هذا النظام ، كما دلّ على هذه العلاقة معامل التوافق واختبار (كا2) * التي كانت قيمتهما دالة عند حدي (99% ثقة) و (1% شك) **

2- التنظيم النقابي :

أ - المشاركة :

تمثل النقابة الممثل الشرعي لحقوق العمال، ومدرسة للتكوين السياسي والتوعية ، وعليه فإن فعالية هذا التنظيم يتوقف على مدى كفاءة ممثليه ، ومدى حرص العمال على تتبع نشاطاته ، ويمكن قياس درجة مشاركة العمال لهذا التنظيم ، بالاعتماد على مؤشر واحد وهو دراسة نسبة الحضور في الاجتماعات التي يعقدها هذا الاخير، كما يرجع عدم الاعتماد على مؤشر "الانخراط في النقابة" وذلك لأن هذا الأخير لا يعكس الاهمية التي يوليها العمال لهذا التنظيم حيث كشفت البيانات الكيفية أن أغلبهم ينخرطون فيه (التنظيم) بدافع مادي وهو الحصول على إعانة مالية (p-ret social) أي أن مسألة الانخراط فيه ، شبه مكيفة ، وأن العامل الباعث فيها هو تحقيق هذا الغرض، ولهذا اقتصرت الدراسة على "مؤشر المشاركة" أي التعرف على نسبة حضور العمال للاجتماعات التي ينظمها هذا الاخير ، كعامل يدل على درجة الوعي النقابي لدى الفئات المهنية .
وبعد تحليل البيانات الكمية المجمعة حول هذا الموضوع تبين أن درجة المشاركة تمثل نسبة (57ر23 %) لدى كافة أفراد العينة ، أي أن أغلب المبحوثين لا يولون العناية التامة للنشاط النقابي ، والسبب في ذلك يرجع الى عوامل متعددة منها : عدم اسهام أعضاء النقابة في تحقيق مطالب العمال وحل مشاكلهم المهنية والاجتماعية ، وهذا نتيجة لاعتبارات وعوامل ذاتية ، تعود الى إهتمام أعضاء

---

* كا2 = 49ر43 بدرجة حرية = 4 .

** معامل التوافق = 52ر0 .

النقابة بالمصالح الشخصية ، دون الإهتمام بالقضايا العمالية أساسا ، وهذا ما أكدت عليه الشواهد الكيفية إذ ذكر احد العمال بقوله :

" إن أعضاء الفرع النقابي هدفهم الأول هو الحصول على إمتيازات خاصة بهم ، ولا يقومون بدورهم ، كما ينبغي في معالجة مشاكلنا والنظر فيها . . . نسمع منهم الكثير من الوعود فقط بل أحيانا لا نستطيع الاتصال بهم لأنهم يبدون منشغلين في مهام إدارية لا نعلم عنها شيئا " وهكذا يتضح أن نسبة الحضور في الاجتماعات ضعيفة ، وهذا يعود الى الصورة التي قدمها أعضاء الفرع النقابي ، وكذلك الى عدم وجود تقاليد عمالية لدى العمال في هذا الميدان تسمح بظهور مشاركة نقابية فعالة ، وفيما يلي الجدول التالي يوضح نسبة المشاركة في النشاطات النقابية .

جدول رقم (22) يوضح نسبة المشاركة في النقابة لدى أفراد العينة

البيان / الفئات المهنية	يحضر دوما		يحضر احيانا		يحضر نادرا		المجموع
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	
أمي	9	14ر52	14	22ر58	39	62ر90	62
مستوى تعليم إبتدائي	17	40ر47	13	30ر96	12	28ر57	42
مستوى تعليم متوسط	5	62ر50	2	25	1	12ر50	8
المجموع	31	27ر68	29	25ر89	52	46ر43	112

- بربط هذه الخاصية بمستوى التعليم ، يتضح من الجدول أن نسبة الحضور الدائم في الاجتماعات تأخذ نسبا متصاعدة من فئة العمال الأميين الى فئة العمال المتعلمين ، حيث بلغت نسبة الحضور (52ر14٪) عند الأميون و (47ر40٪) عند ذوي مستوى التعليم الابتدائي و (50ر62٪) عند ذوى مستوى التعليم المتوسط .

أما الذين عبروا عن حضورهم للإجتماعات " نادرا " ، فقد بلغت النسبة (90ر62٪) عند الأميين و (57ر28٪) عند ذوي مستوى التعليم الإبتدائي ، و (50ر12٪) عند ذوى مستوى التعليم المتوسط .

وبهذا يتجلى أن هناك علاقة بين درجة المشاركة في التنظيم ومستوى التعليم ، وهذا ما أكدت عليه الشواهد الكيفية ، حيث لخص أحد عمال هذه

الفئة (المتعلمين)، هذا الموقف بقوله :
" لازلنا في حاجة الى التوعية والتكوين ، حتى نستطيع إختيار ممثلينا وفهم الدور النقابي.وهذا لايأتي عن طريق الإنخراط فقط ، بل عن طريق المشاركة المستمرة أيضا ".

وعلى العموم ، يتجلى من خلال هذه الشواهد ، مقدارا من الوعي السياسي الذى تتمتع به بعض فئات العمال ، والدليل على ذلك النقد الموضوعي ، الذى أظهرته تصريحاتهم إذن فدرجة المشاركة في التنظيم النقابي ، ترتبط بخاصية مستوى التعليم ، حيث أكّد على ذلك معامل التوافق الذى دلّ على وجود إرتباط بينهما قدره (0ر38)*وهذا عند حدي (1% شك)و (99% ثقة).

ب- أهمية التنظيم النقابي نظر العمال :

يعكس هذا الاتجاه تصور المبحوثين للمهام التي يقوم عليها التنظيم النقابي والأهداف التي يرمي اليها ومن أجل التصرف على ذلك ، تم طرح السؤال التالي :
هل ترى من الضرورى أن كل عامل ينخرط في النقابة نعم ☐ لا ☐ ، ولماذا ؟ . . . .
وقد عمد الباحث أن يكون السؤال مفتوحا من أجل تصنيف البيانات الكمية والكيفية ، حسب أهميتها والوصول الى استنتاجات ، يمكن بواسطتها الكشف عن مدى الأهمية التي يوليها العمال لهذا التنظيم . وبعد الدراسة والتحليل للبيانات ، تبين أن هناك علاقة بين موقف العمال تجاه التنظيم النقابي وخاصية التعليم ، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي .

جدول رقم (23) يوضح العلاقة بين المشاركة وخاصية مستوى التعليم لدى أفراد العينة

البيان / الفئات المهنية	ضروري		غير ضروري		بدون إجابة		المجموع
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	
أمي	19	30ر64	30	48ر38	13	20ر96	62
مستوى تعليم إبتدائي	26	61ر90	11	26ر20	5	11ر90	42
مستوى تعليم متوسط	7	87ر5	0	0	1	12ر50	8
المجموع	52	46ر42	41	36ر60	19	16ر98	112

يتضح من الجدول أن الذين أشاروا الى ضرورة الانخراط النقابي للعمال يمثلون نسبة (46ر42%) من جملة أفراد العينة ، بينما بلغت نسبة الذين

* $كا^2$ = 19ر03 بدرجة حرية = 4.

أشاروا بعكس ذلك (60ر36٪) ، وعند دراسة هذه النسب ، حسب إفتراض الدراسة المتعلق بأثر مستوى التعليم على إدراك العامل ووعيه بالتنظيم النقابي ، أظهرت النتائج بأن الذين أشاروا الى ضرورة الإنخراط النقابي يمثلون (64ر30٪) عند فئة الامبين ، و(90ر61٪) عند فئة مستوى التعليم الا بتدائي ، و(50ر87٪) عند فئة مستوى التعليم المتوسط .

وهذه النتائج تدل على أن فئة المتعلمين هم أكثر إدراكا ووعيا بالتنظيم النقابي ، أي أن تصور العمال لهذا التنظيم يميل الى التأثر بخاصية مستوى التعليم ، وقد أكد على هذه العلاقة التحليل الاحصائي لا ختبار (كا ^{2})* الذى كانت قيمته دالة عند (1 ٪شك) و (99٪ثقة) كما أكد على هذه العلاقة معامل التوافق الذى دلّ على وجود إرتباط بين المتغيرين قدره (36ر0) .

3 — التنظيم السياسي

تكمن أهمية التنظيم السياسي في رفع الوعي المهني السياسي لدى العامل ، من خلال حفزه للعمل وإشعاره بروح المسؤولية ، كما يهدف الى خلق روح التكامل مع الأهداف التنظيمية ومن أجل الكشف عن مدى إدراك العمال ووعيهم لهذا التنظيم والأهداف التي يرمي اليها ، إعتمدت الدراسة على مؤشرين الأول يقيس درجة إنخراط العمال في التنظيم ، والثاني يعالج مشاركتهم في النشاطات التي ينظمها هذا الاخير .

أ — الانخراط في التنظيم السياسي :

لقد إتضح من البيانات المجمعة من الميدان فيما يتعلق بأهمية الإنخراط في هذا التنظيم ، أنها لا تتفق مع إتجاه الشواهد السابقة إذ لم يكن لمتغير التعليم دلالة في وجود هذا الاتجاه ، بينما كان لمتغير الإقامة أثر على وجود الميل للإنخراط . كما أوضحت المعالجة الاحصائية ، أن نسبة الإنخراط الاجمالية للمبحوثين تمثل (03ر33٪) ، بينما بلغت نسبة عدم الإنخراط (17ر66٪) ، مما يؤكد على أن أغلبيتهم لا يولون العناية لهذا التنظيم (أنظر في الملحق جدول رقم (12)).

---

* كا ^{2} = 24ر16 بدرجة حرية = 4 .

وبإجراء المقارنة بين العمال المقيمين والعمال الغير المقيمين، تبين أن نسبة الانخراط تأخذ نسبا متناقصة من العمال المقيمين (55,36٪) الى العمال المهاجرين فرديا (15,78٪). وبهذا يمكن الوصول الى نتيجة مؤداها أن لمتغير الاقامة أثر في وجود هذه العلاقة.

ب: المشاركة في النشاطات الحزبية :

كشف التحليل السابق على أن درجة انخراط العمال في التنظيم ترتبط بمتغير الاقامة، وقد تجلت أكثر عند فئة العمال المقيمين.

أما بالنسبة لخاصية المشاركة في حملات التطوع التي ينظمها التنظيم السياسي، فإنه يلاحظ نفس الظاهرة السابقة أي أن نسبة المشاركة تتجلى أكثر عند العمال المقيمين، ذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (24) يوضح المشاركة في النشاط الحزبي وعلاقتها بالإقامة

الفئات المهنية / البيان	العمال المقيمون		العمال الغير المقيمين		المجموع	%
	التكرار	%	التكرار	%		
يحضر دوما	15	16,13	0	0	15	13,39
يحضر أحيانا	26	27,96	2	10,53	28	25
يحضر نادرا	52	55,91	17	89,47	69	61,61
المجموع	93	100	19	100	112	100

- يستنتج من هذا الجدول، أن نسبة المشاركة الاجمالية في حملات التطوع بلغت (13,39٪) من جملة أفراد العينة، كما تأخذ هذه الخاصية نسبا متصاعدة من العمال المهاجرين الى العمال المقيمين، حيث بلغت نسبة المشاركة في الفئة الأولى (10,53٪)، وفي الفئة الثانية (27,96٪) كما أن المشاركة التي يبديها العمال هي وثيقة الصلة بالظروف الاجتماعية المتعلقة بالاقامة، حيث تحظى باهتمام أكثر عند العمال المقيمين، وقد أكدت على هذه العلاقة المعالجة الاحصائية لاختبار (كا²)* الذي كانت قيمته دالة عند حدي (5٪ شك) و(95٪ ثقة).

* كا² = 7,86 بدرجة حرية = 2.

وكذلك معامل التوافق ، الذي دلّ على وجود ارتباط قدره (0,36) بين متغير الاقامة ودرجة المشاركة في النشاط الحزبي .

ومن خلال الدراسة لعلاقة العمال بالمنظمات الطوعية من حيث الإدراك لها ، والمشاركة فيها ، يستنتج عدة حقائق يمكن تلخيصها فيمايلي :

أ - سجلت الشواهد الكمية والكيفية التي حصلت عليها الدراسة نقصا في معدل الاتصال بين العمال والمنظمات الطوعية (الاجتماعية) مماترتب عنه عدم ادراكهم للأهداف التي ترمي اليها .

ب - هناك علاقة بين التعليم ومستوى ادراك العمال لأهداف التسيير الاشتراكي للمؤسسات .

جـ - هناك علاقة بين التعليم والاقدمية ودرجة مشاركة العمال لنشاطات التنظيم النقابي .

د - إن خاصية التطلع لأهداف التنظيم والحرص على تتبع نشاطاته تميل إلى التأثر بالظروف الاجتماعية المتعلقة بالاقامة ، أي أن العمال المقيمين هم الأكثر تطلعا لقضايا هذا التنظيم .

<u>**المبحث الخامس : تقييم العمال لوضعيتهم المهنية والاجتماعية**</u>

تأتي معالجة هذا المبحث ، بعد ماتم التعرف على طبيعة العلاقات التنظيمية والاجتماعية السائدة بالتنظيم ، وذلك لمالها من صلة بهذه الجوانب ، كما أن تقييم العمال لوضعيتهم المهنية والاجتماعية ، هي نتاج تفاعل هذه العلاقات (الرسمية والغير الرسمية) .

وبهذا تحاول الدراسة الكشف عن مدى إستقرار العمال وإندماجهم مع التنظيم ، وكان الاجراء الذى إعتمدت عليه ، تحليل إجابات المبحوثين وفقا لثلاث مؤشرات : فالمؤشر الأول ، يهدف الى التعرف على إدراك العمال لفرص الترقية المتاحة لهم ، أما الثاني فيقيس تصورهم لمستقبلهم المهني ونية التغيير من المصنع والمؤشر الثالث يجسد عامل التغيب

<u>**1) إدراك العمال لفرص الترقية المتاحة لهم :**</u>

إن الشواهد الكيفية والكمية التي حصلت عليها الدراسة بالنسبة لقياس هذا العامل ، أوضحت أن هناك اتجاها سلبيا واضحا لدى المبحوثين ، ولقد تبدى هذا الاتجاه عاما بين معظم عمال الورشات الانتاجية (أنظر في الملحق الجدول رقم (13)) حيث بلغت نسبة الذين يرون أن ليست

لهم فرصا للترقية (52,68 ٪) من جملة أفراد العينة .
هذه النسبة تدل على وجود إتجاه سلبي لدى المبحوثين حول امكانية تحقيق تلك، مهلي صاعد ويتجسد هذا الاتجاه خاصة عند عمال "ورشة صنع الورق" (62,07 ٪) وعمال "ورشة الحلفة" (61,54 ٪) ، في حين تنخفض عند عمال "ورشة عجين الورق" (59,38 ٪)، أما عمال "ورشة قطع ولف الورق" فقد أظهروا اتجاها ايجابيا فيما يخص هذا العنصر، حيث تبين أن الذين يرون بأن لهم فرص أمامهم للترقية يمثلون (63,15 ٪)، وهكذا فإن عمال هذه الورشة يقدمون نمطا يشذ عن بقية الورشات الأخرى

والواقع فإن شيوع هذا الاتجاه بين معظم عمال الورشات الانتاجية المختلفة يكمن في نوعين من العوامل ، عوامل موضوعية وأخرى ذاتية فالعوامل الموضوعية: تعود الى المكانة المتشابهة التي يشغلونها في البناء التنظيمي ، كما دلت الشواهد الكيفية أيضا على أن كثيرا من العمال لم يصلوا الى مستوى وظيفي أعلى، بالرغم من أقدميتهم في التنظيم، كما أشار البعض منهم الى أن العامل الأساسي الذى جعل فرص الترقية تقل أمامهم، هو عدم توفر مؤهلات دراسية لديهم .

وفي مقابل هذا الاتجاه، كشفت بيانات الدراسة أيضا ، عن اتجاه آخر يميل الى ارجاع هذه الظاهرة الى عوامل ذاتية، أهمها المحسوبية والقرابة والوساطة .. الخ .

وبربط هذه الاتجاهات بمتغير التعليم ، يتضح أن مستوى الطموح الى الترقية ينخفض عند فئة الأميين (38,70 ٪) بينما يرتفع عند فئة ذوي مستوى التعليم الابتدائي (52,38 ٪) وفئة ذوي مستوى التعليم المتوسط (87,50 ٪) ، وفيما يلي الجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (25) يوضح طموح العمال لفرص الترقية حسب مستوى التعليم

البيان / فئات العمال	يطمح		لا يطمح		المجموع
	التكرار	٪	التكرار	٪	
أمي	24	38,70	38	61,30	62
ابتدائي	22	52,38	20	47,62	42
متوسط	7	87,50	1	12,50	8
المجموع	53	47,32	59	52,68	112

وهكذا يتبين من الجدول ، أن فئة مستوى التعليم المتوسط لهم طموحا أكثر فيما يتعلق بالترقية في السلم المهني ، وهذا مايدل على أن هناك علاقة بين متغير التعليم ، ومستوى طموح العامل للترقية المهنية ، وقد أكدت على هذه العلاقة المعالجة الاحصائية لاختبار (كا 2)* الذي كانت قيمته دالة عند (5%شك) و(95% ثقة) ، كما أكد على هذه العلاقة معامل التوافق ، الذي دلّ على وجود ارتباط قدره (0,25).

2 تصور العمال لمستقبلهم المهني :

يعكس هذا البعد درجة إندماج العمال مع التنظيم وولا ئهم إليه، كما يجسد من جهة أخرى تصورهم لوضعيتهم المهنية ، ومدى التفاؤل لمستقبلهم المهني .

ووفقا لهذا البعد ، فقد دلت البيانات الكمية أن الذين أشاروا بأن ليس لهم مستقبلا مهنيا يمثلون نسبة (36,84 %) من جملة أفراد العينة (أنظر في الملحق الجدول رقم(14)) وقد كان هذا الاتجاه واضحا في كل من ورشة عجين الورق (76,92%) وورشة الحلقة (59,38%) .

ويمكن تفسير هذا الاتجاه كما سبقت الاشارة إليه ، إلى تشابه ظروف العمل الفيزيقية لدى عمال هاتين الورشتين

وبربط هذه الخاصية بمتغير الاقامة يتضح أن العمال الغير المقيمين ، هم أكثر ميلا الى عدم التفاؤل بالمستقبل المهني وذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم(26) يوضح تصور العمال لمستقبلهم المهني حسب متغير الإقامة

الفئات المهنية / البيان	العمال المقيمون		العمال الغير المقيمين		المجموع	%
	التكرار	%	التكرار	%		
متفائل	36	38,70%	1	5,26%	37	33,04%
غير متفائل	46	49,46%	15	78,94%	61	54,46%
بدون إجابة	11	11,84%	3	15,80%	14	12,50%
المجموع	93	100 %	19	100 %	112	100 %

---

* كا 2 = 7,45 بدرجة حرية = 2 .

وبإجراء المقارنة بين العمال المقيمين ، والعمال الغير المقيمين يتبين من الجدول أن فئة المهاجرين هي أكثر ميلا الى عدم التفاؤل بالمستقبل المهني (78ر94٪) مقارنة مع فئة المقيمين (49ر46٪) ، وهكذا فإن لعامل الهجرة دور في وجود هذه الخاصية ، حيث أكد على هذه العلاقة التحليل الاحصائي لاختبار (كا ^{2})*، الذي كانت قيمته دالة عند حدي (5٪شك) و(95٪ثقة)، كما أكد على هذه العلاقة معامل التوافق الذى دلّ على وجود ارتباط بينهما قدره (26ر0) .

أما فيما يخص نية العمال في التغيير من المصنع ، فانه بعد تحليل البيانات، إتضح أن الذين لهم نية التغيير من المصنع يمثلون نسبة (34ر82٪) من جملة أفراد العينة ، في حين يمثل الذين لا يرغبون في ذلك نسبة (58ر12٪) كما يتجلى هذا الاتجاه أكثر عند العمال الغير المقيمين، حيث بلغت النسبة (73ر68٪) بينما يمثل العمال المقيمون نسبة (26ر88٪) من جملة أفراد العينة وفيما يلي الجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم(27) يوضح نية العمال في التغيير من المصنع حسب متغير الإقامة

البيان	العمال المقيمون: التكرار	العمال المقيمون: %	العمال الغير المقيمين: التكرار	العمال الغير المقيمين: %	المجموع	%
يحلمون	25	٪26ر88	14	٪73ر68	39	٪34ر82
لا يحلمون	62	٪66ر66	4	٪21ر05	66	٪58ر92
بدون إجابة	6	٪ 6ر46	1	٪ 5ر26	07	٪ 6ر26
المجموع	93	٪ 100	19	٪ 100	112	٪ 100

بدراسة النسب المعبرة في الجدول يتبين أن العمال المقيمين هم أكثر استقرارا فيما يخص هذا العنصر مقارنة مع الريفيين المهاجرين، وهذا ما تم إستنتاجه في التحليل السابق وهو أن لعامل الهجرة أثر في وجود هذه الخاصية حيث دل على ذلك معامل التوافق الذى أكّد على وجود إرتباط بين المتغيرين قدره (35ر0)* وهذا عند حدي (1٪شك) و(99٪ثقة).

* كا ^{2} = 15ر52 بدرجة حرية = 2 .

وهناك شواهد كيفية حصلت عليها الدراسة من حيث نية التغيير من المصنع فقد تجلى من خلال المقابلات التي أجريت مع المبحوثين أنه اذا كان " الاجر " هو السبب في نية التغيير بالنسبة للعمال المقيمين ، فإن " السكن " هو الدافع الرئيسي بالنسبة للعمال الغير المقيمين . أما الذين لا ينوون التغيير من المصنع ، وذلك لاعتقادهم بأنه ليس هناك فرص عمل في مواطنهم الاصلية ، أو لأنهم أشرفوا على التقاعد ، أو رغبة منهم بالاحتفاظ بالاقدمية في المصنع . (أنظر في الملحق الجدول رقم (15) يوضح حركة العمال بالمصنع) .

8 - التغيب :

يعتبر التغيب من المؤشرات الرئيسية التي تبرز عدم إستقرار العمال في التنظيم من جهة ، وعدم الامتثال للقيم الصناعية ، والتقدير لمفهوم الوقت الصناعي من جهة أخرى .

ولقياس هذا البعد إكتشفت الدراسة بالاعتماد على تصريحات المبحوثين في شكل بيانات كيفية وكمية واستعانت بالبيانات الاحصائية المجمعة من سجلات الادارة في التحليل على هذه الظاهرة فقط ، وذلك لأن هذه الأخيرة (الادارة) لا تفرق بين الغياب المرخص ، والغير المرخص والعطل المرضية . . الخ ، ولهذا ركزت الدراسة على الشكل الأول من البيانات ، والمتمثل في مؤشر العطل المرضية ، والاعلان المسبق عن التأخر من طرف العامل .

أ) العطل المرضية :

تعتبر العطل المرضية من أنواع الغيابات المرخصة من طرف الادارة ، إعتمادا على الضمانات الطبية ، كما يمكن إعتبارها مؤشرا يجسد حالة عدم استقرار العمال في التنظيم عندما تستعمل لأغراض ذاتية .

وبعد طرح السؤال حول عدد العطل المرضية المأخوذة من قبل المبحوثين ، إتضح من البيانات أن نسبة الذين لم يأخذوا عطلا مرضية يمثلون (42,35 %) من مجموع أفراد العينة ، في حين بلغت نسبة الذين أخذوا عطلا مرضية (57,61 %) ، (أنظر في الملحق الجدول رقم (16)) ، وبهذه النسب المعبرة يمكن الاستنتاج بأن أغلب المبحوثين أخذوا عطلا مرضية .

كما تبين أيضا أن نسبة التغيب منتشرة أكثر عند العمال الغير المقيمين (68ر73 %) مقارنة مع العمال المقيمين (76ر53 %) وهذا ما يدل على أن عامل الهجرة أثر في وجود هذه الظاهرة .

ب) الإعلان عن التأخر عن العمل :

وهو يدعم المؤشر السابق ، حيث يوضح مدى إنسجام سلوك العامل (النازح) مع القيم والقوانين الصناعية ، وهذا بناء على أن العامل الفلاح معتاد على نظام عمل يختلف عن النظام الصناعي ، فالعامل في النظام الصناعي يكتمل دوره مع أدوار الآخرين فيما يخص العملية الانتاجية ، وعليه فإن تغيبه سوف يؤثر على أداء العملية الانتاجية الكلية . وهكذا ، ومن خلال الاستقصاء تبين أن العمال الريفيين الغير المقيمين هم أقل انضباطا من العمال المقيمين . وذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (28) يوضح ظاهرة الاعلان عن التأخر عن العمل لدى أفراد العينة .

الفئات المهنية / البيان	العمال المقيمون				العمال الغير المقيمين				المجموع
	قديم		جديد		قديم		جديد		
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	
يعلن دوما	49	%61,25	8	%61,53	3	%17,64	1	%50	61
يعلن أحيانا	27	%33,75	5	%38,47	12	70,58	1	%50	45
يعلن نادرا	4	% 5,00	0	% 0	2	%11,76	0	% 0	6
المجموع	80	% 100	13	% 100	17	% 100	2	%100	112

-- بدراسة هذه الظاهرة ، يتضح من الجدول أن الذين يخبرون "دوما" مشرفيهم عند رغبتهم في التأخر عن العمل يمثلون (29ر61 %) عند العمال المقيمين و (06ر21 %) عند العمال الغير المقيمين ، بينما بلغت نسبة الذين يخبرون مشرفيهم "أحيانا" يمثلون (40ر34 %) عند العمال المقيمين و (42ر68 %) عند العمال الغير المقيمين ، أما الذين "نادرا" ما يعلمون مشرفيهم تمثلهم فئة العمال القدماء مقارنة مع فئة العمال الجدد ، وذلك لكون الفئة الاولى كسبت شبه ضمانات على مستقبلها الوظيفي .

وبهذا يتجلى أن العمال المهاجرين هم أكثر اسهاما في الغياب الغير مرخص، وهذا ما صرح به أحد المسؤولين حيث أكد أن غيابهم يتجلى خاصة في بداية الاسبوع (يوم السبت ـ والأحد)، وهذا راجع الى الظروف الاجتماعية المتعلقة بالاقامة ، ومجمل القول ، فإن ظاهرة التغيب تؤثر سلبيا على التنظيم ، من حيث نقص مردودية الانتاج، وعلى وضعية العامل المهنية والاجتماعية، من حيث عدم إدراكه ومسايرته للأمور التنظيمية ، فهو عامل (التغيب) من عوامل عدم الاندماج في التنظيم الصناعي .

الفصل العاشر : التوطين الصناعي في الريف وآثاره الاجتماعية

المبحث الأول : التصنيع وأحوال العمال الصناعيين في منطقة مزفران الصناعية

المبحث الثاني : التصنيع واستيعاب اليد العاملة الريفية للقيم الحضرية

المبحث الثالث: آثار التصنيع على البيئة الريفية

مـدخـل :

من الخصائص العامة للتصنيع النهوض بالمجتمعات المحلية ومن أهم عوامل النهوض بهذه المجتمعات وتطوير الحياة فيها ، تنسيقها على أسس سليمة وفعالة تتفق مع خطة التصنيع التي ينتج عنها إزدهار المناطق الصناعية الريفية ، وإنشاء مراكز صناعية جديدة.(1)

وهكذا ، ومن أثار التصنيع/الرفع من المستوى المعيشي وتحسين أحوال أفراد المجتمع ، حيث يميل أغلبهم الى استيعاب الوجوه المادية للحياة الحضرية وتأتي معا لنجمة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لليد العاملة الريفية ، وذلك لقياس مدى التحولات التي طرأت في حياتها الاجتماعية ، خاصة أن المنطقة عرفت تغييرات هامة شملت مجالات اقتصادية واجتماعية تمت دراستها سابقا .
وبهذا يمثل المستوى المعيشي مؤشرا هاما يمكن القياس به ، الآثار الاجتماعية التي نجمت من التصنيع.

المبحث الأول : التصنيع وأحوال العمال الريفيين :

يتم معالجة الحالة المعيشية للمبحوثين بصفة عامة ، وذلك من خلال الدخل الشهري ، والقياس المتخذ هو شعورهم نحو دخلهم الشهري ودرجة رضاهم عنه ، ولم تعتمد الدراسة على الجانب الكمي أي تصنيف المرتبات الشهرية تجنبا للمشاكل التي تنجم عن هذا الاجراء ولهذا تم الاكتفاء بقياس المستوى المعيشي الى جانب الاستعانة بمقاييس أخرى سوف يتم معالجتها لاحقا .

ا - الدخل الشهري :

لتحليل هذا المقياس اقتصرت الدراسة على طرح السؤال وفقا للصيغة التالية : هل ترى أن دخلك الشهري كاف ؟ نعم ☐ لا ☐
ولماذا ؟ ....

وقد عمد ، أن يكون السؤال مفتوحا ، قصد التعرف على البيانات الكمية والكيفية بدقة ، وتصنيفها حسب إجابات المبحوثين ، وتحليلها

---

(1) حسن الساعاتي ، التصنيع والعمران . بحث ميداني في مدينة الاسكندرية وعمالها ، بيروت دار النهضة العربية ، 1980، ص: 17 .

انطلاقا من وضعيتهم الاجتماعية ، وفيما يلي الجدول التالي يوضح هذا المقياس .

جدول رقم (29) يوضح موقف العمال من دخلهم الشهري

البيان / الفئات المهنية	العمال المقيمون		العمال الغير المقيمون		المجموع	%
	التكرار	%	التكرار	%		
كاف	16	17,20 %	1	5,26 %	17	15,17%
غير كاف	58	62,36 %	15	78,96%	73	65,17%
نوعا ما	19	20,34%	3	15,78%	22	12,66%
المجموع	93	100 %	19	100 %	112	100 %

يتضح من الجدول أن نسبة الذين أشاروا الى أن دخلهم الشهري غير كاف يمثلون نسبة (65,17 %) من جملة أفراد العينة ، أما الذين عبروا (نوعا ما) يمثلون نسبة (19,66 %) . في حين بلغت نسبة الذين يرون أن دخلهم كاف يمثلون نسبة (15,17 %)

ومن هذه النسب ، يتضح أن موقف العمال تجاه دخلهم الشهري سلبيا ، أي أن أغلبيتهم غير راضيين عن هذه الوضعية ، ولعل ذلك يعود الى عوامل عديدة منها المتعلق بالظروف الاجتماعية المعاشة لدى كل فئة إذ أن أغلبهم متزوجون .
فبالنسبة للظروف الاجتماعية ، تبين الشواهد الكيفية أن فئات العمال يفتقرون الى قاعدة مادية لمواجهة متطلبات الحياة المعيشية كما تبين من الشواهد الكمية من جهة أخرى ، أن الذين أشاروا أن وضعيتهم الاقتصادية لم تتحسن بعد دخولهم الى المصنع ، يمثلون نسبة (57,85 %) من مجموع أفراد العينة ، وهم يرجعون ذلك الى غلاء المعيشة وارتفاع الاسعار ، وكثرة المصاريف العائلية من جهة أخرى ، بينما يمثل الذين أشاروا أن وضعيتهم تحسنت نوعا ما بعد الحراك المهني نسبة تقدر ب (13,40 %) (أنظر في الملحق جدول رقم (17)).
والواقع ، فإذا كان المبحوثون يؤكدون على انخفاض مستواهم المعيشي ، فإنهم يقارنون ذلك مع متطلبات الحياة المعيشية ، وعلى هذا لا يمكن إعتبار أن

وضعيتهم الاجتماعية لم تتحسن ، وإنما يمكن تفسير ذلك بضعف القوة الشرائية مقارنة مع تطور الاحتياجات الاقتصادية لديهم .

ب . تنظيم الميزانية العائلية :

يوضح هذا العنصر الصورة العامة عن إمكانية تنظيم العمال لميزانيتهم العائلية إنطلاقا من الظروف المعيشية وكيفية استعمالها حسب دخلهم الشهري على أساس ما سبق تحليله في العنصر السابق .

كما أن الوضع المشار اليه سابقا فيما يخص المستوى المعيشي ، بالاضافة الى النفقات العائلية المتعلقة بالحياة الاقتصادية ، كلها جوانب ذات صلة بمدى امكانية العمال في تنظيم ميزانيتهم العائلية ، وحياتهم الاقتصادية بصفة عامة .

ومن أجل تحليل هذا العنصر تم طرح السؤال التالي : هل تنظم ميزانية عائلتك ؟

نعم [ ] لا [ ] ؟ كيف ذلك ؟ ....

وبعد تصنيف الاجابات ، إتضح أن نسبة الذين ينظمون ميزانيتهم العائلية يمثلون (19,64 %) من جملة أفراد العينة ، بينما يمثل الذين لايستطيعون القيام بذلك نسبة (62,50 %) ، أما الذين عبروا بأنهم ينظمون نوعا ما ميزانيتهم العائلية ، يمثلون نسبة (17,86 %) (أنظر في الملحق الجدول رقم (18) وبهذا يتجلى أن نسبة هامة من المبحوثين لايستطيعون تنظيم ميزانيتهم العائلية وهذا واضح أكثر عند العمال المهاجرين (84,22 %) ، هذا الوضع يجد تفسيراته في الظروف الاجتماعية المتعلقة بالاقامة أيضا .

ومهما يكن من أمر هذه الوضعية ، فإنه يمكن تفسير عدم تنظيم الميزانية العائلية لليد العاملة الريفية الى الدخول الشهرية الغير كافية ، لمواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية وهذا ما سبق تحليله في العنصر السابق كما يمكن ارجاع ذلك أيضا الى ميل العامل النازح الى التحضر والانفتاح على عالم الاستهلاك ، وهي في الواقع ظاهرة عامة في المناطق الريفية التي عرفت عملية تحضر وتصنيع سريعين .

ج <u>الادخار بين العمال</u> :

تشير الدراسات التي تناولت موضوعات التغير الاجتماعي والثقافي في المناطق الريفية، أن من آثار التصنيع الريفي إحداث تغييرات في نماذج الحياة الاجتماعية والاقتصادية للسكان الريفيين. (2).

ومن هذه الجوانب كما سبقت الاشارة اليها، التغير في نماذج الحياة الاقتصادية للعامل الريفي، وبهذا يمثل الادخار قيمة ثقافية واقتصادية ظهرت بظهور التصنيع والتحضر.

ولقد حاولت الدراسة في هذا السياق الكشف عن مدى انتشار هذه الخاصية لدى اليد العاملة الريفية والاهمية التي توليها لها وفيما يلي الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (30) يوضح مدى انتشار خاصية الادخار لدى أفراد العينة

الفئات المهنية / البيان	العمال المقيمون		العمال الغير المقيمين		المجموع	%
	التكرار	%	التكرار	%		
يدخر	13	%13,47	0	% 0	13	%11,60
لا يدخر	80	%86,03	19	%100	99	%88,40
المجموع	93	% 100	19	%100	112	% 100

يتضح من الجدول أن الذين يدخرون يمثلون نسبة (11,60 %) بينما بلغت نسبة الذين لا يدخرون (88,40%) من مجموع أفراد العينة.

وهذه النسب تؤكد على أن الإدخار لا يمثل ظاهرة شائعة بين العمال الريفيين، حيث لم يدخر منهم سوى (13) عاملا، وجلهم من العمال المقيمين.

كما توضح الشواهد الكيفية، أن هناك إتجاها سلبيا لدى أغلبية المبحوثين للاستجابة لهذه الظاهرة، حيث هناك من يرفضها لأسباب دينية التي تمنع الربا على حد تعبيرهم.

وهكذا، فإذا كان الادخار مفهوما ثقافيا حضريا يهدف ضمان الاستقرار الاقتصادي لدى الفرد، وتحسين حياته الاقتصادية،

---

(2) حسن السلطاني، التصنيع والعمران، المرجع السابق، ص 13.

كما يمكن تفسير ذلك بسبب إنخفاض دخولهم الشهرية مقارنة مع متطلبات الحياة المعيشية الحالية .

د - الكهرباء والمقتنيات المنزلية :

تحاول الدراسة من خلال مؤشر الكهرباء والمقتنيات المنزلية ، التعرف عن مدى توفر مساكن اليد العاملة الريفية على الكهرباء وحيازتها لبعض الاجهزة المنزلية المتمثلة في التلفزة والثلاجة، وذلك للدلالة على المستوى المعيشي ، والأهمية التي توليها العائلة الريفية للتأثيث المنزلي الحضري .

ومن خلال الأجوبة المتلقاة حول هذا الموضوع ، إتضح أن نسبة الذين تتوفر مساكنهم على الكهرباء يمثلون (07ر66٪) ، بينما بلغت نسبة الذين لا تتوفر مساكنهم على الكهرباء (93ر33٪) من جملة أفراد العينة (أنظر في الملحق جدول رقم (19)). وبهذا يتجلى أن نسبة هامة من المبحوثين ، أي ما يقرب ثلاث أرباع (3/4) العمال توجد بمنازلهم " الكهرباء " ويتضح هذا بصفة خاصة عند العمال المقيمين ، حيث بلغت النسبة (66ر66٪) وهذا راجع أيضا الى نمو قطاع الانارة الريفية بالمنطقة .
أما من حيث امتلاك العمال لبعض الأجهزة المنزلية ، إتضح من خلال الشواهد الكمية المجمعة من الميدان ، أن نسبة الذين يملكون جهاز تلفزة يمثلون نسبة (25ر56٪) من جملة أفراد العينة ، بينما بلغت نسبة الذين لا يملكون هذا الجهاز يمثلون نسبة (75ر43٪) (أنظر في الملحق الجدول رقم (20)).
أما بالنسبة لامتلاك جهاز الثلاجة ، تبين أن الذين يملكون هذا الجهاز يمثلون (75ر41٪) أما الذين لا يملكونه ، فقد بلغت نسبتهم (25ر58٪) (أنظر في الملحق الجدول رقم (21)).

ومجمل القول ، فإن هذه المؤشرات يمكن أن توضح المستوى المعيشي لليد العاملة الريفية ومدى التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت في حياتها المعيشية بصفة عامة مقارنة مع وضعيتها الاجتماعية السالفة .

وهكذا ومن خلال النسب المعبرة يمكن القول أن عملية الحراك أدت الى إحداث تغييرات ملحوظة في الجوانب المادية والاقتصادية للشغيلة الريفية .

المبحث الثاني : التصنيع واستيعاب العمال الريفيين للقيم الحضرية :

يذهب بعض علماء الاجتماع الريفيين - شأنهم في ذلك شأن غيرهم من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية - أن للتصنيع الريفي علاقة وثيقة بالتحضر، من حيث مساهمته في إقامة المنشآت الحضرية والثقافية التي تقوم بدورها في إفراز قيم ونماذج سلوك جديدة تساهم في تغيير الحياة التقليدية الريفية(3) .

وبهذا فإن عملية التوطين الصناعي ، إذا ما دعمت بهياكل قاعدية ضرورية ومؤسسات تتكامل معها ، في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، سوف تؤدي الى تغييرات هامة في المجالين الثقافي والاجتماعي في البيئة الريفية ، فهي بذلك تمثل عاملا من عوامل الانتشار الثقافي في الريف .

وانطلاقا من هذه الأهمية تحاول الدراسة من خلال هذا المبحث التعرف على مدى إستجابة اليد العاملة الريفية أو بالأحرى تقبلها لبعض القيم الحضرية الجديدة التي جلبها التصنيع معه في المنطقة الريفية المدروسة .

وقد حددت بذلك عدة مؤشرات ، من شأنها إبراز هذه الظاهرة كإستفادة أبناء العمال من المخيمات الصيفية ، وانخراطهم في المؤسسات الثقافية ، ثم التعرف على المهن التي يتمناها العمال لأبنائهم ، وكيفية قضاء عطلتهم السنوية ، وأخيرا موقفهم من خروج المرأة الى ميدان العمل .

ا - مشاركة أبناء العمال للأنشطة الثقافية :

1 - المخيمات الصيفية :

تعتبر مشاركة أبناء العمال في المخيمات الصيفية ، التي ينظمها المصنع ذات قيمة ثقافية واجتماعية هامة لديهم ، كما تمثل مظهرا من مظاهر التغير في الحياة الريفية .

---

(3) Placid Rambaud, Société rurale et urbanisation, OP. cit, p. 83.

ومن معالجة مشاركة أبناء العمال في المخيمات الصيفية حسب ما حصلت عليه الدراسة من بيانات كمية ، يتضح أن نسبة المشاركة في هذا النشاط تأخذ نسبا متصاعدة من أبناء العمال المهاجرين الى أبناء العمال المقيمين ، وفيما يلي الجدول التالي يوضح هذه الخاصية .

جدول رقم (31) يوضح نسبة مشاركة أبناء العمال في المخيمات الصيفية .

الفئات المهنية / البيان	العمال المقيمون		العمال الغير المقيمين		المجموع	%
	التكرار	%	التكرار	%		
يبعث أبنائه للمخيمات الصيفية	51	19ر62 %	4	25 %	55	12ر56 %
لا يبعث أبنائه للمخيمات الصيفية	31	31ر37 %	12	75 %	43	88ر43 %
المجموع	82	100 %	16	100 %	98	100 %

يتبين من الجدول ، أن نسبة مشاركة أبناء العمال في المخيمات الصيفية (12ر56 %) من مجموع أفراد العينة ، بينما بلغت نسبة الذين لا يبعثون أبناءهم لهذه المخيمات (88ر43%) . كما تتجلى هذه الخاصية عند العمال المهاجرين (75%) .

وبهذا يمكن القول إذا كانت المشاركة في مثل هذه النشاطات التي ينظمها المصنع تعد عاملا من عوامل الاندماج في الحياة الحضرية ، فإن الهجرة الفردية تقلل من أهميتها .

2 - إنخراط أبناء العمال في ديار الشباب والثقافة :

تبين الشواهد الكمية والكيفية ، حول مدى تردد أبناء العمال الريفيين الى ديار الشباب والثقافة " بولاية مستغانم "تناقضا كبيرا ، بين ما يدلي به المسؤولون من جهة وإجابات المبحوثين من جهة أخرى .

وقد إتضح من خلال المقابلات التي أجريت أثناء المرحلة الميدانية ، مع كل من مسؤولي المديرية الفرعية لوزارة الشباب والرياضة ومسؤولي هذه المؤسسات الثقافية ، أن هذه الأخيرة تحظى بعناية خاصة ،

وإقبال كبير من طرف المنخرطين ، كما تبين الاحصائيات (لسنة 1985)
أن عدد المنخرطين وصل الى (1100 منخرط) بالنسبة لديار الشباب و(760منخرط)
بالنسبة لمراكز الثقافة ، (أنظر في الملحق جدول رقم (22)) كما تؤكد الشواهد
الكيفية من جهة أخرى أن هناك بعض المراكز الثقافية التي أغلقت نتيجة لانعدام
المنشطين بها .

والواقع فإن أغلب المؤسسات الثقافية ، موطنة بالمراكز الحضرية للمنطقة
(بلدية مستغانم) ، بينما توجد ثلاث مراكز للثقافة فقط موطنة في المناطق الريفية
أي في منطقة " واد الخير" ، ماسرة" والمنصورة " وبهذا يتضح أن المناطق الريفية
لم تحظ بالعناية الخاصة من حيث هذا الجانب (أي الجانب الثقافي) وهذا على
غرار المناطق الحضرية الاخرى بالولاية .

هذه الشواهد ، تتفق مع اجابات المبحوثين حيث تبين أن نسبة (13,41 ٪)
من أبناء العمال منخرطين في هذه المؤسسات وهي نسبة ضعيفة ، كما يمثلها أبناء
العمال المقيمين بالمنطقة ، بينما تنعدم هذه الخاصية عند أبناء العمال المهاجرين .
(أنظر في الملحق جدول رقم (23)).

ب : كيفية قضاء العمال لاجازتهم السنوية :

يسمح هذا البحث قياس مدى تنظيم العمال لاجازتهم السنوية وكيفية قضائها . أي التعرف
بالتحديد على أوجه النشاطات الرئيسية التي يقومون بها خلال فترة راحتهم السنوية .
ومن خلال دراسة هذا البحث اتضح أن العمال المهاجرين يميلون الى البقاء بمنازلهم ،
بينما يميل العمال المقيمون بالمنطقة الى زيارة الاهل والاقارب بالمنطقة وخارجها ، وفيما
يلي الجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (32) يوضح أوجه النشاطات الرئيسية لقضاء الاجازة
السنوية لدى أفراد العينة

الفئات المهنية / البيان	العمال المقيمون		العمال الغير المقيمين		المجموع	٪
	التكرار	٪	التكرار	٪		
البقاء بالمنزل	37	٪39,78	9	٪47,36	46	٪41,07
زيارة الأقارب والأهل	41	٪44,08	8	٪42,10	49	٪43,75
أخرى	15	٪16,14	2	٪10,54	17	٪ 15,18
المجموع	93	٪100	19	٪100	112	٪100

يوضح الجدول كيفية قضاء الاجازة لدى المبحوثين ، ويتبين من ذلك أن زيارة الأهل والأقارب بالمنطقة وخارجها تحظى بأهمية خاصة لديهم ،حيث بلغت نسبة الذين يميلون لهذا النوع من النشاط (43,75٪). من جملة أفراد العينة .

كما بلغت نسبة الذين يفضلون البقاء بالمنزل (41,07٪)، وتتجسد هذه الحالة بصفة خاصة لدى العمال المهاجرين . كما يبرر بعض العمال ذلك على أسس إقتصادية وعاطفية ، إذ أنهم يفضلون قضاء الاجازة السنوية مع عائلتهم وأبنائهم ، كما يفعل ذلك غيرهم تجنبا للإنفاق فيما لا ضرورة له .

أما الذين يقضون إجازتهم في أداء نشاطات تجمع ما بين النشاط الديني والسفر الى الخارج لزيارة الاقارب ، أو التعاون في بعض النشاطات المحلية الزراعية . . . الخ ، يمثلون نسبة (15,13٪).

ج - تصور العمال للمهن المستقبلية لابنائهم :

لقد إنعكس طموح العمال الى الترقية الاجتماعية على تصورهم للمهن المستقبلية لأبنائهم ، وعليه يمثل هذا الاتجاه ذات أهمية خاصة ، يوضح مدى إحساس وشعور العمال بالمستقبل المهني لأبنائهم وتشير الشواهد الكمية والكيفية المستخلصة من الميدان حول هذا الاتجاه ، أن أغلبية المبحوثين يميلون الى التمني لأبنائهم ممارسة مهن راقية تتيح لهم فرص الطموح والاشباع والترقي في الحياة الاجتماعية .وقد بلغت نسبة الذين يتمنون لأبنائهم مهنة إطار (25,77٪)،مهندس (21,64٪) ، طبيب (17,52٪) ، أستاذ (15,30٪) . أما نسبة الذين يتمنون لابنائهم ممارسة مهن حرة كالتجارة يمثلون نسبة(11,34٪).(أنظر في الملحق جدول رقم(24)). هذه النسب المعبرة تجسد في الواقع مدى تمني العمال لأبنائهم العيش المستقر والحياة الأمنية ، كما تبرز من جهة أخرى ردود فعل ضمنية للوضعية السالفة التي عانت منها اليد العاملة الريفية من حرمان وتجهيل وفقر . . . الخ ،هذه الوضعية تركت رواسب نفسية واجتماعية ساهمت في عدم استقرار حياة الشغيلة الريفية .

كما تعكس هذه الآراء من جهة أخرى رفض العمالة أو بالأحرى الحالة العمالية المعاشة وما أدت إليه وضعيتهم المهنية على جميع المستويات، وهذا واضح في النسب المعبرة حيث اتضح أن الذين يتمنون لأبنائهم العمل في الصناعة يمثلون (3,09 %) من جملة أفراد العينة، وهي في الواقع نسبة منخفضة مقارنة مع النسب الأخرى .

وبهذا يتجلى أن أغلبية المبحوثين يرفضون الحالة العمالية لأبنائهم، كما تؤكد الشواهد أيضا عدم تحمس العمال لأبنائهم ممارسة العمل الفلاحي وهي ظاهرة جديرة بالاهتمام، اذ تبرز ميل النازح للتحضر والاهتمام بالمهن الغير الفلاحية وذلك لأن رفض العمل الفلاحي يعني في الواقع رفض الحياة الريفية وأحوالها الفقيرة، وهذا ما أكد عليه أحد العمال بقوله : " أتمنى لأبنائي مواصلة الدراسة لكي يضمنوا مستقبلهم .... ولا أتمنى لهم العمل في الفلاحة لأن ذلك يجعلهم يعيشون حياة بسيطة وغير مستقرة ".

هذه العبارة إن دلت على شيء، إنما تدل على رفض العمال للمعيشة الفلاحية على غرار ما عانوه من مشاكل ناجمة عن الحراك المهني والجغرافي، كما تدل على مدى الأهمية التي يولونها لتعليم أبنائهم . فالمؤسسات التعليمية تمثل الأمل الوحيد لانقاذ أبنائهم من الظروف التي عاشوها من قبل، وهذا ما توصلت اليه أيضا دراسة " إبن أشنهو " حول الهجرة الريفية بالجزائر اذ يقول : " إن الانتساب الى المدرسة، يمثل أحد المطالب الأشد إلحاحا بالنسبة للفرد الجزائري عامة والفلاح خاصة ." (4). كما يضيف " سليمان بدراني " أيضا أن خاصية تعليم الأبناء كانت من العوامل الرئيسية التي دفعت العائلات الريفية الى النزوح نحو المراكز التي تتوفر فيها المؤسسات التعليمية(5).

---

(4) ـ عبد اللطيف ابن أشنهو، الهجرة الريفية المرجع السابق، ص 138 .

(5) Slimane Bedrani, L'agriculture algérienne depuis 1966, OP.cit, p: 118.

والواقع فإذا كانت المدرسة، تمثل العامل الأساسي لضمان مستقبل أبناء الريفيين، فإنها من جهة أخرى تعمل على خلق قيم وأنماط حضرية في البيئة الريفية،وهذا واضح في محتويات الكتب المدرسية إذ تبرز الطابع الجذاب للحياة الحضرية والنشاطات الغير الزراعية على حساب الحياة الريفية بصفة عامة، كما يؤكد على ذلك الباحث " رشيد بن عتيق : "حيث يقول : " إن ايديولوجية الكتب المدرسية تعرّف الفلاح الجزائري بأنه إنسان ساذج بسيط، وهذا التعريف ماهو الا تعبير عن نفوذ المدن على الأرياف، حيث المدينة تمثل الحياة المريحة، الثقافة الوعي ... إن محتويات هذه الكتب تساهم في اعطاء نظرة خاصة للفلاح،وعدم تقييم مكانته وتدفع بالشباب الى النزوح وممارسة نشاطات غير زراعية." (6)

وبعد هذا التحليل يجدر التساؤل عن أي نوع من البرامج التي تليق للمدارس أو المؤسسات التعليمية الموجودة في الريف ؟ ولعل تجربة الدول المصنعة خير دليل على ذلك، فالكتب المدرسية الفرنسية تبرز خاصة الطابع الزراعي والريفي بينما العمل الصناعي يكاد يكون منعدما (7).

وجملة القول، فان إجابات المبحوثين حول هذا الموضوع تعبر بصورة أو بأخرى رفض الوضعية الفلاحية، والحالة العمالية، والتمني لأبنائهم مستويات ومراكز مهنية عليا، وهو نفس ماتوصلت اليه دراسة كل من:علي الكنز، جمال قريد، وسعيد شيخي، حول " وضعية عمال مركب الحجار" بمنطقة عنابة (8).

د — موقف العمال من خروج المرأة الى ميدان العمل :

إن خروج المرأة الى ميدان العمل،ظاهرة جديدة على المجتمع عامة والأوساط الريفية خاصة، فالمرأة التي كانت تقع عليها أساسا مهمة تربية النشء والاشراف على الامور المنزلية، ظلت بعيدة عن ميدان العمل والانتاج أجيالا طويلة.

---

(6) Rachid Benatig,Politique economique de l'etat et évolution de la situation d'emploi et des revenus en milieu rural, these 3èm cycle,université Paris 7, 1980, p:209.

(7) Placid Rambaud, Société rurale et urbanisation,OP.cit,p:13.

(8) Ali El Kenz,Djamel Guerid,Said Chikhi,Industrie et société, le cas de la S.N.S, Algérie,"avril 78 - juin 1982 ",p:163.

يبدو أن مع توسع حركة التصنيع والعمران إمتد دورها الى ميدان العمل الخارجي ، وأصبحت تشارك الزوج في الشؤون الاقتصادية للاسرة . ومحاولة للكشف عن أهمية هذه الظاهرة في نظر المبحوثين . إعتمدت الدراسة على إجرائين أساسيين ، تمثل الأول في طرح السؤال حول هذا الموضوع ، أما الثاني فتمثل في إجراء مقابلات مع العاملات بالمصنع والتعرف على المشاكل التي تعاني منها هذه الأخيرة مع الاشارة أن عدد العاملات يبلغ (22 عاملة)، وهن يعملن في ورشة "قطع ولف الورق" كما يقطن في مناطق حضرية (بلدية مستغانم) .

ومن خلال البيانات الكمية والكيفية المستخلصة من الميدان ، إتضح أن أغلبية المبحوثين لا يوافقون على خروج المرأة الى ميدان العمل بينما بلغت نسبة الذين يوافقون على ذلك (24,10 ٪) من مجموع أفراد العينة (أنظر في الملحق الجدول (رقم 25) ، هذه النسب توضح في الواقع ، رفض العمال " للعمل النسوي بالمنطقة " *. وحتى الذين أظهروا نوعا ما إتجاها ايجابيا لهذه الظاهرة ، فإنهم يميلون في تفسير ذلك بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها المرأة الريفية أي قبول خروج المرأة في حالة الضرورة كحالة الأرامل اللائي فقدن أزواجهن أو المطلقات . . . الخ .

من هنا يتضح ، أن خروج المرأة الى ميدان العمل أمر غير مرغوب فيه بالمنطقة الريفية المدروسة ، ويتجلى ذلك من خلال احصائيات التوظيف بالمركب حيث لم يبلغ العمل النسوي سوى (2,64 ٪) من مجموع التوظيف العام . بالاضافة الى غياب العمل المشترك بين النساء العاملات والعمال أي أن جل النساء يعملن في قسم شبه معزول عن العمال في ورشة " قطع ولف الورق" كما تبين من خلال المقابلات التي اجريت معهن عدم قبول عضو يتهن في مجلس العمال ، من طرف الادارة ، كما تبين أيضا أن جل العاملات اللائي تزوجن لم يعدن للعمل بالمصنع .

* يقصد بالعمل النسوي ، عمل المرأة خارج البيت

هذه الشواهد كفيلة أن تجسد بصفة عامة وضعية المرأة العاملة بالريف وموقف العمال تجاهها ، ورفضهم لبعض القيم الحضرية كما أتضح أن مشاكل المرأة لم تحظ لها العناية الخاصة مما جعل دورها محدودا في سياسة التصنيع بالمنطقة .

المبحث الثالث: آثار التصنيع على البيئة الريفية .

تأتي معالجة هذا المبحث ، بعد ما تمت دراسة بعض الآثار الاجتماعية للتصنيع على حياة العمال النازحين ، كما تبين من خلال دراسة الاستراتيجية العامة للتوطين الصناعي أن آثاره (التوطين) لا تقف عند حد التعديل المجالي وتغيير بنياته ، بل المساهمة في توزيع القوى العاملة عبر المناطق الجهوية وذلك عن طريق الحراك المهني والجغرافي الذي أحدثته آلياته .

وبهذا يمثل حراك القوى العاملة ، من أهم " الانعكاسات الاجتماعية "* كما تمتد آثارها من حياة النازحين الى التنظيم والى البيئة الريفية بصفة عامة .

ونظرا لهذه الاهمية سيتم معالجة حالة الهجرة الفردية وموقف المهاجرين منها ، ثم التعرف أيضا على الآثار البيئية الاخرى وذلك على مستويات متعددة .

أ- الآثار الاجتماعية الناجمة عن الهجرة الفردية :

تبين من دراسة الخصائص العامة للعينة وتحليل البيانات الشخصية والمهنية ، أن الهجرة الزراعية أخذت طابعين ، طابع محلي يمثل الهجرة الزراعية المحلية ، وطابع غير محلي يمثل الهجرة الزراعية الغير المحلية .

وتقدر هذه الأخيرة بـ(16,97٪) من مجموع أفراد العينة ، وتجسدت في حالة الاقامة الفردية الغير المستقرة ،

وبهذا يتضح أن من الآثار الاجتماعية للتصنيع الريفي ظهور هجرة من نوع " ريف ـ ريف " حيث مست كلا من منطقة غيليزان (26,31٪) والشلف (36,84٪) ، معسكر (31,37٪) ، عين الدفلة

---

* ـ يقصد بالانعكاسات الاجتماعية : الآثار الاجتماعية الناجمة عن التصنيع الريفي .

(23,5 %)، كما تبين أيضا أن الأسباب الرئيسية للنزوح الجغرافي تعود أساسا الى رغبة النازحين في إكتساب مهنة وتحسين وضعيتهم الاقتصادية، بيد أن هذا الحراك لم يحدث بدون أن تكون له انعكاسات نفسية وإجتماعية على حياة النازحين بصفة خاصة، وعلى التنظيم الصناعي بصفة عامة.

ت 1 ـ أثر الهجرة الفردية على حياة النازح :

يعتبر السكن من المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها كافة المهاجرين، حيث تبين من خلال الشواهد الكيفية، أن جلهم ألحوا الى الظروف الاجتماعية المتعلقة بالاقامة، كما تبين أنهم لم يتلقوا حلولا تضمن لهم الاستقرار في هذا المجال .

وهكذا فإذا كان عامل السكن من أهم عوامل الاندماج في الحياة الاجتماعية، إنعكست آثاره بصورة واضحة على الاندماج داخل التنظيم ، كما أن حالة الاقامة هذه تتجلى عبر أربع (04) حالات وهي حالة الاقامة في الفنادق وتمثل نسبة (47,36 %) من مجموع المهاجرين ، ثم حالة الاقامة عند الأقارب بنسبة (10,52 %) ، وحالة الاقامة عند الخواص بنسبة (20,79 %) وأخيرا حالة الاقامة في مكان العمل بنسبة (21,33 %).

وهي في الواقع إقامة غير مستقرة نظرا للعزلة التي يعيشها المهاجرون عن المحيط الاجتماعي الأصلي ، والجو العائلي وفيما إعتادوا عليه من حياة في هذا الوسط وهذا مايقلل من حاجاتهم النفسية والاجتماعية المألوفة والتي توفرها العائلة بعلاقاتها المتنوعة ، وفي دراسة هذه الحالة ، يمثل السكن لدى المهاجرين العامل المادي الاكثر تأثيرا على إستقرارهم داخل التنظيم .

كما أن هذه العزلة تحدث لهم إنشغالات وإهتمامات متعددة منها المتعلق بحياتهم الفردية ، ومنها المتعلق بالحياة الاجتماعية والعائلية ، وقد إنجر عنهما ، وطأة النفقات من جراء الهجرات الأسبوعية (الذهاب ـ والأياب). ومهما كانت تعويضات الادارة فيما يتعلق بهذا الجانب ، فإنها تبقى غير كافية ، وهذا ما عبر عنه المبحوثون *.

---

* تقدر تعويضات الادارة بـ (80) دينار جزائري في الشهر

فحالة الهجرة الفردية تبقى عاملا مشجعا لعدم الاستقرار وهذا ما أظهرته تصريحاتهم ،" حياتنا كلها مصاريف ، وتعب " " حياتنا كالرحالة " ومهما اختلفت الطرق التي عبر بها المهاجرون فإنها تعبر في الواقع عن التشاؤم للوضعية الاجتماعية المعاشة .

وبعد هذا التحليل لظروف الاقامة تجدر الاشارة الى التأكيد عما يراه كل من الباحثين (سانترزو بوقنتل – Centers et Buguentel) : " أن العوامل الاجتماعية الخارجية هي أهم مصادر الرضا النفسي والاجتماعي عن العمل ." (9)

كما توصل الباحث (بيار موتي – P. Meutey) في دراسته حول عدم إستقرار العمال بمؤسسة صناعية فرنسية (Sallal) الى نتيجة مسعود اهمها أن عدم الاستقرار أكثر ارتفاعا بين العمال الذين لا يملكون سكنا (10)

من هنا يتجلى ضرورة وضع برامج للاقامة مساكن عمالية قرب المصانع من أجل المساهمة في حل أزمة السكن ، والحد من عدم إستقرار اليد العاملة وإعفائها من مشقة المواصلات والترحال الاسبوعي .

2 ـ أثر الهجرة الفردية على التنظيم :

لا شك أن أثر الهجرة الفردية لا تقف عند حياة المهاجر بل تمتد الى التنظيم ومختلف مستوياته ، وعليه فإن دراسة وضعيته المهنية والاجتماعية داخل هذا التنظيم جديرة أن تبرز الآثار الناجمة عن عدم استقراره ، ومن أهم هذه الآثار ، ظهور التآلف العشوى وغياب المواظبة والولاء للمصنع ، حيث إتضح من خلال معالجة وضعيته المهنية ضعف المشاركة في النشاطات التنظيمية ونقص متابعة الاتصال والاطلاع على الأمور السارية بالتنظيم .

(9) ـ عباس محمود عوض : دراسات في علم النفس الصناعي والمهني ، الاسكندرية الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1977 ، ص: 52 .

(10) : نفس المرجع ، ص: 52 .

وبما أن لهذه الجوانب أهمية خاصة في إحداث الاندماج وفسح مجال للترقية والولاء للتنظيم بصفة عامة ، فإن الظروف الاجتماعية المتعلقة بالاقامة حالت دون تحقيق هذه الغايات ، بل انعكست وضعيته سلبيا على كفايته الانتاجية وهذا من جراء الهجرات الاسبوعية ، بالاضافة الى انتشار عامل التغيب الغير المرخص سواء تعلق الامر بالاعلان الغير المسبق من طرف المهاجر ، أو عن طريق التأخر عن العمل ... الخ .

وتعتبر هذه العوامل من أخطر الانعكاسات الناجمة عن الهجرة الفردية وذلك لما لها من تأثير مباشر على العملية الانتاجية وسير التنظيم والاهداف التي يسعى الى تحقيقها .
وقد دلت دراسات عديدة في المجتمعات المصنعة ، أن التغيب الغير المرخص يمثل أحد الأسباب الرئيسية المعيقة لسير المؤسسة الصناعية وتحقيق أهدافها الاقتصادية ، بل أكثر من ذلك فهو يعد أخطر من الاضراب على المستوى الاقتصادى (11)
وبهذا يمكن إعتبار الهجرة الفردية عاملا يساهم في عرقلة سير التنظيم، وهذا عن طريق الغياب ، ويدفع الى الاغتراب العمالي عن التنظيم، من هنا تتجلى أهمية توفير السكن للعمال المهاجرين فرديا وذلك لضمان إستقرارهم في التنظيم الصناعي وفي الحياة الاجتماعية بصفة خاصة .

ب- الآثار البيئية للتصنيع الريفي :

1- آثار التصنيع على سوق العمالة .

إلى جانب الآثار الدمغرافية والاجتماعية التي أحدثها التصنيع الريفي بالمنطقة ، ظهور آثار أقتصادية شملت بعض القطاعات الاقتصادية الموطنة في البيئة الريفية، وحركية قواها العاملة .
وبهذا يعتبر أثر التصنيع على سوق العمالة مؤشرا هاما يوضح مدى نجاعة التوطين الصناعي من جهة، ومدى تحكم التنمية الجهوية في توزيع الاستثمارات والاستغلال الأمثل للقوى العاملة

(11) Revue , Nouvel observateur,"faits et chiffres ", 1980, hors serie,p: 177.

من جهة أخرى ، وذلك نظرا للارتباط العضوى بين نشاطات الصناعة والنشاطات الاقتصادية الاخرى في إطار التنمية الشاملة المعتمدة أساسا على قاعدة التكامل والاندماج الاقتصادى .

وقد تبين من معالجة هذه الجوانب ظهور حراك مهني بالمنطقة حيث أخذ طابعين ، فالأول يمثل "الحراك القطاعي الصناعي" "mobilité intra-sectorielle" أما الثاني يمثل "الحراك القطاعي الاقتصادي" " mobilité inter-sectorielle "

1 — الحراك القطاعي الصناعي : يعبر عن انتقال اليد العاملة المحلية من المؤسسات الصناعية الصناعية الى القطاع الصناعي المدروس أي وجود حراك داخلي في القطاع الصناعي الشامل ، وقد بلغت نسبته (0،3 4 %) ويمثله العمال المقيمون بالمنطقة ، بينما يتعدم عند العمال المهاجرين ، كما أن نسبته ضعيفة مقارنة مع نسب الحراك في القطاعات الاخرى .

2 — الحراك القطاعي الاقتصادي : يعبر عن انتقال اليد العاملة المحلية والغير المحلية من القطاعات الاقتصادية الى القطاع الصناعي المدروس وقد شمل قطاع " البناء والاشغال العمومية " حيث بلغت النسبة فيه (8،9 27 %). عند العمال المقيمين ، و (2،5 10 %) عند العمال الغير المقيمين ، و " قطاع الزراعة " الذى بلغت نسبة الحراك فيه (8،3 48 %) عند العمال المقيمين و (44،68 %) عند العمال الغير المقيمين ، ثم " قطاع الادارة العمومية " وبلغت نسبة الحراك فيه (0،3 4 %) عند العمال المقيمين و (26،5 %) عند العمال الغير المقيمين . وأخيرا " القطاع الخاص " الذى عرف حراكا يمثل (2،3 11 %) عند العمال المقيمين و (2،5 10 %) عند العمال الغير المقيمين ، من هذه النسب يتضح أن أثر التصنيع ، يتجلى بصفة خاصة على مستوى القطاعات الاقتصادية الغير الصناعية ، وبصفة أكثر على قطاع الزراعة و " البناء " وهذا راجع الى طبيعة الأعمال المسندة الى اليد العاملة النازحة حيث أغلبها أعمالا موسمية .

وهكذا فمن الآثار البيئية للتصنيع الريفي ، **إعادة توزيع القوى العاملة بالمنطقة وخارجها .**

2 - آثار التصنيع على البيئة الريفية :

إتضح من دراسة أبعاد وآفاق التنمية الجهوية ، أن التوطين الصناعي يهدف الى التنمية الريفية واحداث تحولات اجتماعية ، عن طريق الرفع من المستوى المعيشي، وتوسيع المدخل والعمل على إستقرار اليد العاملة الريفية .

وإنطلاقا من هذه الأبعاد ، يمثل التصنيع عملية اجتماعية شاملة تمتد آثارها الى البيئة الريفية ، كما تشمل جوانب عديدة من الحياة الاجتماعية والنشاطات السائدة بها ويمكن تلخيص هذه الآثار في عدة مستويات وهي :

1: إن الانتقال من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي قائم على أساس تغيير النشاط الاقتصادي في البيئة الريفية . وقد نتج عن ذلك قطيعة بين مكان الإقامة ومكان العمل ، وذلك نظرا للاختلاف القيمي بين البنية الريفية والبنية الصناعية . فإذا كان النشاط الفلاحي يمثل أهم النشاطات الاقتصادية ، كما يمثل امتدادا للنشاط اليومي في البيئة الريفية ، فظهور التصنيع الريفي إختفت هذه القيم نتيجة لديناميات التغيير الاجتماعي الذى أحدثه (التصنيع) على البيئة الريفية .

2: أحدث التصنيع الريفي تغييرات على الطابع الريفي المتجانس الذى كان سائدا في البيئة الريفية ، نتيجة إعتماد سكانها على نشاطات غير زراعية التي ظهرت بعد التوسع الصناعي والحضرى .

3: بعدما كانت البيئة الريفية تمثل وحدة اقتصادية وثقافية واجتماعية ، قائمة على أساس النشاط الزراعي والنشاطات الحرفية التقليدية أصبحت تعرف تحولات وتغيرات ثقافية أحدثتها عملية التصنيع وقد تجلت بصفة خاصة في نموذج الاستهلاك لدى السكان الريفيين

4. إن الانتقال من البيئة الريفية الزراعية الى البيئة الصناعية يحدث بالضرورة تغييرات ملحوظة في التركيب الاجتماعي للبيئة الريفية . ويظهر ذلك بالخصوص في إعادة توزيع القوى العاملة بالمنطقة ، حيث أصبحت تظم الى جانب الطبقة الفلاحية طبقة عمالية ريفية

(جديدة) ، أي إندماج العمالة الريفية في سوق العمالة الصناعية .

كما نتج عن هذا تغيير نظرة العامل الريفي الى الأرض ، وأصبح يميل الى النشاطات الغير الزراعية أكثر من النشاط الزراعي ، هذه الوضعية أدت الى إستساغة الريفي للحياة الزراعية ، حيث أصبحت الأرض تشكل عنصرا ثانويا بعدما كانت أساس الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البيئة الريفية .

وجملة القول ، فقد أحدثت عملية التوطين الصناعي في البيئة الريفية المدروسة ، تأثيرات على حياة السكان الريفيين . هذه التأثيرات لم تكن مجرد عملية سطحية منعزلة عن البنيات الاجتماعية ، بأسسها المادية والثقافية ، بل تشكل ديناميكية متصلة ، إذ إنعكست عنها نتائج وإمتدادات وظيفية على النسق الاجتماعي ، وهذا ماعبر عنه علماء الاجتماع ، بميل الانسان الريفي للتحضر في اطار العلاقة بين المدينة والريف .

لا شك أن النتائج التي توصلت اليها الدراسة، مقيدة بطبيعة التنظيم الصناعي المدروس، والبيئة الريفية التي وطن فيها من جهة، وبالأهداف التي حاولت الدراسة تحقيقها من جهة أخرى .

وعلى هذا، فاذا كانت النتائج التي تضمنتها المعالجة النظرية والحقلية للبحث، لا يمكن تطبيقها على كافة التنظيمات الصناعية الجزائرية، فانه يمكن أن تعمم على تلك المشابهة للتنظيم الصناعي المدروس، من حيث الحجم، والتسيير والأهداف التي ترمي اليها، وهي في الواقع تنظيمات لها أهميتها في الاستراتيجية التنموية، كما أصبحت واسعة الانتشار نتيجة توسع آفاق التصنيع التي شملت ميادين مختلفة، ووسعت نطاقها على كافة المناطق الجهوية و الريفية، بعد انطلاق المخططات التنموية الكبرى .

ان هذه النتائج العامة، هي حصيلة دراسة نظرية وميدانية حول الآثار الاجتماعية للتوطين الصناعي في الريف الجزائري، حيث تمت دراسة ظاهرة هجرة اليد العاملة الريفية من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي، الموطن بمنطقة "مزغران الصناعية ولاية (مستغانم) وهي عبارة عن منطقة ريفية زراعية، عرفت تحولات اجتماعية و ثقافية هامة، بعد اقامة المشاريع الصناعية بها .

وقد تم تحليل ظاهرة الهجرة الزراعية، وعلاقتها بالاندماج وذلك من خلال معرفة المشاكل التي واجهتها في الوسط الصناعي .

ولهذا تبدو النتائج التي سيتم عرضها، وثيقة الصلة بعملية استقرار و اندماج هذه الفئة في الوسط الجديد، هذا من جهة والآثار الاجتماعية الناجمة عن الحراك من جهة أخرى .

وانطلاقا من هذه المحاور، تنقسم الخاتمة الى جزئين، يعرض أولهما النتائج الخاصة التي توصلت اليها الدراسة الامبريقية، أما الجزء الثاني فيخصص للنتائج العامة، وهذا بعد تقييم البحث بجانبيه النظري والامبريقي .

أولا : التقييم العام للبحث :

انقسمت الدراسة علاوة على المقدمة الى بابين متعاقبين، انعقد أولهما لدراسة الأبعاد النظرية لمشكلة البحث، بينما انفرد الثاني بالمعالجة الميدانية على منطقة، تم اختيارها وفقا لأهداف الدراسة . وقد تناول الباب الأول، الاطار المنهجي للبحث، تم فيه تحديد المفاهيم الأساسية ، مع التركيز على أهمية و مكانة الموضوع في النظرية الاجتماعية و الاستراتيجية التنموية ، وقد تم تحليل وضعية اليد العاملة الريفية ، من وجهة نظر تاريخية و ثقافية و اجتماعية، أي تم التعرف على نمط الحياة الاجتماعية و الاقتصادية السائد في المجتمع الريفي الجزائري ، و المستويات الاجتماعية التي كان يقوم عليها، وبعدها تم تفسير مختلف الآليات التي خضعت لها اليد العاملة أثناء الحكم التركي (1515 ــ 1830)، و الحكم الفرنسي (1830 ــ 1962)، وهذا باعتبار أن للعوامل الاجتماعية و التاريخية دور أساسي في تشكيل التصورات و الاتجاهات التي تجسد سلوكهم و مواقفهم (المبحوثين) في التنظيم .

كما تطرقت الدراسة لتحليل وضعية اليد العاملة الريفية، بعد انطلاق مخططات التنمية ، و التعرف أيضا على مختلف الميكانيزمات التي خضعت لها ، مع ظهور سياسة التصنيع الجهوية ، والمتمثلة في توسيع قاعدة التصنيع الريفي .

و من هنا تمت دراسة أهداف التوطين الصناعي و الآثار البيئية و الاجتماعية المترتبة عنها ، وقد تم التركيز على حالتين أساسيتين للتوطين الصناعي وهما :

1) حالة التوطين الغير العقلاني، مجسدا ظاهرة توطين المشاريع الصناعية على عاتق الأراضي الزراعية، وقد تبين أنه انجر عن هذه الحالة ، نتائج وآثار سلبية جعلت من هذه السياسة ، لا تؤدي مهامها على الوجه الأكمل، نظرا للاختلالات التي نجمت عنها ، كالقضاء على المساحات الزراعية ، تبعها بالتالي تقلص في حجم الانتاج ، بالاضافة الى الهجرة الزراعية التي أخذت تتسع مع توسع التوطين الصناعي

على الأراضي الزراعية في البيئة الريفية ... الى غير ذلك من الاختلالات البيئية الأخرى، التي أحدثتها هذه الأخيرة، سواء كان ذلك على مستوى النشاط الاقتصادي، أي التنافس فيما يتعلق بعرض فرص العمل بين القطاع الزراعي و القطاع الصناعي لصالح الصناعة، أو عدم تزامن التوطين الصناعي، بانجازات المرافق الاجتماعية و القاعدية الأخرى، وقد دعمت هذه الحالة بالدراسات و التحاليل الاقتصادية للتوطين الصناعي في المناطق الريفية الجزائرية .

2) حالة التوطين العقلاني، وتم من خلالها التطرق الى الدراسات والنظريات القائمة في هذا المجال، وهذا استنادا الى أهم اقتراحات الباحثين و الأخصائيين في مجال التنظيم العمراني و علم الاجتماع المجالي ... الخ .

وبناءا على هذه المحاور، تجلت أهمية تحليل ظاهرة " الهجرة الزراعية " كأثر اجتماعي ناجم عن عملية التوطين الصناعي، والكشف عن الأسباب المؤدية الى ذلك، بالاضافة الى تشخيص ظروف اليد العاملة الريفية النازحة من الزراعة الى الصناعة .

و من أجل الكشف عن هذه العوامل تصدت الدراسة أيضا، الى تحليلات سوسيولوجية وثقافية لكل من البنيتين الزراعية، والصناعية، و هذا كاطار مرجعي لجأ اليه الباحث من أجل فهم وتحليل تصرفات العمال النازحين في التنظيم الجديد .

و قد تبين من ذلك، أنه من الضروري - عند تحليل ظاهرة الهجرة الزراعية - الرجوع الى السياق الاجتماعي و البيئي، و هذا من أجل فهم وضعية المبحوثين و تحليلها من وجهة نظر ثقافية و اجتماعية في الوسط الصناعي .

و انطلاقا من هذه التحاليل، ثم حصر الخصائص و القيم التي تقوم عليها كل من البنية الزراعية، و البنية الصناعية، اذ شملت الى جانب الخصائص الثقافية و الاجتماعية العوامل البيئية، باعتبارهما نسقين يمثلان نمطين مختلفين من الحياة المهنية و الاجتماعية الخاصة .

وبهذه المحاور، اكتملت الدراسة النظرية بالجانب الامبريقي، وانفرد الباب الثاني بالمعالجة الميدانية، المتمثلة في دراسة حالة الهجرة الزراعية لدى عينة من العمال الريفيين في التنظيم الصناعي .

وقد حدد في الفصل الأول الأسس المنهجية للدراسة الميدانية، ابتداءًا من مرحلة التمهيد للعمل الميداني، اذ اقتصرت أساسا على الدراسة الاستطلاعية التي دامت(13 يوما)، أفادت في تحديد الأساليب المنهجية، و تم بواسطتها معالجة مشكلة البحث، بالاضافة الى استبعاد العوامل و الظروف الغير المرغوب فيها ، وتعديل بعض المؤشرات والكشف عن متغيرات تخدم البحث .

وقد تلتها مرحلة النزول الى الميدان، تم من خلالها استخراج العينة حسب طريقة النسب المئوية(Methode par Quota) وملء صحائف الاستبيان التي شملت (112) حالة ، ثم القيام بالملاحظة، والمقابلة طبقا لأهداف الدراسة ، وكذلك توضيح الأساليب المنهجية و الاحصائية التي يتم وفقها عرض النتائج وتحليلها .

وقد خصص الفصل الثاني من هذا الباب، للدراسة التاريخية والجغرافية و الاقتصادية للمنطقة ، وهذا كاطار مرجعي يدعم نتائج الدراسة الميدانية .

أما الفصل الثالث و الرابع فقد عالجا ظاهرة الهجرة الزراعية انطلاقا من الخصائص العامة للعينة المدروسة، ثم المستويات البنائية للتنظيم وظروف العمل المحيطة بالعمال النازحين .

وأخيرا تناول الفصل الخامس والسادس، علاقة العمال بالتنظيم من حيث ادراكهم للأمور التنظيمية ومنظماته الداخلية، ثم الآثار الاجتماعية

الناجمة عن التوطين الصناعي المدروس، وهذا بتحليل عملية الاندماج ومعوقاته، وكذلك آثار التصنيع على حياة العمال النازحين والبيئة الريفية انطلاقا من الفرضيات والمؤشرات التي حددت في اطار الدراسة العامة .

ثانيا : استنتاجات البحث :

1) النتائج الخاصة:

من أجل حصر المعطيات الكمية و الكيفية ، وتحليلها في ضوء الأهداف المحددة في مشكلة البحث ، انطلقت الدراسة من فرضيتين عامتين ، تتعلق الأولى بمسألة الاندماج في الوسط الصناعي انطلاقا من الظروف الداخلية للتنظيم ، والمتمثلة في مدى حرص الادارة على حل مشاكل العمال المهنية والاجتماعية ، وتكوينهم مهنيا وثقافيا ، ثم مدى استعداد المبحوثين في التآلف مع التنظيم الصناعي و استيعاب قيمه وادراك أموره التنظيمية ، وهذا بالتركيز على خاصة التعليم في ابراز عملية الاندماج . وتتعلق الفرضية الثانية بمسألة الاندماج في الوسط الصناعي انطلاقا من الظروف الاجتماعية الخارجية للعمال النازحين، وقد ركزت هذه الفرضية على الظروف الاجتماعية المتعلقة بالهجرة الفردية وعلاقتها بالاندماج في هذا الوسط .

وقد تبين من خلال تحليل نتائج الدراسة على مستوى التنظيم ما يلي :

أ - العلاقات الانسانية :

انطلاقا من المقولة الأساسية المتمثلة في أن التغير الاجتماعي والثقافي لدى الشغيلة ،يتجسد في مدى تطبيق سياسة محو الأمية

وتعميم التعليم، التي تعود بالفائدة عليها، من حيث الطموح الى الترقية واكتساب المعارف المهنية، فهي اذن من القضايا التي تحظى بالأولوية في التنظيم.

بيد أن البيانات حول سير هذه العملية، كشفت أن هذه الأخيرة لم تعط لها العناية الخاصة من قبل الادارة بالرغم من أن أغلبية المبحوثين أميين، وبهذا يتجلى أن عملية محو الأمية لم تحقق أهدافها في التنظيم، كما كشفت نتائج الدراسة أن سبب الانتقال (من الوسط الزراعي الى الوسط الصناعي) هو الرغبة في تحسين المستوى المعيشي و اكتساب مهنة تضمن الاستقرار. وقد تجلى ذلك بصفة خاصة لدى فئة الشباب (62، 46٪).

من هنا تتضح أهمية التكوين و اكتساب مهنة لدى العمال النازحين، بيد أن الواقع يظهر أن التصورات المهنية للعمال النازحين، لم تجد صداها الايجابي في الوسط الصناعي، حيث دلت البيانات الكمية أن نسبة عدم الاستفادة من فرص التكوين في مكان الانتاج "Formation sur site" بلغت (46، 54٪) وهي نسبة مرتفعة، اذ أن أكثر من نصف المبحوثين لم يتلقوا تكوينا مهنيا.

و الواقع، فان عدم اعطاء الأهمية لهذه الجوانب (محو الأمية، التكوين في مكان الانتاج)، يعني غياب سياسة تسيير فعالة، تعمل على توفير الشروط المساهمة للاندماج بعد توظيف العمال القادمين من البيئة الريفية "Suivi de Recrutement" هذه الأخيرة لها دورها في تدعيم الاستقرار بعد التوظيف.

كما اتضح - من جهة أخرى، أن تقييم الادارة لوضعية العمال المهنية لا يتوقف على مدى توفير مناصب العمل للشغيلة الريفية بل تكمن أهميته في مدى قدرتها على فهم وضعيتها و معالجة مشاكلها وهذا ما يدعم بدوره استراتيجية التوطين الصناعي.

ولهذا تبدو خاصية تقييم الادارة للمشاكل العمالية ذات أهمية بالغة من حيث توفير جو الثقة والاحترام المتبادل بين الادارة والعمال، وهذا ما يخدم أغراض التنظيم أساسا.

وقد تبين من خلال معالجة هذا المحور، ظهور اتجاه سلبي لدى أغلبية المبحوثين، في تقييمهم للعناية التي توليها الادارة لحل مشاكلهم المهنية.

ويتجلى ذلك بصفة خاصة لدى فئة العمال الأميين، و العمال الغير المقيمين (بالمنطقة). هذه الوضعية انعكست سلبيا على نفسية العمال و روحهم المعنوية، مما ساهم في خلق اللامبالاة لدى العمال و عدم الاهتمام بالأمور التنظيمية.

كما تبين أيضا، أن فئة ذوي مستوى التعليم المتوسط هي أكثر الفئات المهنية تداولا لقضايا التنظيم و أكثرها مساهمة في نشاطاته، مما يؤكد على أنها أكثر اندماجا في الوسط الصناعي، و بهذا يتضح أن لخاصية التعليم دور هام في اكتساب العمال المعرفة بقضايا التنظيم الصناعي و استيعاب قيمه و فهم مدلولاته. أما فئة الأميين، فغالبا ما كانت تجهل خصائص التنظيم وقد انعكس ذلك على مستويات متعددة، منها نقص الاهتمام أو بالأحرى التغاضي عن الأمور التنظيمية، اذ أن أغلبهم لا يتابع الاتصال المكتوب عبر القنوات الرسمية، بل كان يتابع ذلك عبر القنوات الغير الرسمية التي توفرها العلاقات الاجتماعية الغير الرسمية. وبهذا أصبحت هذه الأخيرة مصدرا أساسيا لدى الأميين في فهم قضايا التنظيم.

وبالرغم من أن عامل الأمية، قد حال دون تحقيق المشاركة الفعالة لدى المبحوثين، فان عدم تقييم الادارة لوضعيتهم المهنية والاجتماعية، أدى هو الآخر الى التقليل من فعاليتهم في التنظيم.

و بهذا يمكن اعتبار عدم الاعتناء بالجانب الانساني في التسيير، من أهم العوامل المساهمة في عدم الاستقرار، حيث يقول في ذلك الباحث زكي هاشم: "ان العامل الانساني، هو الأساس الجوهري الذى تقوم عليه الادارة السليمة... كما أن توفير العوامل المادية لا يكفي لتحقيق الاستقرار، مالم يوفر مناخا صالحا لقيام علاقات عمل سليمة"(1)

---

(1) زكي محمد هاشم، الاتجاهات الحديثة في ادارة الأفراد و العلاقات الانسانية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1980، ص: 242.

اذن فالاهتمام بالجانب الانساني له دور فعال في تحقيق الاستقرار، و أن اهماله يعني عدم تطبيق قواعد العلاقات الانسانية في التسيير .

ب ـ الظروف الفيزيقية :

ففيما يخص تحليل هذا العنصر فان نتائج الدراسة كشفت عن وجود فروق واضحة بين العمال في تقييمهم لظروف العمل الفيزيقية، اذ اتضح أن الرضا المهني يخضع لطبيعة العمل و الظروف المعاشة في كل ورشة من ورشات الانتاج ، كما تجسد عدم الرضا المهني لدى فئة العمال الجدد سواء كان ذلك عند العمال المقيمين أو العمال الغير المقيمين بالمنطقة، و قد كان لعامل الأقدمية دور في إكساب العامل القدرة على التكيف مع الظروف الفيزيقية .

ج ـ الظروف الاجتماعية :

أظهرت نتائج الدراسة ، أن للظروف الاجتماعية المتعلقة بالاقامة أثرا في رضا العمال و استقرارهم في التنظيم ، حيث انعكست حالة الهجرة الفردية سلبيا على استجاباتهم و توحدهم بالتنظيم، اذ تبين من خلال الشواهد الكيفية أن هذه الوضعية الاجتماعية كانت سببا في عدم الاندماج في الوسط الصناعي . كما أدت الى اضعاف مشاركتهم فيه سواء كان ذلك على مستوى الانخراط في المنظمات الطوعية (الاجتماعية) . أو على مستوى المشاركة في النشاطات التي تنظمها هذه الأخيرة . كما شجعت على ظاهرة التغيب و عدم الولاء للتنظيم .

وقد استنتجت الدراسة من جهة أخرى أن هذه الوضعية الاجتماعية انعكست على مستوى طموحهم المهني ، اذ بلغت نسبة الرغبة في الانتقال الى قطاع صناعي آخر (60، 73٪) ،كما بلغت نسبة عدم التفاؤل بالمستقبل المهني (94، 73٪) .

أما بالنسبة للعلاقات الاجتماعية الغير الرسمية، فقد أوضحت نتائج الدراسة ،أن هذه العلاقات تشكلت حسب التجانس في الوضعية

المهنية ، وكذلك حسب التجانس في الظروف الاجتماعية المتعلقة بالاقامة، كما ساهمت في تحقيق الانسجام، و التخفيف من حدة التوترات و الصراعات في الأوساط العمالية .

و انطلاقا من هذه الحقائق فان النتائج الخاصة للدراسة لا تتعارض مع الافتراضات و التساؤلات التي انطلقت منها، حيث على أساسها جاء هذا التقييم .

ثالثا : النتائج العامة للبحث :

لقد اتضح من خلال معالجة النظرية الاجتماعية ، و الدراسات التي اعتمد عليها الباحثون في تحليل ظاهرة الهجرة الريفية، أن مسألة الانتقال من الوسط الريفي الى الوسط الصناعي ، مأخوذة من زاوية تحول نماذج ثقافية ريفية الى نماذج ثقافية حضرية ، أي أن تفسير هذه الظاهرة تعود الى تسرب و انتشار القيم الحضرية و الصناعية في الأوساط الريفية .

كما أن الوضعية الجديدة التي يوجد عليها النازح ، تجعله يتخلى عن بعض القيم و الأنماط الثقافية التي اكتسبها في المجتمع الريفي ، بينما يكتسب قيما وأنماطا خاصة بالوسط الصناعي، أي أن النازح يعيش حالة تغير ثقافي و اجتماعي .

وقد انتهت دراسة أخرى الى أن حالة الهجرة الريفية تتجسد من خلال خاصية المشروع، الذى يتبناه الفرد عند انتقاله الى الوسط الجديد ، وهذا يعني أن الانتقال الى الصناعة ناتج عن تخطيط مسبق، أي أن الانتقال في هذه الحالة، هو انتقال ارادى و أمر مرغوب فيه .

هذه الدراسات ، تضمنت معرفة أسباب و دوافع انتقال اليد العاملة الريفية، من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي ، و تفسير ظاهرة التطبع الثقافي و الاجتماعي في الوسط الجديد .

بيد أن النتائج التي توصلت اليها، لا يمكن تعميمها كلية، وذلك لأن ظاهرة التنقل هذه تبقى نسبية، اذ تجلت في ظروف اقتصادية واجتماعية خاصة بالمجتمعات الصناعية، كما أن الواقع فيها يتماشى والنظرية الاقتصادية وقد كان الشعار السائد أنذاك هو" خلق قاعدة صناعية واسعة، تخدم النشاطات الاقتصادية و النهوض بالمجتمعات الريفية" أي أن عملية التصنيع سايرت عملية التنمية الزراعية عن طريق المكننة. وهذا ما يبين أن التصنيع كان مرحليا و مخططا.

فبالنسبة لحالة الهجرة الزراعية التي تناولتها الدراسة، فقد أوضحت النتائج أن هذا الانتقال كان دافعه الرئيسي العامل الاقتصادي، نظرا للامتيازات التي جلبها التصنيع معه في الوسط الريفي.

كما تبين أن طموحات العمال النازحين تمثلت في الرغبة في تحسين الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية.

أما عن خاصية الانتقال بالتخطيط، فقد تجسدت بصفة جلية لدى فئة الشباب، وكان أساس ذلك هو اكتساب مهنة و الرفع من المستوى المهني، كما اتضحت بصفة خاصة لدى فئة العمال الغير المقيمين بالمنطقة (44، 75٪).

و بهذا يتضح أن الانتقال بالتخطيط كان معبرا أكثر في حالة الهجرة البعيدة و هذا ما توصلت اليه دراسة (ل. كربيس (lucien karpis) *.

أما من حيث تحليل ظاهرة الهجرة الزراعية من وجهة نظر ثقافية و اجتماعية، فقد أوضحت النتائج ظهور انعكاسات هامة على المستوى الاجتماعي و الثقافي، وعلى المستوى البيئي أيضا.

فعلى المستوى الاجتماعي و الثقافي، فقد أحدث التصنيع تحولات اجتماعية و ثقافية تجسدت في ميل النازح الى تقمص بعض أساليب الحياة الحضرية.

وبالرغم من أن نتائج الدراسة قد كشفت عن ضعف القاعدة المادية للمبحوثين، حيث يميلون الى القول أن مستوى المعيشة لديهم

---

* أنظر الفصل الأول، المبحث الثاني، ص ص: 14، 15.

لم يتحسن، فان ذلك لا يعني أن وضعيتهم الاقتصادية و الاجتماعية بقيت كما هي، أي مماثلة للوضعية السالفة قبل النزوح، و انما يمكن الاستنتاج أن القوة الشرائية لديهم لم تسمح لهم بتلبية كل الاحتياجات الجديدة التي فرضتها الوضعية الجديدة الناجمة عن الانتقال من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي .

و أوضح التغيرات التي طرأت على الحياة الاجتماعية، حالة التأثيث المنزلي، حيث تبين أن (25، 56%) يملكون جهاز تلفزة و (77، 41%) يملكون جهاز ثلاجة، و هذه المؤشرات تدلي في الحقيقة بميل العمال النازحين بالأخذ بأساليب الحياة الحضرية .

كما تجلى هذا التغير على مستوى تصورهم للمهن المستقبلية لأبنائهم، اذ أن جلهم أشاروا الى أنهم يتمنون لأبنائهم مهنا فنية و ادارية عالية، في حين لم تكشف الدراسة عن تمني العمال لأبنائهم مهنة الفلاحة أو مهنا حرفية ريفية ... الخ . هذا التمني يعبر في الواقع عن مدى تأثر العمال النازحين بالمهن الغير الزراعية .

و لعل أكثر التغيرات وضوحا في الجانب الثقافي، تغير نظرتهم تجاه الأرض، حيث أصبحت هذه الأخيرة تشكل عنصرا ثانويا، بعدما كانت أساس الحياة الاجتماعية و الاقتصادية في البيئة الريفية .

و هكذا، فان جل هذه التأثيرات تشكل عوامل التغير الثقافي و الاجتماعي في حياة النازحين .

أما على المستوى البيئي فقد أحدث التصنيع حراكا مهنيا على مستوى القطاع الصناعي، أي انتقال اليد العاملة من مختلف المؤسسات الصناعية الى التنظيم الصناعي، كما أحدث من جهة أخرى حراكا مهنيا على مستوى القطاعات الاقتصادية، أي انتقال اليد العاملة الريفية من مختلف القطاعات الاقتصادية الى التنظيم الصناعي، و قد كان هذا الحراك واضحا بصفة خاصة في قطاع الزراعة (73، 51%).

اذن من آثار التصنيع بالمنطقة ، اعادة توزيع القوى العاملة، واحداث تغييرات على مستوى التركيب الاجتماعي ، اذ أصبحت المنطقة تشمل الى جانب طبقة الفلاحين ، طبقة العمال الريفيين، هذه الأخيرة أحدثتها عملية التصنيع عن طريق ادماج العمالة الريفية في سوق العمالة الصناعية .

و هكذا، على ضوء الحقائق التي أبرزتها نتائج البحث الأمبريقي ، يتضح أن للتصنيع الريفي آثارا اجتماعية ، على حياة النازحين والبيئة الريفية بصفة عامة ، كما أبرزت هذه النتائج من جهة أخرى أن اندماج اليد العاملة الريفية ، لا يتوقف على عملية التوظيف من أجل الكسب المادي و تحسين الحياة الاقتصادية .

حقيقة، ان من مميزات التصنيع الريفي خلق فرص عمل لليد العاملة المحلية و القضاء على البطالة ، حيث استوعب التنظيم نسبة كبيرة من العمال (972 عاملا) ، جلهم من الشباب ، حيث تكونت فئة اجتماعية جديدة تمثلت في " فئة عمال الصناعة في الريف " .

بيد أن هذا ، غير كاف لضمان استقرارها و اندماجها في التنظيم الصناعي ، حيث أن هذا الأخير مرتبط الى حد بعيد بآمالها و طموحاتها ، من أجل الاستفادة بالتكوين و التعليم ، أي ادراكها لأهدافه الأساسية ، وقد أظهرت نتائج البحث أن خاصية التعليم كانت من العوامل المسهلة للاندماج ، و تجلى ذلك لدى فئة المتعلمين ، سواء من حيث اطلاعهم على الأمور التنظيمية أو من حيث مشاركتهم فيها ، و هذا ما ساهم في تدعيم روح الولاء للتنظيم لديها ، من هنا تبرز أهمية الاستراتيجية التي يقوم عليها التنظيم بأخذ ــ بعين الاعتبار ــ عامل " التعليم" لتسهيل عملية الاندماج لدى الشغيلة الريفية .

كما تبين من جهة أخرى أن عامل الأمية ، قد حال دون تحقيق اشباع حاجاتها فيما يتعلق بالأمور التنظيمية، وقد أدى ذلك الى نقص فعاليتها في التنظيم . ولهذا و من أجل تسهيل " الاندماج " يقتضي على هذا الأخير تطبيق " سياسة محو الأمية " لضمان استفادتها من أموره . و فتح مجال

المشاركة فيها (الأمور التنظيمية) .

بالاضافة الى هذا، اعطاء الأهمية للتكوين في مكان الانتاج خاصة أن أغلب العمال تمثلهم فئة الشباب، هذا التكوين يعود بالفائدة على العامل نفسه من حيث ضمان سلامته المهنية و التحكم في الآلة، وبالتالي الرفع من التاجه الذى يعود بالفائدة على التنظيم، وهذا بدوره يساهم في تسهيل الاندماج لديه أيضا .

كما أن استقرار وضعية اليد العاملة الريفية، مرتبط بطبيعة العلاقات الانسانية السائدة بالتنظيم، حيث يتوقف هذا الأخير على مدى تقييم الادارة للمشاكل المهنية و الاجتماعية، وعلى هذا فان للجانب النفسي الاجتماعي دور في تدعيم الاندماج، لأن التنظيم، ليس مجرد بناء مدعم بمواد خام، و تكنولوجيا ... الخ، وانما هو نسيج من العلاقات الوظيفية، و النفسية الاجتماعية أيضا، هذه الأخيرة يجب أن تكون قائمة على الانسجام و التفاهم المتبادل، بدلا من الصراع و النزاع .

و على هذا فان تدعيم عملية الاندماج لدى اليد العاملة الريفية متوقفة على مدى تقييم الادارة للمشاكل المهنية و الاجتماعية عن طريق توفير شروط العمل و تلبية حاجات العمال، خاصة فيما يتعلق بحياتهم الاجتماعية، و في هذا السياق فان الاهتمام بمجال السكن لدى الشغيلة الريفية، كفيل هو الآخر لضمان الاستقرار لديها، وخاصة لدى فئة المهاجرين الذين يعيشون ظروف اقامة فردية، وهذا ما يقلل بدوره من ظاهرة التغيب، بالاضافة الى اعفائها من مشقة الترحال و الهجرات الأسبوعية .

وقد تبين من الشواهد الكيفية، أن غياب سياسة توفير السكن بالمنطقة المدروسة، كان له آثارا سلبية على استقرارها (الشغيلة) في التنظيم، ولهذا فان الاسراع في تطبيق سياسة الاسكان، ضرورة تفرض نفسها كمهمة استراتيجية في عملية التوطين الصناعي، أي أن ادخال المشاريع السكنية ضمن سياسة التنمية الجهوية يضمن هو الآخر نجاح التصنيع الريفي .

وبما أن عملية التوطين هذه ساهمت في خلق هجرات ريفية، ولم تسايرها سياسة موازية للاسكان الريفي، يقتضي على المنظرين والمخططين في مجال التصنيع والتهيئة العمرانية اعادة النظر في سياسة الاستثمارات الصناعية الجهوية أساسا، حيث يصبح من الأفضل - وهذا لضمان نجاح التصنيع الجهوى والريفي - توطين المشاريع الصناعية الغير الخلاقة للهجرة. أي التركيز على المشاريع الصناعية ذات الحجم المتوسط والخفيف. بدلا من المشاريع الصناعية الضخمة وهذا تجنبا للآثار الاجتماعية السلبية الغير المرغوب فيها .

من هنا تتجلى أهمية توجيه الاستثمارات حسب احتياجات المنطقة دون اخلال التوازن البيئي فيها .

هذه المهام يمكن تحقيقها عن طريق تنمية الصناعات المحلية، والصناعات المتوسطة والخفيفة . التي أثبتت مدى نجاعتها في الحد من الهجرة الريفية، والعمل على استقرار السكان في المناطق الجهوية بالاضافة الى اعتمادها على تكنولوجيا بسيطة، يمكن التحكم فيها والتكيف معها : *

وقد أبرزت في هذا الصدد دراسات عديدة، أن هذه الصناعات تحقق مزيدا من الاشباع الاجتماعي بينما لا يتحقق ذلك في الصناعات التي تحتوى على تكنولوجيا راقية، أي بعبارة أخرى، أن هذه الصناعات تسهل عملية الاندماج .(2)

هذا فيما يتعلق بنجاعة التوطين الصناعي وتكامله مع البيئة بصفة عامة وهي في الواقع عوامل لها أثرها في تسهيل عملية الدماج اليد العاملة في الوسط الصناعي باعتبار أن للجانب الاجتماعي والبيئي دور في استقرار حياة النازحين .

هذا مقابل أن يظهر هؤلاء (العمال النازحين)، استعدادهم للتآلف مع التنظيم وفهم قيمه ونظمه ، وهذا لا يتأتى الا بارادتهم ورغبتهم في الفهم للأمور التنظيمية والمشاركة في النشاطات التي تنظمها المنظمات الطوعية (الاجتماعية)

---

* أنظر، الفصل الأول ، المبحث الثاني، ص ص : 19 ، 20 .

2) السيد محمد الحسني ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، القاهرة، دار المعارف بمصر ، ط 2 ، 1977 ، ص : 123 .

وفي هذا السياق يتجلى أيضا دور ممثلي هذه المنظمات في التوعية وحفزهم على المشاركة و الإدلاء بالآراء عن طريق الاجتماعات التي تعقدها، و النشاطات التي تنظمها من أجلهم .

وجملة القول، فان جل هذه العوامل ، تساهم في الاندماج و الاستقرار، ولعل الاهتمام بالعامل النفسي الاجتماعي وتطبيق سياسة محو الأمية، والتكوين من قبل الادارة، كفيلة لضمان الاستقرار، و الاندماج وهذا بدوره يخدم أهداف التنظيم و التنمية الصناعية بصفة عامة، ما دام العامل مستقر في عمله و مطمئن لمستقبله المهني .

و هكذا فان استراتيجية التوطين الصناعي متوقفة على توفير الشروط النفسية و الاجتماعية و الثقافية الباعثة للاندماج، الى جانب توفير الشغل بالمنطقة (الريفية) الموطن فيها .

أولا : المراجع باللغة العربية :

- السيد محمد الحسيني : النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، القاهرة، دار المعارف بمصر، ط 2، 1977 .

- السيد محمد الخيرى : الاحصاء في البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية القاهرة، دار الفكر العربي ،ط 2 1957 .

- المعهد العربي للثقافة وبحوث العمل : الصحافة ودورها في الوعي السياسي والثقافي للعمال ،الجزائر، 1977 .

- ابراهيم مذكور: معجم العلوم الاجتماعية ،القاهرة ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975 .

- تيودوركابلوف : البحث السوسيولوجي ،تعريب نباة عيشر، بيروت، دار الفكر الجديد ،1979 .

- حمدان خوجة : المرآة ،الجزائر ،ش و ن ت ،1975 .

- حسن الساعاتي : علم الاجتماع الصناعي ،بيروت ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ط 3، 1980 .

- حسن الساعاتي : التكنولوجيا والمجتمع بحوث في النتائج الاجتماعية للتصنيع والتغير التكنولوجي ،القاهرة، دار الجيل للطباعة، بدون تاريخ .

- حسن الساعاتي : التصنيع والعمران ، " بحث ميداني في مدينة الاسكندرية وعمالها " بيروت، دار النهضة العربية، 1930 .

- زغدود زعلول : المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر، الجزائر ش و ن ت ، 1982

- صلاح الشناوى : ادارة الأفراد والعلاقات الانسانية ،الاسكندرية، دار الجامعات المصرية ، 1969 .

- عبد الباسط محمد حسن : علم الاجتماع الصناعي ،القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 1972 .

- عبد الباسط محمد حسن : أصول البحث الاجتماعي ،القاهرة مكتبة الأنجلو مصرية، ط 5، 1975 .

- عباس محمد عوض : دراسات في علم النفس الصناعي و المهني ، الاسكندرية الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1977 .
- علي محمد عبد الوهاب: دراسة السلوك الانساني في الادارة، القاهرة، جامعة عين شمس، 1975 .
- علي فؤاد أحمد : علم الاجتماع الريفي ، بيروت، دار النهضة العربية، 1981
- علي محمد حسن : تخطيط المشروعات الاقتصادية في النظامين الرأسمالي و الاشتراكي ، القاهرة، دار الجيل للطباعة، بدون تاريخ
- علي الهمزاوي : التقييم الاقتصادي للمشروعات، بيروت، المركز العربي للتطور الاداري، 1970 :
- عبد اللطيف ابن أشنهو : الهجرة الريفية في الجزائر، الجزائر المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع، بدون تاريخ .
- عبد اللطيف ابن أشنهو : تكوين التخلف في الجزائر، الجزائر، ش.و.ن.ت، 1973 .
- كمال المنوفي :الثقافة السياسية للفلاحين المصريين ، بيروت، دار بن خلدون للطبع ،ط1، 1980 .
- لويس كامل مليكة : قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية القاهرة، الهيئة المصرية للتأليف و النشر، المجلد الثاني ، 1970 .
- مصطفى أبو الفتوح أحمد : انماء المشروعات الصغيرة و المتوسطة الحجم بالدول النامية، القاهرة، مركز البحوث الاجتماعية للدول العربية : 1977.
- محمد عاطف غيث : المجتمعات المحلية، "المجتمع القروي"، الاسكندرية دار المعرفة الجامعية، 1979 .
- محمد عاطف غيث : التغير الاجتماعي في المجتمع القروي المصري، الاسكندرية دار المعرفة الجامعية، 1979 .
- محمد علي محمد : مجتمع المصنع، الاسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 3، 1975 .
- منصور فهمي : ادارة القوة البشرية في الصناعة، القاهرة، دار النهضة للطباعة و النشر، 1973 .

ثانيا : رسائل جامعية غير منشورة :

- بليان عبد القادر : أثر الادارة على العلاقة بين الانسان والأرض في الريف الجزائري، دبلوم دراسات معمقة، جامعة الجزائر، 1973 .
- بوسعادة رشيد : أثر الثقافة التقليدية في سير المؤسسة الصناعية، دبلوم دراسات معمقة، جامعة الجزائر، 1979 .
- بومخلوف محمد : التصنيع وامتصاص اليد العاملة الريفية دبلوم دراسات معمقة ، جامعة الجزائر، 1981 .
- بومخلوف محمد : انتقال اليد العاملة الريفية الى الصناعة "الاندماج والاغتراب" دكتورة الحلقة الثالثة، جامعة الجزائر، 1984 .

ثالثا : وثائق خاصة :

- المخطط الثلاثي الأول : "1967 – 1969" التقرير العام، الجزائر المطبوعات الشعبية للجيش، 1967 .
- المخطط الرباعي الأول : "1970 – 1973"، التقرير العام، الجزائر المطبوعات الشعبية للجيش، 1970 .
- المخطط الرباعي الثاني : "1974 – 1977"، التقرير العام، الجزائر المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1974 .
- المخطط الخماسي الأول : "1980 – 1984"، التقرير العام، الجزائر، الجزائر، ش.و.ا ص، بدون تاريخ .
- نصوص أساسية للثورة الزراعية، الجزائر، "الطباعة الشعبية للجيش 1975 .
- ملف خاص حول مركب العجين و الورق بمستغانم، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، بدون تاريخ .
- دليل مستغانم، مستغانم، المطبعة العلوية، بدون تاريخ .
- جبهة التحرير الوطني : الميثاق الوطني ، الجزائر، المعهد التربوي الوطني، 1976 .

1) OUVRAGES ET DOCUMENTS :

- AGERON Ch RObert : Histoire de l'Algérie contemporaine, Paris, ed : Que-sais-je, 1964.

- BADRANI Slimane : L'agriculture algérienne depuis 1966; Alger, ed : O.P.U, 1981.

- BELAHMISSI Moulay : Histoire de Mostaganem, Alger, ed : S.N.E.D, 1982.

- BENACHENHOU Abdellatif : L'exode rural en Algérie, Alger, ed : S.N.E.D, sans date.

- BENACHENHOU Abdellatif : Régime des terres et structures agraires au maghreb, Alger, ed : Edition Populaire de l'Armée, 1970.

- BENISSAD Med El-Hocine : Economie du developpement en Algérie, "sous developpement et socialisme", Alger, ed : O.P.U, 1979.

- BOURDIEU (P) et SAYAD (A) : Le deracinement, et la crise de l'Agriculture traditionnelle en Algérie, ed : Minuit, 196

- CASTEL Manuel : Sociologie de l'espace, Paris, ed : Antropos, 1975.

- CASTEL Manuel : La question urbaine "débat sur la théorie de l'espace", Paris, ed: F.maspéro, 1972.

- CHAVANE Georges : *L'industrie en milieu rurale* Paris ed: Documentation Française, 1978.

- COTE Marc : *L'espace algérien les prémices d'un aménagement*, Alger, d: O.P.U, 1983.

- DUPRIEZ Hugues : *Paysans d'Afrique noire*, Belgique, ed: Terre et vie, 1980.

- EIZNER (N) et BERTTRAND (H) : *Anciens paysans nouveaux ouvriers*, Paris, ed : L'harmattan, 1979.

- EL KENZ, Ali, GUERID Djamel, CHIKHI Said : *Industrie et Société*" le cas de la S.N.S Algérie, (Avril 1978 - Juin 1983).

- FRIEDMANE Georges : *Ville et campagne*, Paris, ed: Marcel Rivière, et campagnie, 1970.

- FRIEDMANE (G) et NAVIL (P) : *Traité de sociologie du travail*, Paris, d : A;Collin, tomme 2, 1972.

- GAID Mouloud : *L'Algérie sous les turcs*, Tunis, ed : Maison édition Tunisiènne. 1974.

- HERSI Abderrahmen : *Les mutations des structures agraires en Algérie depuis 1962*, Alger, ed : O.P.U, 2ème édition, 1981.

- KRIER Henri : *Main d'oeuvre rurale et développement industriel* Belgique, ed : O.EO.E, 1961

- LACHRAF Mustapha : *Algérie nation et société*, Paris, ed : F.Maspére 1976.

LACROIX Jean Louis : L'industrialisation au Congo, "la transformation des structures économiques", Paris, ed : Mouton 1967.

LIABES Djilali : Role de developpement et arrière pays, le cas de Annaba, El Hadjar, ed : I.N.E.A.P, 1981.

MAHIOU Ahmed : Cours d'institutions administratives, Alger, ed : O.P.PU, 1981.

- MANDRAS Henri : La fin des paysans, changement et rénovation dans les sociétés rurales françaises, Paris, ed : A.Collin, 1970.

- MARTENS Jean Claude : Le model algérien de developpement, bilan d'une decennie, 1962 - 1972, Alger, ed : S.N.E.D, 1973.

- MEBTOUR Ahmed : Evolution des structures de l'économie Algérienne durant la prériode 67-80, Alger, ed : O.P.U, tome 2, 1981.

- MONOGRAPHIE de la wilaya de Mostaganem : ed : D.R.A.L, 1985.

- MUTIN Georges : La mitidja, décolonisation et espaces Géographique, Alger, ed : S.N.E.D, 1975.

- NADIR Med Tayeb : L'Agriculture dans la planification en Algérie de : 1967 - 1977, Alger, Ed : O.P.U, 1982.

- PRENANT André et SEMOUD Bouziane : Incidences géographiques de l'Industrialis en Algérie, essai de synthèse, Oran, ed : C.D.H.S, 1982.

- RAMBAUD Placid : Société rurale et urbanisation, Paris, ed : Seuil, 2ème édition, 1973.

- SARI Djilali : La dépossetion des fellahs, Alger, ed : S.N.E.D 1970.

- TEHAMIE Ali : Le programme algérien des industries locales, Alger, ed : S.N.E.D, 1979.

- TEMAR Med Hamid : La stratégie du developpement de l'Algérie Alger, ed : O.P.U, 1983.

- TEMAR Med Hamid : Structure et model de developpement de l'Algérie, Alger, ed : S.N.E.D, 1974.

- TOURAINE Alain, RAGAZI Orienta : Les ouvriers d'origine agricole, Paris, ed : Seuil, 1969.

- WILLEM Emillio : Dictionnaire de sociologie, Paris, ed : Marcel Rivière et Cie, 1970.

2) - THESES ·

- Cote Marc : *Mutations rurales dans les hautes pleines de l'Est Algérien*, thèse de doctorat en géographie, université de Nice, 1977.

- LIMANE Med Chérif : *Industrialisation du capital et industrialisation du tièrs monde*, thése de doctorat 3ème cycle, université de Bruxel. 19[illegible]

- LISSI Piercalo : *Le déplacement des paysans italiens du Sud au Nord*, thèse 3ème cycle, université de Bale, Suisse, 1960.

- [illegible]AMESRI Mohamed : *Les valeurs culturelles comme obstacle à la révolution agraire*, thèse 3ème cycle, Paris, université Paris V, 1979.

3) REVUES :

- Revue *Révolution Africaine*, N° 105 du 15 au 20 Décembre 198[illegible]

- Revue *Monde en développement* : N° 20-30, Paris, ed: I.S.M.E.A 1980.

- Revue. *Formation professionnelle* N° 1, Alger, ed : [illegible] 1979.

- Revue *Statistique*, Alger, ed : O.N.S, 1977.

- Revue : *Tièrs monde*, N° 80, Paris ed : P.U.F, 1979.

- Revue : *Tièrs monde*, n° 67, Paris, ed : P.U.F, 1977.

أولا : ـ بيانات شخصية :

01) العمر : .... 2) الأصل الجغرافي : ....

03) السكن الحالي ـ دشرة : .... دوار.........

مدينـــة : ....

04) الحالة الاجتماعية : أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐

05) عدد الأبناء : .... 6) : مستوى التعليم أمي ☐

ابتدائي ☐ مدرســة قرآنيــة ☐ متوسط ☐

ثانيا : ـ بيانات تتعلق بالمهن السابقة :

01) ـ ماهي المهن التي مارستها في السابق ؟ ....

....

02) ـ ماهي آخر مهنة مارستها قبل دخولك الى المؤسسة هذه ؟

....

03) ـ هل سبق لك وأن مارست الفلاحة ؟ نعم ☐ لا ☐

04) ـ اذا كان نعم ، أي قطاع كنت تمارس فيه الفلاحة ؟

قطـاع خاص ☐ قطاع الثورة الزراعيــة ☐ قطاع التســـيير الذاتي ☐ ، ملكيــة خاصــة ☐

05) ـ هل بامكانك ذكر اسم القطاع والمنطقة التي كنت تشتغـــل فيها ؟ . قطاع : .... منطقـــة : ....

06) ـ هل لديك ممتلكات أرض وحيونات ؟

07) ـ هل تشارك في خدمتها ؟ نعم ☐ لا ☐

ثالثا : ـ بيانات تتعلق بالمهنة الحاليـة :

01) ـ كيف التحقت بالعمل في هذه المؤسســة ؟

طلب مباشر للمصنع ☐ مكتب اليد العاملة ☐

عن طريق أحد الأقارب ☐

02) ـ هل أخذت احتياطاتك قبل أن تتخذ قرار العمل فـــي الصناعة أم كان التنقل بدون تخطيط مسبق ؟ ....

....

03) ـ اذا كان لديك مشروع مسبق ملهو على العموم ؟........
....

04) ـ هل تلقيت تكوينا مهنيا في هذه المؤسسة ؟ نعم ☐
لا ☐ اذا كان نعم مدة التكوين : .... شهـرا ....
سنـة ....

رابعا : بيانات تتعلق بظروف العمل في المؤسسة :

01) ـ ماهو نوع العمل الذي تمارسه ؟ ....
02) ـ هل يتقضى عملك جهدا كبيرا ؟ نعم ☐ لا ☐
03) ـ هل يصيبك الملل والقلق من جراء الضوضاء نعم ☐ لا ☐
04) ـ هل ظروف العمل مناسبة لأداء العمل بانتظام ؟ نعم ☐
لا ☐ .

05) ـ هل ترى أن المراقبة من طرف المشرفين تعيق عملك ؟
نعم ☐ لا ☐ .

06) ـ هل تطبق تعاليم الادارة فيما يخص الوقاية المهنيـة ؟
نعم ☐ لا ☐ .

07) ـ هل ترتدي ألبسة الوقاية عند أدائك للعمل ؟ تاره ☐
نادر ☐ غالبا ☐ .

08) ـ هل سبق لك وأنت تعرضت لحادثة عمل ؟ نعم ☐
لا ☐ .

09) ـ هل تكررت معك نفس الحوادث ؟ نعم ☐ لا ☐

خامسا : بيانات عن استقرار واندماج العامل في النظام المباشر :

01) ـ هل تربطك علاقات حسنة مع الادارة ؟ نعم ☐ لا ☐
02) ـ هل تربطك علاقات حسنة مع المشرفين ؟ نعم ☐ لا ☐
03) ـ هل تربطك علاقات حسنة مع العمال الذين يعملون معـــك ؟
نعم ☐ لا ☐

04) ـ هل سبق وأن عاقبتك الادارة ؟ نعم ☐ لا ☐ ..
اذا كان نعم فما هو السبب ؟ ....
....

05) ـ هل تطرح مشاكلك على العمال الذين يعملون معك ؟
نعم ▱ لا ▱
ولماذا ؟ ....
....
....
06) ـ اذا تقدمت بشكوى للادارة هل تتلقى حلا سريعا ؟ نعم ▱
لا ▱
07) ـ هل الادارة واعية بمشاكلك المهنية نعم ▱ لا ▱
في حالة لا فما سيبذلك ؟ ....
....
08) ـ هل أنت راض بمنصب العمل الذي تعمل فيه ؟ نعم ▱ لا ▱
اذا كان لا فهل هذا يعود الى مشكل الوتيرة أو خطورة العمل
أو الى مشاكل أخرى تستطيع ذكرها ؟ ....
....
09) ـ هل تغير منصب عملك اذا أتيحت لك الفرصة ؟ نعم ▱
لا ▱
في حالة نعم أذكر أسباب ذلك ؟ ....
....
10) ـ هل تعتقد بوجود فرص أمامك للترقية نعم ▱ لا ▱
11) ـ هل تعتقد بأن لك مستقبلا مهنيا في هذه المؤسسة ؟ نعم ▱ لا ▱
12) ـ هل تنوي التغيير من هذه المؤسسة ؟ نعم ▱ لا ▱
13) ـ هل تنوي العودة الى الفلاحة ؟ نعم ▱ لا ▱
ولماذا ؟ ....
....

سادسا : **مدى أدراك العامل للمنظمات الاجتماعية وللمفاهيم المتعلقة بالعمل :**

01) ـ هل أنت منخرط في النقابة ؟ نعم ▱ لا ▱
02) ـ هل تحضر الاجتماعات التي تعقدها النقابة ؟ أحيانا ▱
نادرا ▱ دوما ▱ .

03) ـ هل ترى من الضروري كل عامل ينخرط في النقابة نعم
لا ولماذا ؟ ....
....

04) ـ هل أنت منخرط في خلية الحزب بالمؤسسة ؟ نعم
لا

05) ـ هل تشارك في حملات التطوع التي تنظمها الحزب :
احيانا نادرا دائما

06) ـ هل سمعت عن التسيير الاشتراكي للمؤسسات ؟ نعم
لا من أين سمعته ؟ .... ما هو رأيك ......
....
....

07) ـ هل تحس بأنك مطلع على الأمور التي تجرى بمؤسستكم ؟
نعم نوعاما لا

08) ـ تقرأ الاعلانات : لوحدك تستفسر من عند الآخرين
لاتهتم

09) ـ هل ترى أن المؤسسة تخبر العمال بالأشياء التي تنوي عملها
نعم لا

سابعا : بيانات عن التغيب :

01) ـ هل تخبر مشرفك عند رغبتك في التأخر عن موعد العمل مسبقا ؟ دوما أحيانا نادرا

02) ـ كم مرة اخذت عطلة مرضية ؟ ....

ثامنا : بيانات عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية :

01) ـ هل ترى أن دخلك الشهري كافي نعم لا
ولماذا ؟ ....

02) ـ هل أنت راضي بالدبح التي تتلقاها ؟ نعم لا

03) ـ هل تحسنت وضعيتك الاقتصادية بعد دخولك الى هذه المؤسسة ؟ نعم لا كيف ذلك ....

04) ـ هل تنظيم ميزانية عائلتك ؟ نعم لا

05) ـ هل تملك ادخار ؟ نعم ▱ لا ▱

06) ـ هل توجد كهرباء بمنزلك ؟ نعم ▱ لا ▱

07) ـ ماهي البرامج التلفزيونية التي تفظلها ؟..........

08) ـ هل تملك جهاز ثلاجة ؟ نعم ▱ لا ▱

09) ـ هل يستفيد ، أبنائك من المخيمات الصيفية ؟ نعم ▱ لا ▱

10) ـ هل أبنائك منخرطين في دار الشباب ؟ نعم ▱ لا ▱

11) ـ ماهي المهن التي تتمناها لأبنائك ؟.............

....

12) ـ أين تقضى عطلتك السنوية ؟................

13) ـ ماهو رأيك في خروج المرأة الى ميدان العمل ؟........

....

....

....

....

جدول رقم (1) يوضح تعداد السكان لعام 33و 1984
بولايــة مستغانــــــم .

دائرة	بلدية	تعداد عام 1984		المجموع
		دكور	اناث	
مستغانم	مستغانم	50722	50844	101 566
	مزغران	11340	11368	22 708
	صيادة	6204	6219	12 423
	حاسي مماش	6232	6246	12 478
	استدية	3758	3767	7525
	فرخاكة	4162	4170	8332
	عين نويسي	3373	3382	6755
	لحسين	3856	3868	7722
	مجموع الدائرة	89647	89862	175500
سيدي علي	سيد علي	11241	11267	22508
	حجاج	3565	5378	10743
	عبد المالك	35576	3585	7161
	سي عطار	3576	3585	7161
	عشعاشة	10799	10825	21624
	اولاد بوعلام	3995	4005	8000
	خضرة	3012	3020	6032
	نكريمة	3667	3675	7342
	سي لخضر	7401	7419	14820
	تازقايت	5355	5412	10811
	أولاد معلاه	2088	2094	4182
	مجموع الدائرة	60119	60265	120384
عين تدلس	عين تدلس	8286	8305	16591
	بور	6740	6755	13496
	خير الدين	5158	5172	10331
	عين بودينار	3309	3317	6627
	سراط	6928	6947	13875
	بوقراط	9135	9158	13293
	ماسرة	4347	4358	8706
	منصورة	3105	3113	6218
	بلاد توهرية	4347	4359	8706
	اولاد الخير	3105	3113	6218
	صفصاف	4217	4230	8447
	سواخلة	4414	4425	8839
	شريف	5084	5098	10182
	مجموع الدائرة	68179	68350	136529
المجموع العام		217545	218478	436423

جدول رقم (2) يوضح نسبة التشغيل في المصنع حسب الأصل الجغرافي للعمال .

الولايات	العدد	النسبة
مستغانم	850	%87،43
غليزان	11	%1،13
الشلف	16	% 1،54
معسكر	14	% 1،44
ولايات أخرى	82	% 8،43
المجموع	972	%100

جدول رقم (3) يوضح بنية الحركة المهنية في القطاعات الاقتصادية لدى العمالة .

القطاع الاقتصادي الحالي / ق. الاقتصادي السابق	زراعة	صناعة	ق. البناء	ق. للمواصلات	ق. التجارة	ق. الخدمات	ق. الادارة	المجموع
قطاع الزراعة	44،87	6 ،95	22،65	2 ، 24	6 ، 80	3 ،24	11،25	100
الصناعة	10،82	40،24	15،91	5 ،37	8، 03	5 ،10	12،33	100
البناء	14،22	10،39	45،26	7 ،30	8 ،36	3 ،98	10،49	100
النقل	7،14	11،56	10،53	49،06	5 ،34	7 ،23	8،86	100
التجارة	8،94	13،56	12،43	7،34	31،20	6 ،71	19،82	100
الخدمات	5،80	12،52	11،92	8،62	9،89	38،07	13،24	100
الادارة	5،20	10،66	10،57	5،20	6،44	4،75	57،18	100

جدول رقم (3) يوضح بنية الحركية المهنية في القطاعات الاقتصادية لدى العمالة

جدول رقم (04) يوضح توزيع اليد العاملة بالمصنع حسب الأصناف المهنية والجنس .

الجنس / الأصناف المهنية	ذكور	اناث	المجموع
اطارات	38	/	38
مشرفين	178	1	182
عمال مباشرين	711	41	752
المجموع	927	45	972

جدول رقم (05) يوضح موقف العمال من ظروف العمل .

الفئات المهنية / البيان	العمال المقيمون		العمال الغير القميين		المجموع
	قديم	جديد	قديم	جديد	
راضي بظروف العمل .	%45 36	%84،61 11	%32،30 6	%100 2	55
غير راضي بظروف العمل	%55 44	%15،39 2	%64،70 11	%0 0	57
المجموع	%100 80	%100 13	%100 17	%100 2	112

جدول رقم (6) يوضح نسبة الاحساس بالقلق لدى أفراد العينة.

الفئات المهنية / البيان	العمال المقيمون		العمال الغير المقيمين		المجموع
	جديد	قديم	جديد	قديم	
يشعر بالقلق	%92،30 12	%47،50 38	%100 2	%41،17 7	59
لا يشعر بالقلق	%7،70 1	%52،50 42	%0 0	%58،83 10	53
المجموع	%100 13	%100 80	%100 2	%100 17	112

جدول رقم (7) يوضح نسبة الحوادث المهنية المسجلة لعام 83 و1984م.

الأشهر	سنة 1983	سنة 1984
	النسبة المسجلة	النسبة المسجلة
جانفي	33	14
فيفري	31	15
مارس	30	19
أفريل	27	14
ماي	37	24
جوان	22	22
جويليا	27	35
أوت	20	25
سبتمبر	34	31
اكتوبر	36	39
نوفمبر	33	36
ديسمبر	31	18
المجموع	301	288

جدول رقم (08) يوضح نسبة الحوادث المهنية المسجلة لدى أفراد العينة

البيان / الفئات	العمال المقيمون		العمال الغير المقيمين		المجموع
	تعرض لحوادث مهنية	لم يتعرض لحوادث مهنية	تعرض لحوادث مهنية	لم يتعرض لحوادث مهنية	
اقل من 26 سنة	%25 1	%75 2	%0 0	%25 1	4
26 ـ 35	%56,25 1	%27,08 13	%10,42 5	%6,25 3	48
36 ـ 45	%21,40 9	%64,28 27	%4,76 2	%9,52 4	42
46 ـ 55	%23,52 4	%52,94 9	%5,88 1	%17,64 3	17
56 فما فوق	%0 0	%100 1	%0 0	%0 0	1
المجموع	% 36,60 41	%46,42 52	%7,14 8	%9,83 11	112

جدول رقم (09) يوضح موقف العمال من الحلول المقدمة من طرف الادارة

الفئات المهنية / البيان	العمال المقيمون		العمال الغير المقيمين		المجموع
	قديم	جديد	قديم	جديد	
تلقى حلولا من طرف الادارة	%32,50 26	%46,15 6	%17,64 3	%50 1	36
لم يتلقى حلولا من طرف الادارة	% 60 48	%23,07 3	%76,47 13	%50 1	65
ليس له مشاكل	%7,50 6	%30,76 4	%5,88 1	% 0 0	11
المجموع	%100 80	%100 13	%100 17	%100 2	112

جدول رقم (10) يوضح طبيعة العلاقات الاجتماعية الغير الرسمية حسب التجانس المهني .

الفئات المهنية / البيان	العمال المقيمون		العمال الغير المقيمين		المجموع
	قديم	جديد	قديم	جديد	
يطرح مشاكله على العمال الذين يعملون معه .	%76،65 63	%38،40 5	%76،47 13	% 50 1	82
لا يطرح مشاكله على العمال الذين يعملون معه .	%21،35 17	%61،53 8	%23،53 4	% 50 1	30
المجموع	%100 80	%100 13	%100 17	%100 2	112

جدول رقم (11) يوضح نطاق العلاقات الاجتماعية الغير الرسمية عبر الورشات الانتاجية .

الفئات المهنية / البيان	العمال المقيمون		العمال الغير المقيمين		المجموع
	التكرار	%	التكرار	%	
أغلبية أصدقائه من نفس الورشة	68	%73،12	7	%36،84	75
أغلبية أصدقائه من الورشات الأخرى .	25	%26،88	12	%63،16	37
المجموع	93	%100	19	%100	112

جدول رقم (12) يوضح العلاقة بين الانخراط في التنظيم السياسي ومتغير الاقامة لدى أفراد العينة .

الفئات المهنية / البيان	العمال المقيمون		العمال الغير المقيمين		المجموع	%
	التكرار	%	التكرار	%		
منخرط	34	%36،55	3	%15،78	37	%33،03
غير منخرط	59	%63،45	16	%84،22	75	%66،96
المجموع	93	%100	19	%100	112	%100

جدول رقم (13) يوضح طموح العمال الى الترقية.

البيان / الفئات المهنية	يطمح الى الترقية		لايطمح الى الترقية		المجموع
	التكرار	%	التكرار	%	
عمال ورشة الجلفة .	5	%38،46	8	%61،54	13
عمال ورشة عجين الورق،	13	%40،62	19	%59،38	32
عمال ورشة صنع الورق	11	%37،93	18	%62،07	29
عمال ورشة قطع ولف الورق	24	%63،15	14	%36،84	38
المجموع	53	%47،32	59	%52،68	112

جدول رقم (14) يوضح موقف العمال من مستقبلهم المهني .

البيان / الفئات المهنية	له مستقبل مهني		ليس له مستقبل مهني		بدون اجابـــة		المجموع
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	
عمال ورشة الجلفـــة	1	٪7،69	10	٪76،92	2	٪15،39	13
عمال ورشة عجين الورق	9	٪28،12	19	٪59،38	4	٪12،50	32
عمال ورشة صنع الورق	13	٪44،83	14	٪48،27	2	٪6،07	29
عمال ورشة قطع ولف الورق	14	٪36،84	18	٪47،37	6	٪15،80	38
المجموع	37	٪33،04	61	٪54،46	14	٪12،50	112

جدول رقم (15) يوضح حركة عمال المركب بالنسب المئوية لسنـــة 1980 ــ 1984م .

السنـــــــــــــة	التوظيـــــف	المغـــــــــــادرة
1980	٪ 13،89	٪ 12،52
1981	٪ 11،89	٪ 12،80
1982	٪ 4،59	٪ 8،75
1983	٪ 4،14	٪ 7،48
1984	٪ 9،10	٪ 12،76

جدول رقم (16) يوضح حالة الغياب بالعطل المرضية لدى أفراد العينة .

	الفئات المهنية / المعدل / البيان	العمال المقيمون		العمال الغير المقيمين		المجموع
		التكرار	%	التكرار	%	
أخذ عطل مرضية	مرة واحدة في السنة .	21	%22،58	04	%21،05	25
	مرتين في السنة .	18	%19،35	07	%36،84	25
	اكثر من مرتين في السنة .	11	%11،83	03	%15،79	14
	لم يأخذ عطل مرضية .	43	%46،24	05	%26،32	48
	المجموع	93	%100	19	%100	112

جدول رقم (17) يوضح موقف العمال من وضعيتهم الاقتصادية بعد دخولهم الى المصنع .

الفئات المهنية / البيان	العمال المقيمون		العمال الغير المقيمين		المجموع	%
	التكرار	%	التكرار	%		
تحسن	19	%20،13	2	%10،52	21	%18،75
لم تتحسن	61	%65،59	15	%78،96	76	%67،85
تحسنت نوعا ما	13	%13،98	02	%10،52	15	%13،40
المجموع	93	%100	19	%100	112	%100

جدول رقم (18) يوضح مدى قدرة العمال على تنظيم ميزانيتهم العائلية بحد دخولهم الى المصنع .

الفئات المهنية / البيان	العمال المقيمون		العمال الغير المقيمين		المجموع	%
	التكرار	%	التكرار	%		
ينظم	21	%22،58	1	%5،26	22	%19،64
لا استطيع أن ينظم .	54	%58،07	16	%84،22	70	%62،50
ينظم نوعا ما	18	%19،35	2	%10،52	20	%17،86
المجموع	93	%100	19	%100	112	%100

جدول رقم (19) يوضح مدى توفر مساكن العمال على الكهرباء .

الفئات المهنية / البيان	العمال المقيمون		العمال الغير المقيمين		المجموع	%
	التكرار	%	التكرار	%		
تتوفر مساكنهم على الكهرباء	62	%66،66	12	%63،15	74	%66،07
لا تتوفر مساكنهم على الكهرباء	31	%33،34	7	%36،85	38	%33،93
المجموع	93	%100	19	%100	112	%100

جدول رقم (20) يوضح امتلاك العمال لجهاز التلفزة .

الفئات المهنية / البيان	العمال المقيمون		العمال الغير المقيمين		المجموع	%
	التكرار	%	التكرار	%		
يملك جهاز تلفزة .	51	%54،83	12	%63،15	63	%56،25
لا يملك جهاز تلفزة .	42	%45،14	07	%36،85	49	%43 675
المجموع	93	%100	19	%100	112	%100

جدول رقم (21) يوضح امتلاك العمال لجهاز الثلاجة .

البيان / الفئات المهنية	العمال المقيمون		العمال الغير المقيمين		المجموع	%
	التكرار	%	التكرار	%		
يملك جهاز ثلاجة .	41	%44،08	6	%31،57	47	%41،96
لا يملك جهاز ثلاجة .	52	%55،92	13	%68،43	65	%58،04
المجموع	93	%100	19	%100	112	%100

جدول رقم (22) يوضح توزيع المراكز الثقافية بولاية مستغانم .

المراكز الثقافية التابعة لوزارة الاعلام والثقافة			المراكز الثقافية التابعة لوزارة الشبيبة والرياضة		
المؤسسة	الموقع	عدد المنخرطين	المؤسسة	الموقع	عدد المنخرطين
مركز الثقافة	بلدية عين تدلس	500	دار الشباب	حي الكاستور بلدية مستغانم	150
مركز الثقافة	بلدية وادي الخير ومنصورة	160	دار الشباب	بن حسين بلدية مستغانم	500
مركز الثقافة	بلدية ماسرة	100	دار الشباب	سيدي علي	450
المجموع		760	المجموع		1100

جدول رقم (23) يوضح انخراط ابناء العمال في ديار الشباب والثقافة .

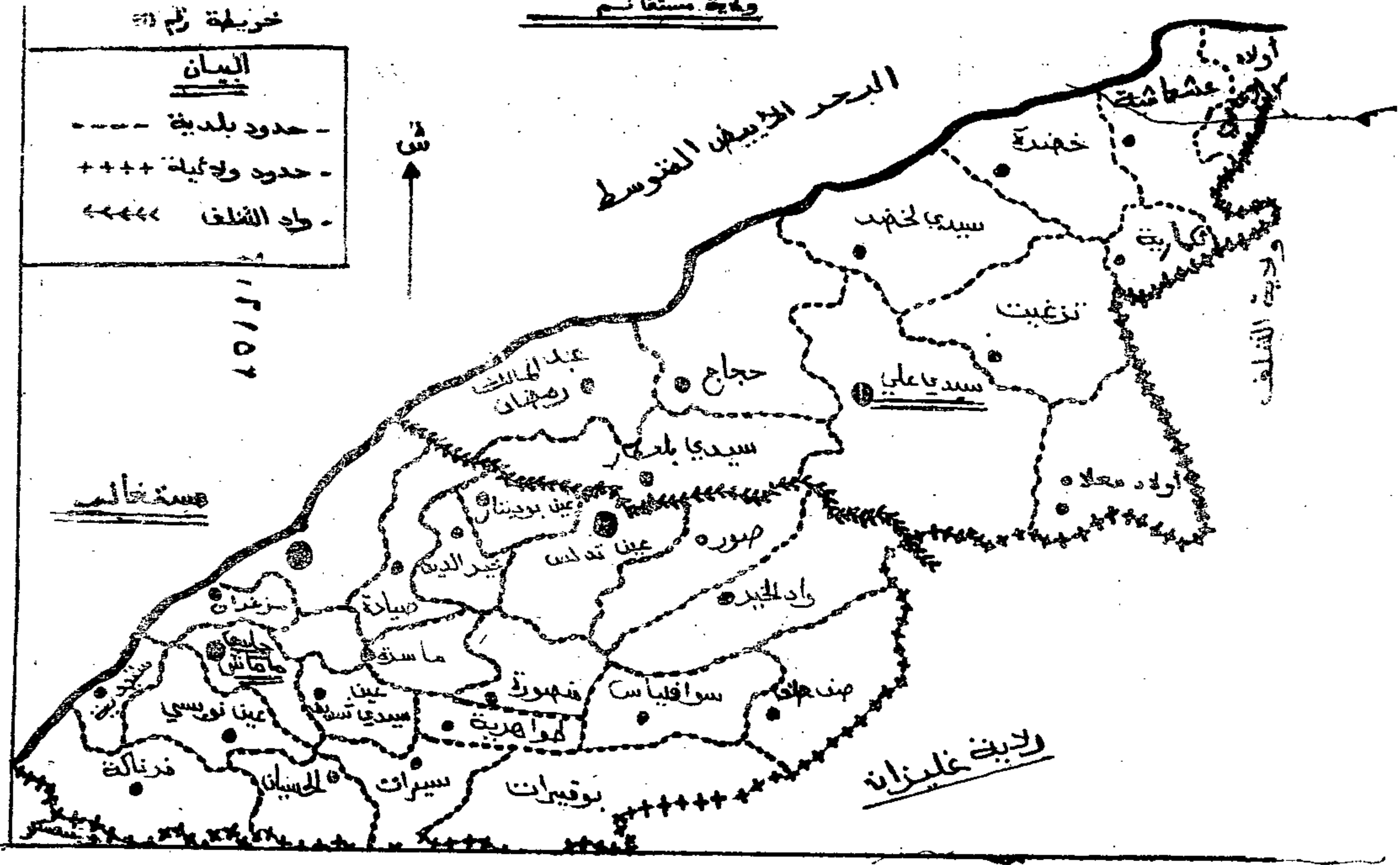
البيان / الفئات المهنية	العمال المقيمون		العمال الغير المقيمن		المجموع	%
	التكرار	%	التكرار	%		
أبنائه منخرطين في المؤسسات الثقافية	11	%13،41	0	%0	11	%11،22
أبنائه غير منخرطين في المؤسسات الثقافية	71	%86،59	16	%100	87	%88،78
المجموع	82	%100	16	%100	98	%100

جدول رقم (24) يوضح تصور العمال للمهن المستقبلية لأبنائهم

البيـــان	الفئات المهنية	
	التكـرار	%
اطـار	25	% 25،77
مهندس	21	% 21،64
طبيـب	17	% 17،52
أستـاذ	15	% 15،30
تاجـر	11	% 11،33
عامل بالمصنع	03	% 0،09
أخـرى	06	% 6،18
المجمـوع	98	%100

جدول رقم (25) يوضح موقف العمال من خروج المرأة الى ميدان العمل .

البيـــان	الفئات المهنية	
	التكـرار	%
موافـق	27	% 24،10
غير موافق	79	% 70،53
بدون اجابـة	06	% 5،37
المجمـوع	112	%100



خريطة رقم
ولاية مستغانم
البيان
- حدود بلدية
- حدود ولائية
- واد الشلف
ش
١٢/٥٢
البحر الأبيض المتوسط
مستغانم
ولاية غليزان
خضرة
سيدي لخضر
تزغيت
سيدي علي
حجاج
عبد المالك رمضان
سيدي بلعطار
أولاد معلاء
عين بودينار
عين تدلس
صورة
واد الخير
صيادة
خير الدين
ما سرة
مزغران
حاسي ماماش
عين نويسي
عين سيدي الشريف
شهورة
سوافلياس
صف صاف
فرناكة
الحسيان
سيرات
بوقيرات
منصورة

خريطة رقم (٥) توضح منطقة مزغران الصناعية

مقياس 1/٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠

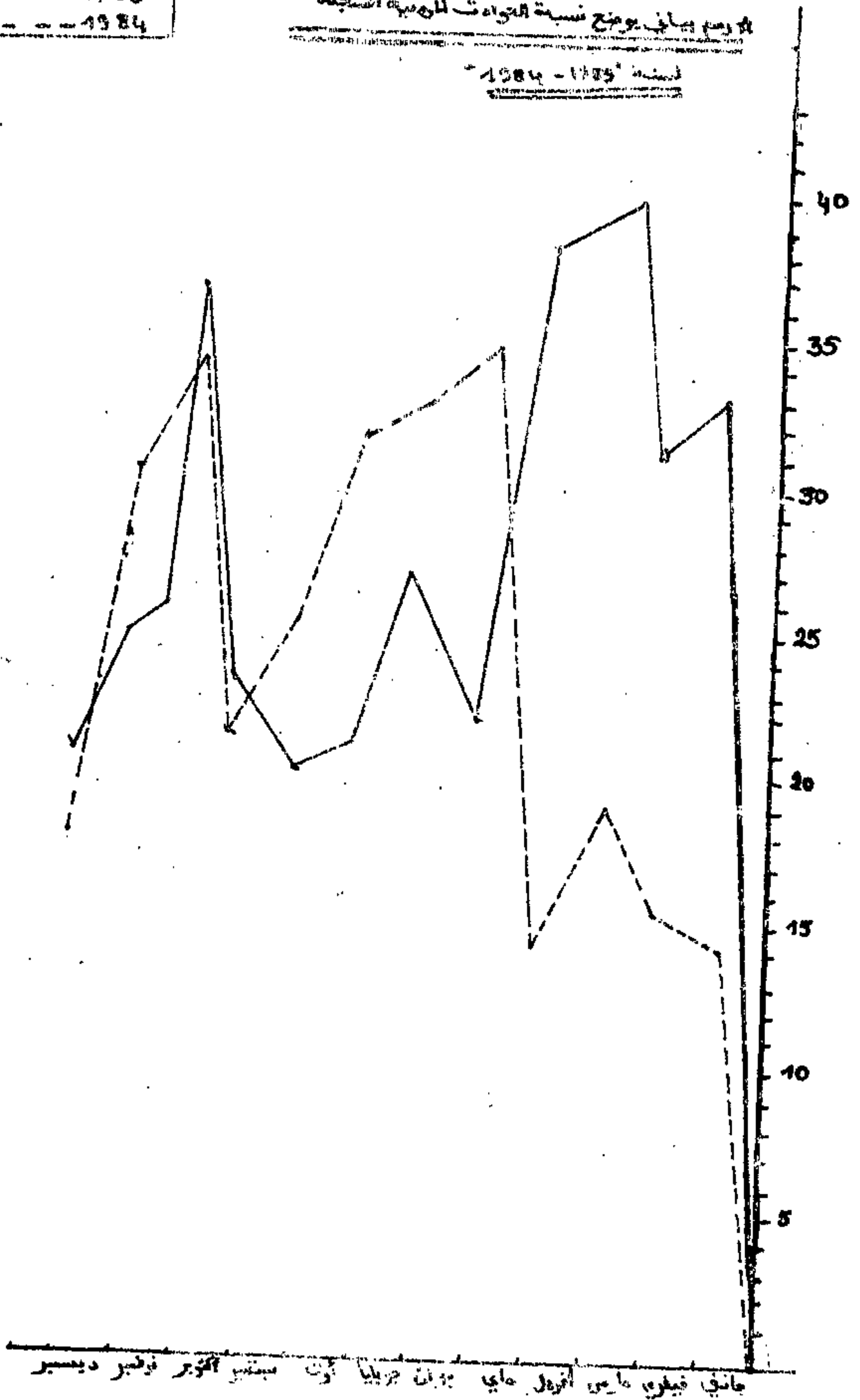
مركب العجين والورق

مركب للصناعات الغذائية

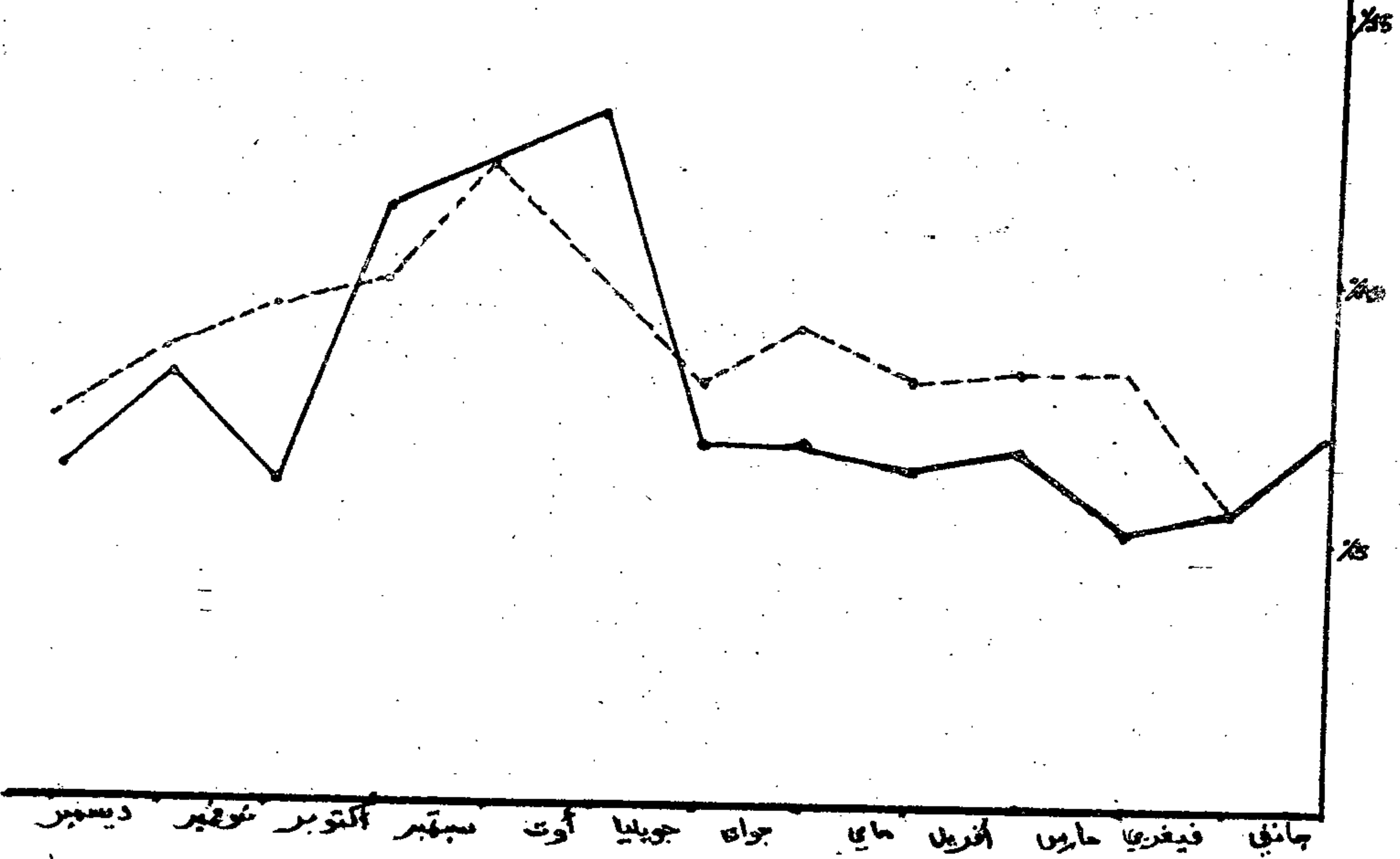
وحدة إنتاج الحديد.

نحو ماسرة

نحو حاسي مماش



رسم بياني يوضح نسبة الحوادث المرورية المسجلة
لسنة 1983 - 1984
1983
1984
40
35
30
25
20
15
10
5
جانفي
فيفري
مارس
أفريل
ماي
جوان
جويليا
أوت
سبتمبر
أكتوبر
نوفمبر
ديسمبر



رسم بياني يوضح نسبة التغيب المسجلة لعام 1984 و1985
1984
1983
%35
%15
جانفي
فيفري
مارس
أفريل
ماي
جوان
جويليا
أوت
سبتمبر
أكتوبر
نوفمبر
ديسمبر